المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا اللاتينية وتداعياتهما على دول العالم

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة: صبرينة فراجي **الأستاذ المشرف: لطفي خياري**

الاسم واللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسًا
أ.د. لطفي خياري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مقررا ومشرفا
د. ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

قال ابن مبارك رحمه الله

{لا يزال المرء عالما ما طلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم فقد

جهل}

الشكروالعرفان

أتوجه بكلمات الشكروأعبرعن امتناني للأستاذ المشرف "لطفي خياري" على مساندته لي طيلة المشوارالجامعي وعلى الوقوف بجانبي ودعمه الذي لا يكل ولا يمل

كما أخصص الشكروالعرفان للسادة الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة الدكتور"حميد رامي" والدكتورالفاضل "ناصرعامر" شكرا على قبولكما لمناقشة هذا البحث

كما أود أن أتوجه بأحركلمات الشكروالاحترام والتقدير لكل أعضاء المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ولكل الطاقم الإداري كل باسمه ومقامه

وخالص الحب والاحترام لكل زميلات وزملاء الدفعة

الإهداء

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها في يوم كهذا

أمي الحبيبة

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا إلى من غرس في نفسي قيم الجد والاجتهاد إلى من تعب وسهر لأصل إلى ما أنا عليه اليوم

أبي العزيز

إلى نبع الحنان واصل الطيبة ودفئ الروح إلى من كانت دعواتها لي طريقا ممهدا

جدتي حبيبتي أطال الله في عمرها

إلى نصف القلب وسند الروح إلى من تقاسمت معهم الضحكات والدموع

إخوتي الأعزاء

إلى من شاركني لحظات التعب والنجاح الضحك والدموع إلى من كن لي أكثر من صديقات كن أخوات بالروح إلى من جمعني بهن الحلم وربطتني بهن ذكريات لا تنسى

رفيقات الدرب

إلى من دعمني وشجعني بكلماته وكان حضوره نورا خافتا يهديني في عتبة الأيام

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية، مع التركيز على علاقتها بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وتأثيرها على الأمن والاستقرار المحلي والدولي. وتنطلق من فرضية أن هذه الظاهرة لم تعد تهديدًا إقليميًا فحسب، بل أصبحت خطرًا عالميًا بفعل توسع شبكاتها واستفادتها من العولمة والثغرات الأمنية والاقتصادية في دول المنطقة. وتستعرض الدراسة تطور مفهوم الجريمة المنظمة ونشأتها التاريخية، إلى جانب تحليل العلاقة الوثيقة بين هذه الظاهرة وتجارة المخدرات غير المشروعة التي تمثل مصدرًا رئيسيًا لتمويل الشبكات الإجرامية. كما تتناول تأثير التحولات الجيوسياسية على أنماط التهريب في أمريكا اللاتينية، وتحدد المسارات العالمية لتهريب المخدرات، مع إبراز دور الفساد والعنف في دعم استمرارية هذه الشبكات. وتقيّم الدراسة الاستراتيجيات المحلية والدولية المعتمدة لمكافحة الجريمة المنظمة، مركّزة على التحديات والفرص المرتبطة بها، لتخلص إلى أن الاستجابة الفعالة لهذه الظاهرة تتطلب تعاونًا دوليًا شاملاً، وتعزيز الأطر القانونية، إلى جانب تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تسهم في تجفيف منابع الجريمة والحد من تأثيراتها بعيدة المدى.

الكلمات المفتاحية: الجريمة المنظمة، الإتجار غير مشروع بالمخدرات، أمريكا اللاتينية، الإستراتيجية الأمنية، العولمة.

Abstract

This study aims to analyze the phenomenon of organized crime in Latin America, with a particular focus on its connection to illicit drug trafficking and its impact on both local and global security and stability. It is based on the premise that organized crime in the region has evolved beyond a regional threat to become a global concern due to the expansion of criminal networks and their exploitation of globalization and institutional vulnerabilities. The study explores the historical development and conceptualization of organized crime, examining its structural links to drug trafficking as a primary source of funding. It further investigates how geopolitical shifts have influenced trafficking patterns in Latin America, identifying major global routes and highlighting the role of corruption and violence in sustaining these networks. Moreover, the study evaluates national and international strategies to combat organized crime, addressing the limitations and opportunities associated with current approaches. Ultimately, it concludes that an effective response requires genuine international cooperation, strengthened legal frameworks, and sustainable economic and social development as essential tools to mitigate the root causes and long-term consequences of organized crime in the region.

Key words: Organized crime, illicit drug, Latin America, security strategy, Globalization.

مقدمة

تمهيد:

تحتل الجريمة المنظمة اليوم مكانة مركزية في الأجندة الأمنية على الصعيد الدولي، حيث تتزايد التصريحات السياسية والإعلامية في العديد من بلدان العالم، حول مخاطرها وتهديداتها لأمن الدول واستقرارها ورغم هذه المخاوف لا تزال الدراسات المتعمقة حول أبعادها المختلفة محدودة فمنذ أوائل القرن الحادي والعشرين أضحت الجريمة المنظمة الى جانب الإرهاب من أخطر التهديدات التي تؤثر على الأمن الدولي.

في العصر الحديث أصبحت الجريمة المنظمة ظاهرة معقدة تتجاوز الحدود الوطنية، حيث تتشابك شبكاتها مع العديد من الأنشطة غير القانونية، مثل الإتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، وتبييض الأموال وتمثل هذه الأنشطة تحديات خطيرة للأنظمة الأمنية والاقتصادية والسياسية في العديد من الدول، لا سيما في المناطق التي تعاني من ضعف الرقابة الأمنية وانتشار الفساد والفقر، مما يخلق بيئة مثالية لازدهار هذه الأنشطة الإجرامية.

الجريمة المنظمة بنية متشعبة وتأثيرها واسع حيث تعتمد الجريمة المنظمة على تشكيلات هرمية أو شبكية تضم مجموعات متخصصة في أعمال غير مشروعة، تتعاون فيما بينها لتحقيق أرباح ضخمة بطرق غير قانونية وتشمل هذه المنظمات عصابات المافيا (المافيا الإيطالية كوزا نوسترا Cosa Nostra، ياكوزا Yakuza المافيا الروسية التي كانت تنشط في تهريب الأسلحة)، والجماعات المسلحة غير النظامية، وشبكات تهريب البشر والمخدرات وغالبًا ما تمتلك هذه الشبكات نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا، مما يسهل عليها تنفيذ عملياتها دون التعرض للملاحقة القانونية بفضل تغلغل الفساد والتواطؤ مع بعض الجهات الرسمية.

يعد الإتجار بالبشر من أبشع الجرائم التي تمارسها المنظمات الإجرامية، حيث يتم استغلال الأشخاص في أعمال السخرة، والاستعباد الجنسي، والتجنيد القسري في النزاعات المسلحة، والتسول القسري وتستفيد هذه الشبكات من الأوضاع الاقتصادية المتردية في بعض الدول، حيث يقع الضحايا فريسة لوعود كاذبة بالعمل وحياة أفضل في الدول الغنية ويعد الساحل الإفريقي وإقليم أمريكا اللاتينية من أكثر المناطق التي ينشط فيها الإتجار بالبشر، مستغلين ضعف الرقابة الحدودية والاضطرابات السياسية والاقتصادية في هذه الدول.

تعد أمريكا اللاتينية من أبرز مناطق العالم في إنتاج وتهريب المخدرات، حيث تشتهر بالكوكايين القادم من كولومبيا وبيرو وبوليفيا، والذي يُهرب الى الولايات المتحدة وأوروبا كما تنتشر زراعة الماريخوانا على نطاق واسع في المكسيك وكولومبيا وباراغواي، ما يجعلها من أكثر المخدرات استهلاكاً محلياً وتصديراً للخارج إضافة الى ذلك، تلعب المكسيك دوراً رئيسيا في إنتاج الهيروين، حيث تُزرع نباتات الخشخاش

المستخدمة في تصنيعه، الى جانب تصنيع الميثامفيتامين في مختبرات غير قانونية يُشرف عليها تجار المخدرات ويؤدي انتشار هذه المواد الى تفاقم العنف والجريمة المنظمة، مع سيطرة كارتيلات المخدرات الكبرى على هذه التجارة المربحة والخطيرة.

إضافة إلى ذلك يعد تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية من أخطر القضايا الأمنية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة والعالم تتحكم عصابات الجريمة المنظمة والكارتيلات في تجارة المخدرات، وتنتشر أنشطتها عبر عدة دول، لتلبية الطلب المتزايد في الأسواق العالمية ويُعد إنتاج الكوكايين في أمريكا اللاتينية، أحد أهم مصادر الدخل للمنظمات الإجرامية التي تسعى الى تهريبه الى أسواق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى غرب إفريقيا عبر طرق معقدة تعتمد شبكات التهريب على عدة مسارات بحرية وبرية وجوية لضمان وصول المخدرات الى الأسواق العالمية، وتستخدم أساليب مبتكرة لتجنب ضبطها من قبل الأجهزة الأمنية لذلك تواجه الحكومات والمنظمات الدولية العديد من التحديات الأمنية والجهود لمكافحة التهريب.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

1. يؤثر الاتجار غير المشروع بالمخدرات على التكوين المجتمعي من خلال تعزيز العنف، وتغيير الهياكل الأسرية، وزيادة معدلات الفقر والجريمة دراسة هذه الظاهرة علميا يساعد في تحليل العوامل الاجتماعية التي تسهم في انتشار الجريمة المنظمة واقتراح حلول لمواجهتها.
2. يشكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية تهديدًا مباشرًا للأمن الدولي، حيث تساهم هذه الأنشطة في تمويل الجماعات الإرهابية، وزعزعة استقرار الدول، وزيادة الجرائم العابرة للحدود مثل تهريب البشر وغسيل الأموال كما أن انتشار شبكات تهريب المخدرات يؤثر على الأمن الداخلي للدول المستهلكة، مثل الولايات المتحدة وأوروبا، مما يدفع الدول الى تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي لمكافحة هذه الظاهرة.
3. تعد دراسة هذا الموضوع من منظور الأمن الدولي مساعدة في فهم كيفية تأثير الجريمة المنظمة على استقرار الدول والعلاقات الدولية، بالإضافة الى تطوير سياسات فعالة لمكافحته.
4. يشكل الاتجار بالمخدرات اقتصادًا غير رسمي يوازي في حجمه بعض الاقتصادات الوطنية، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة كما يؤثر على السياسات الدولية والعلاقات بين الدول، خاصة بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة دراسة هذا التأثير من منظور

علم الاقتصاد والجغرافيا السياسية يساعد في فهم ديناميكيات القوة والعلاقات الدولية المرتبطة بهذه الظاهرة.

5. تساعد في فهم كيفية تأثير الجريمة المنظمة على استقرار الدول والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى تطوير سياسات فعالة لمكافحته.

الأسباب الذاتية:

- الشغف بالقضايا الأمنية والجيوسياسية والتعمق في تحليل كيف تؤثر تجارة المخدرات على إستقرار الدول وعلاقاتها الخارجية.
- الرغبة في فهم تأثير الجريمة المنظمة على المجتمعات والأفراد بدراسة التأثيرات الاجتماعية للجريمة مثل العنف الفقر والفساد.
- الطموح للمساهمة في إيجاد حلول ذلك من خلال البحث الأكاديمي.

أهمية الدراسة:

تعد الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتهريب المخدرات من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، لما لها من آثار سلبية على الأمن والاستقرار والاقتصاد والصحة العامة وتبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في عدة جوانب رئيسية:

1) تعزيز الأمن والاستقرار: تسهم دراسة هذه الظواهر في فهم أساليب الجريمة المنظمة وشبكاتها، مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحتها وتقليل تأثيرها على المجتمعات.
2) حماية الاقتصاد الوطني والدولي: يؤثر الاتجار بالمخدرات على الاقتصاد من خلال غسيل الأموال، وتراجع الإنتاجية، وزيادة الإنفاق الحكومي على مكافحة الجريمة وإعادة التأهيل، مما يجعل دراسة هذه القضية ضرورية لفهم التداعيات الاقتصادية ووضع سياسات فعالة.
3) تقليل التأثيرات الصحية والاجتماعية: يؤدي انتشار المخدرات إلى مشاكل صحية خطيرة، مثل الإدمان والأمراض المرتبطة بالمخدرات، مما يفرض عبئاً على النظام الصحي، إلى جانب التأثير السلبي على الأسر والمجتمع، وهو ما يجعل دراسة هذه القضية ضرورية لتطوير استراتيجيات علاجية ووقائية.

4) تعزيز الإطار القانوني والتشريعي: تساعد الدراسات في تحسين القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، من خلال تقديم توصيات مستندة إلى الأدلة حول كيفية تقوية العقوبات وتعزيز آليات إنفاذ القانون.
5) تحسين آليات المكافحة والتعاون الدولي: تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات تعاونًا دوليًا واسعًا، حيث تساعد الدراسات في تطوير آليات تنسيق أفضل بين الدول، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات حول استراتيجيات المكافحة الفعالة.
6) تطوير برامج الوقاية والتوعية: يسهم البحث في هذا المجال في تصميم برامج توعية تستهدف الشباب والفئات المعرضة للخطر، للحد من الطلب على المخدرات وتقليل فرص انخراط الأفراد في الأنشطة الإجرامية بالتالي، فإن دراسة هذه الظواهر لا تسهم فقط في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، بل تساعد أيضًا في بناء مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا من خلال مزيج من السياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الفعالة.

الدراسات السابقة:

تتضمن المذكرة مجموعة من الدراسات السابقة أهمها:

1) مقال من إعداد دنيا رأفت إبراهيم الموسوم بـ: "التهديدات الأمنية وتداعياتها على إستقرار دول أمريكا اللاتينية " الصادر عن مجلة الإسكندرية للدراسات الاقتصادية سنة 2022، وتضمنت هذه الدراسة تحليل طبيعة التهديدات الأمنية غير العسكرية التي تواجه دول أمريكا اللاتينية وتأثيرها على الاستقرار في المنطقة.

2) La lutte contre le trafic de Cocaïne dans les caraïbes et en Afrique de L'Ouest : un enjeu Européen 2019 من تأليف Jean François و هي عبارة عن أطروحة دكتورة، تضمنت هذه الدراسة مكافحة تهريب الكوكايين في منطقة الكاريبي و غرب إفريقيا و تأثيره على الأمن الأوروبي و كذا التحديات التي تواجهها أوروبا بسبب تجارة المخدرات موضحا كيف أصبحت الكاريبي و غرب إفريقيا مناطق عبور رئيسة للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية.

3) Récit de crime organisé en Italie et au Mexique défi littéraire, éthique et politique au tournant du XXIe (1991-20012) 2023 من تأليف Antoine Ducoux و هي عبارة عن أطروحة دكتورة و تضمنت مقارنة لظهور أدب المخدرات في المكسيك منذ التسعينات و

الروايات الإيطالية التي تتناول المافيا حيث تعكس هذه الروايات التحديث الإقتصادي للمافيا و تستكشف العلاقة بين الأزمة السياسية و العنف المافيوي.

4) Drug traffiking and international security 2016 من تأليف Paul Rexton KAN و هو عبارة عن كتاب تضمن مناقشة العلاقة بين تهريب المخدرات و الأمن الدولي و هو جزء من سلسلة تهدف إلى تحليل قضايا الأمن و السلام في القرن الحادي و العشرين و يتناول الكتاب تأثير تهريب المخدرات على الأمن العالمي.

إشكالية الدراسة.

تهدد الجريمة المنظمة وما يصاحبها من ارتفاع أعمال العنف في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، أمن السكان والحكومات في حاجة ماسة إلى استجابات فعالة وقد ظلت أرقام جرائم القتل المطلقة مستقرة في السنوات الأخيرة (رغم أنها تظل الأعلى في العالم)، بل إنها انحدرت في البلدان المشهورة بالعنف مثل كولومبيا والسلفادور، ولكن الصورة تظل قاتمة فحوالي ثلث جرائم القتل في العالم تحدث كل عام في أمريكا اللاتينية، وتنسب السلطات الوطنية معظمها إلى الجريمة المنظمة ارتفعت معدلات جرائم القتل على أساس الجنس في العديد من البلدان كما أدى السلوك المفترس للجماعات الإجرامية إلى إثارة وتفاقم حالات الطوارئ الإنسانية مثل النزوح الجماعي للسكان.

تعد الجغرافيا أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت أمريكا اللاتينية تصبح نقطة ساخنة للجريمة العالمية ومع وجود ثلاثة من أكبر البلدان المنتجة للكوكايين في العالم – كولومبيا وبيرو وبوليفيا – فضلاً عن مواقع تصدير الكوكايين الرئيسية إلى أوروبا والولايات المتحدة وغرب إفريقيا كمنطقة عبور، فقد لعبت المنطقة دوراً رئيسياً في أسواق المخدرات السرية لأكثر من 40 عاماً وفي حين أن أمريكا الوسطى وكولومبيا والمكسيك ابتليت منذ فترة طويلة بالعنف، فقد أدى تغيير طرق وشبكات تهريب المخدرات إلى اندلاع أعمال عنف في بلدان مثل الإكوادور وكوستاريكا، والتي كانت تعتبر تقليديا آمنة وسلمية مقارنة ببعض بلدانها.

كما أنه في بعض الدول، ظهرت تقارير عن علاقات بين العصابات والسياسيين، سواء من خلال تمويل الحملات الانتخابية، أو ضمان ولاء بعض الفصائل الأمنية، أو حتى التأثير على قرارات الحكومة بشأن مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وهذه العلاقة المعقدة بين العصابات والسياسيين تعرقل التنمية والاستقرار في بعض الدول، حيث يتم استخدام النفوذ الإجرامي لتحقيق مكاسب سياسية أو مالية كما تُساهم جماعات الجريمة المنظمة في هذه الدول في تعزيز إنتاج وتوزيع الكوكايين، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي

وزيادة معدلات العنف وتتعاون هذه الدول معًا في إنتاج وتوزيع الكوكايين في عملية دولية من خلال تطوير طرق تهريب معقدة جدا لتجنب المراقبة الحكومية.

تعتبر الجريمة المنظمة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، إذ تتطور باستمرار لتواكب التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية ومن أبرز مظاهر هذا التطور، تحول دول أمريكا اللاتينية من مجرد مراكز لإنتاج وتبادل المخدرات فيما بينها إلى فاعل رئيسي في شبكات التهريب العالمية لم يعد الأمر يقتصر على التجارة الإقليمية للكوكايين، بل توسعت هذه الشبكات لتصل إلى أسواق كبرى مثل الولايات المتحدة وأوروبا وغرب إفريقيا، مما عزز من خطورة هذه الظاهرة وجعلها أكثر تعقيدًا وتنظيمًا على المستوى الدولي إن هذا التطور يشير إلى أن الجريمة المنظمة لم تعد ظاهرة محلية، بل أصبحت تمتلك بنية تحتية متكاملة تسمح لها بالتغلغل في الاقتصادات العالمية، مما يشكل تحديًا أمنيًا كبيرًا للدول والمنظمات المكافحة للمخدرات.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الأتي:

كيف تؤثر الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات على الأمن والإستقرار في أمريكا اللاتينية، وما هي التداعيات العالمية لهذا النشاط؟

يتفرع هذا السؤال إلى عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1) ما هي الجريمة المنظمة وكيف يرتبط الإتجار غير المشروع بالمخدرات بغيره من الجرائم الأخرى وما هي أهم الإستراتيجيات المتبعة لمكافحة هذه العمليات؟
2) كيف تؤثر التحولات الجيوسياسية في أمريكا اللاتينية على أنماط تنقل الجريمة المنظمة وشبكات الإتجار غير المشروع بالمخدرات وما هي أهم الممرات والطرق التي تستخدمها شبكات تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى باقي أنحاء العالم؟

فرضيات الدراسة:

1) تشكل الجريمة المنظمة شبكة معقدة من الأنشطة الإجرامية، حيث يرتبط الاتجار غير المشروع بالمخدرات بجرائم أخرى مثل غسل الأموال، والفساد، والعنف، بسبب اعتماد المنظمات الإجرامية على هذه الأنشطة لتعزيز نفوذها وضمان استمراريتها.
2) تؤدي التحولات الجيوسياسية في أمريكا اللاتينية إلى إعادة تشكيل مسارات الجريمة المنظمة وشبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، مما يدفعها إلى التكيف مع الديناميكيات السياسية والأمنية الجديدة.
3) تعتمد شبكات تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى العالم على ممرات بحرية وجوية رئيسية، مثل طريق المحيط الهادئ نحو أمريكا الشمالية، والمسارات عبر البحر الكاريبي وأفريقيا للوصول إلى أوروبا، مع استغلال الثغرات الأمنية والفساد لتعزيز عمليات التهريب.

مناهج ومقارابات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي مثلت الخط الناظم والأداة المساعدة التي من خلالها تم التوصل للنتائج ومن ثم الإجابة على الإشكالية وهي:

- المقاربة التاريخية: تُعدّ المقاربة التاريخية منهجًا علميًا يقوم على دراسة الظواهر في سياقها الزمني، عبر تتبع جذورها وتطورها التاريخي لفهم أسباب نشأتها، وتحولاتها، والعوامل التي أثّرت فيها عبر الزمن وقد تم اعتماد هذه المقاربة في هذه المذكرة نظرًا لأهمية البعد التاريخي في تحليل ظاهرة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا اللاتينية، إذ إنّ هذه الظاهرة لم تتشكّل فجأة، بل كانت نتيجة لتراكمات تاريخية معقدة شملت العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، إلى جانب تأثيرات خارجية مثل التدخلات الدولية وسياسات "الحرب على المخدرات" إن التطرق إلى التطور التاريخي يتيح فهماً معمقاً لبنية الشبكات الإجرامية، وللديناميكيات التي قادت إلى استفحال هذه الظاهرة وتحولها إلى تحدٍّ أمني وتنموي كبير في المنطقة.
- المقاربة القانونية: تُعرّف المقاربة القانونية بأنها منهج تحليلي يركّز على دراسة النصوص والقوانين والمؤسسات القضائية والتنظيمية التي تضبط الظواهر الاجتماعية والسياسية، من خلال تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي السائد، وما إذا كان يتماشى مع الممارسات الواقعية وقد تم اعتماد هذه المقاربة في دراسة الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية

والاتجار المشروع بالمخدرات، نظراً لما تطرحه هذه الظاهرة من إشكاليات قانونية معقدة تتعلق بتقاطع الأنشطة المشروعة وغير المشروعة إذ إن العديد من شبكات الاتجار بالمخدرات تستغل الثغرات القانونية، وتندمج أحيانًا في الاقتصاد الرسمي تحت غطاء أنشطة تبدو قانونية، مما يستدعي تحليلًا دقيقًا للإطار القانوني المنظم لهذه الظواهر كما تُظهر هذه المقاربة مدى فعالية القوانين الوطنية والدولية، وتكشف حدودها في مواجهة تعقيدات الواقع الإجرامي والاقتصادي في المنطقة.

•منهج دراسة الحالة: بما أن موضوع الدراسة قائم على الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات فكان لا بد من التركيز على منطقة التي من خلالها نكون قادرين على تقريب الصورة وتوضيحها لهذا تم استعمال منهج دراسة الحالة كأحد الأدوات البحثية التي من خلالها نجيب على إشكالية البحث حيث يتيح هذا المنهج التركيز على منطقة أمريكا اللاتينية بشكل معمق، مما يساعد في فهم الخصائص والتحديات الفريدة التي تواجهها، كما يساهم هذا المنهج في تحليل السياقات المحلية بدقة، ودراسة الظواهر في بيئتها الطبيعية، إذ تكون هناك قدرة على تقديم نتائج أكثر دقة وواقعية.

•مقاربة جيوبوليتيك المخدرات: تُعد هذه المقاربة من أهم الأدوات التحليلية لفهم ظاهرة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا اللاتينية، نظرًا لارتباط هذه الظاهرة الوثيق بعوامل جغرافية وسياسية تتجاوز الطابع الإجرامي المحض. إذ لا يمكن فصل انتشار شبكات المخدرات عن البنية الجغرافية للمنطقة، التي تتميز بتضاريس وعرة، وحدود مفتوحة، وموقع استراتيجي يجعلها نقطة وصل بين أمريكا الجنوبية والشمالية، ما يخلق بيئة مثالية لازدهار أنشطة غير مشروعة. كما أن هذه المنطقة تضم دولًا تُعد من أكبر منتجي المواد المخدرة في العالم، ككولومبيا وبوليفيا والبيرو، وهي دول تعاني من هشاشة مؤسساتها الأمنية، وانتشار الفساد، وتغلغل الكارتلات في مراكز القرار، ما جعل من الجريمة المنظمة قوة فاعلة سياسيًا وأمنيًا داخل تلك البلدان. ومن هذا المنطلق، تتحول تجارة المخدرات إلى عامل جيو–سياسي يُعيد تشكيل موازين القوة داخل الدولة الواحدة، كما على مستوى الإقليم بأكمله، إذ تسهم في إضعاف السيادة الوطنية وتقويض الاستقرار الداخلي، ما يفتح المجال أمام تدخلات خارجية، غالبًا ما تكون مبررة بمكافحة المخدرات. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، استغلت هذا الواقع لتعزيز وجودها العسكري والاستخباراتي في المنطقة، تحت غطاء "الحرب على المخدرات"، مما يكشف عن استخدام الظاهرة كأداة لتعزيز النفوذ الجيواستراتيجي. علاوة على ذلك، فإن مسارات التهريب

التي تمر عبر دول الكاريبي وأمريكا الوسطى، ومن ثم إلى أوروبا وغرب إفريقيا، تؤكد الطابع العابر للحدود لهذه الظاهرة، وتجعل منها تهديدًا عالميًا يتطلب فهمًا عميقًا لبنيتها الجيو–سياسية، وليس فقط مقاربتها من منظور أمني أو قانوني ضيق. وبذلك، تبرز أهمية إدراج المقاربة الجيو–بوليتيكية في دراسة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، لفهم الديناميات المعقدة التي تسمح لهذه الظواهر بالتمدد، ولتفسير التفاعلات الإقليمية والدولية التي تنتج عنها.

الإطار النظري للدراسة:

تشكل الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات تحديًا متزايدًا أمام الأمن الدولي، وتعد من أبرز القضايا العابرة للحدود التي تتطلب تحليلاً معمقًا في ضوء نظريات العلاقات الدولية من هذا المنطلق، يستند التحليل النظري لهذه الدراسة إلى مجموعة من الأطر المفاهيمية الكلاسيكية والمعاصرة التي تسهم في تفسير ديناميكيات الظاهرة، وأبرزها: النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية البنائية.

- المقاربة الليبرالية: تُقدم الليبرالية مقاربة مغايرة للواقعية من خلال تركيزها على التعاون، المؤسسات الدولية، والأهمية المتزايدة للقانون الدولي في تنظيم العلاقات بين الفاعلين ووفقًا لهذا المنظور، فإن مكافحة الجريمة المنظمة تتطلب بناء شراكات دولية فعالة، وتعزيز القواعد القانونية الملزمة، وتفعيل آليات إنفاذ القانون العابر للحدود ويتجسد هذا في الأطر الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو)، ووجود مؤسسات كالإنتربول والمكتب الأممي للمخدرات والجريمة، التي تلعب دورًا أساسيًا في تنسيق السياسات وتبادل المعلومات بين الدول كما تدعو الليبرالية إلى دعم الحوكمة الرشيدة، الشفافية، وبناء القدرات المؤسسية، وهي عناصر ضرورية للحد من الفساد الذي يغذي شبكات التهريب.
- المقاربة البنائية: تُسهم النظرية البنائية في تقديم فهم أعمق للجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية، من خلال التركيز على الأبعاد غير المادية للظاهرة، كالهوية، والمعايير الاجتماعية، والخطاب الجماعي فبخلاف النظريات التي تركز على المصالح أو الهياكل المادية، تنظر البنائية إلى هذه الظواهر بوصفها ناتجة عن بناء اجتماعي للواقع، حيث تتشكل سلوكيات الفاعلين – سواء الدول أو المنظمات الإجرامية – من خلال السياقات الثقافية والتفاعلات المجتمعية وفي هذا السياق، يبرز كيف أن الكارتلات في بعض بلدان أمريكا اللاتينية لم تعد تُنظر إليها فقط كجماعات خارجة

عن القانون، بل كجزء من النظام المحلي الذي يعوّض غياب الدولة، ويؤسس لثقافة رمزية تُضفي على العنف والتهريب شرعية اجتماعية ضمنية كما تساعد البنائية في تفسير انتشار هذه الشبكات عبر الخطابات السياسية والإعلامية التي تُعيد إنتاج صور نمطية عن هذه الدول كـ"بيئات فاشلة"، مما يبرر التدخلات الخارجية إن هذا المنظور يُظهر كيف أن الجريمة المنظمة ليست مجرد ظاهرة أمنية، بل انعكاس لبنية رمزية وثقافية تُعيد إنتاج نفسها عبر الزمن.

هيكلة الدراسة:

من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا اللاتينية، وما ينجرّ عنهما من تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية على دول المنطقة والعالم، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، كل فصل يسلّط الضوء على جانب محدد من الإشكالية المطروحة.

تناول الفصل الأول يركّز الفصل الأول على الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع، حيث يتناول ماهية الجريمة المنظمة من حيث النشأة والتطور، محاولًا تقديم تعريفات دقيقة لها، واستعراض بنيتها الداخلية وأنماط تنظيمها، بالإضافة إلى إبراز علاقتها بعوامل مثل العولمة والاقتصاد غير المشروع كما يتطرق هذا الفصل إلى الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية باعتباره أحد أبرز أوجه الجريمة المنظمة، موضحًا أصنافه، طرقه، وارتباطه الوثيق بجرائم أخرى كالإرهاب وغسيل الأموال ويُختتم الفصل بتحليل معمق للآليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة دوليًا وإقليميًا ووطنياً لمكافحة هذه الظاهرة، مع الإشارة إلى تحدياتها وأوجه قصورها.

أما الفصل الثاني، فقد خُصص لدراسة البُعد الجيوبوليتيكي للجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقة أمريكا اللاتينية، باعتبارها إحدى البؤر العالمية الرئيسية لنشاطات الكارتيلات والتنظيمات الإجرامية، يتناول هذا الفصل بالدراسة التفاعلية دور هشاشة الحدود وتفشي الفساد المؤسسي في تسهيل انتشار شبكات التهريب، مع تحليل بنية الأسواق غير المشروعة التي تغذي هذه الأنشطة كما يتم التطرق إلى أهم الفواعل الإجرامية في المنطقة، مثل الكارتيلات الكولومبية والمكسيكية، والتنظيمات المسلحة في البيرو، مبرزًا أدوارها في التحكم بسلسلة الإنتاج والتوزيع. ويولي الفصل أهمية خاصة لممرات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية نحو الأسواق العالمية، خصوصًا أوروبا، إفريقيا، والولايات المتحدة، مع الوقوف عند التحديات الأمنية الناجمة عن هذا التوسع الجغرافي، في ظل تنامي التداخل بين الاقتصاد الإجرامي والجغرافيا السياسية المعاصرة.

خطة الدراسة

❖ **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات**

المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة

المبحث الثاني: الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية

المبحث الثالث: ارتباط ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ببعض الجرائم **الأخرى**

المبحث الرابع: الارتباط الإجرامي لظاهرة الاتجار بالمخدرات

❖ **الفصل الثاني: جيوبوليتيك الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقة أمريكا اللاتينية**

المبحث الأول: الحدود الهشة مدخل لتفشي الفساد والنشاطات غير المشروعة

المبحث الثاني: دور التنظيمات والكارتيلات في الهيمنة على الاتجار بالمخدرات

المبحث الثالث: ممرات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية نحو العالم

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات

شهدت الجريمة المنظمة تطورًا مستمرًا عبر العصور، متخذة أشكالًا مختلفة وفقًا للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعود جذورها إلى العصور القديمة، حيث نشأت عصابات تمارس التجارة غير المشروعة، مثل تهريب السلع وتزوير العملات وفي العصور الوسطى، برزت القرصنة البحرية كواحدة من أوائل أشكال الجريمة المنظمة، حيث كانت السفن التجارية تُستهدف من قبل قراصنة يعملون أحيانًا برعاية دول معينة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، نشطت شبكات سرية في تجارة المخدرات والأسلحة والعبيد، مما عزز من قوة هذه الجماعات وأثرها ومع تطور المجتمعات الحديثة في القرن التاسع عشر، ظهرت منظمات مثل المافيا الإيطالية والترياد الصينية، التي اعتمدت على هيكل تنظيمي محكم وسيطرة على قطاعات اقتصادية غير مشروعة في القرن العشرين، ومع انتشار العولمة والتقدم التكنولوجي، تحولت الجريمة المنظمة إلى شبكات دولية معقدة، تشمل تهريب المخدرات، وتجارة البشر، والجريمة الإلكترونية، مما جعلها تحديًا كبيرًا يواجه المجتمعات الحديثة.

المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة

يتناول هذا المبحث ثلاثة محاور أساسية لفهم الجريمة المنظمة يبدأ بدراسة نشأتها وتطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة، مع التركيز على العوامل التي ساهمت في بروزها ثم يتم التطرق إلى تعريف الجريمة المنظمة من خلال أبرز المفاهيم المتداولة، ويُختتم المبحث بعرض أبعاد عولمتها وتداعياتها على المستوى الدولي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجريمة المنظمة

ظهر مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود منذ العصور القديمة، حيث نشأت جماعات إجرامية استغلت التجارة والمسارات التجارية للقيام بأنشطة غير قانونية مثل القرصنة وتهريب البضائع ومع تطور المجتمعات، أصبحت هذه الأنشطة أكثر تعقيدًا، مع ظهور شبكات إجرامية منظمة استغلت الفرص الاقتصادية والسياسية لنشر نفوذها وتعزيز مكاسبها غير المشروعة.

خلال العصور الوسطى، استمر انتشار الجريمة المنظمة مع ظهور عصابات قطاع الطرق والجماعات التي مارست التهريب والابتزاز أما في العصور الحديثة، فقد شهدت الجريمة المنظمة تحولات كبيرة نتيجة العولمة والتطور التكنولوجي، مما ساهم في توسيع نطاق أنشطتها، مثل تهريب المخدرات وتجارة البشر وتبييض الأموال هذه التطورات جعلت من الجريمة المنظمة ظاهرة أكثر خطورة، تتطلب استراتيجيات دولية لمكافحتها[1].

تُعدّ جماعات المافيا النموذج الكلاسيكي للجريمة المنظمة، حيث تتميز هذه العصابات بدرجة عالية من التنظيم والخطورة، وتعتمد على نظام داخلي صارم يرتكز على التخويف، العنف، ووسائل غير مشروعة أخرى لضمان ولاء أعضائها نشأت هذه الجماعات في جزيرة صقلية بإيطاليا، لكنها سرعان ما انتشرت إلى العديد من الدول، مما أدى إلى ظهور أشكال مختلفة منها مثل المافيا الأمريكية، الصينية، اليابانية والروسية ويُقال إن إيطاليا هي التي صدّرت هذا المصطلح إلى العالم، حتى أصبح يُستخدم للإشارة إلى كافة أشكال الجريمة المنظمة.

على مر العصور، ظهرت أشكال مختلفة من العصابات التي مارست الجريمة المنظمة بأساليب متعددة فعلى سبيل المثال، استخدم السيكاري(Sicarii) الإرهاب في سعيهم لطرد الإمبراطورية الرومانية من يهودا، بينما كانت عصابات قطاع الطرق في روما تمارس النهب والابتزاز بشكل مستمر كما شهدت الصين في العصور الوسطى قراصنة مدعومين من النخبة، في حين ظهرت في لندن خلال

[1] الجزيرة. "الجريمة المنظمة." الجزيرة نت. 27 مارس 2016، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/3/27/الجريمة-المنظمة ، تم الاطلاع بتاريخ .12.03.2025

القرن السابع عشر عصابات منظمة تخصصت في السرقة والابتزاز أما في اليابان خلال القرن التاسع عشر، فقد برزت جماعات الجريمة المنظمة مثل "شيشي" و"باكوتو"، بينما شهدت الصين في الفترة ذاتها عمليات تهريب الأفيون التي دعمتها بريطانيا.

أما المافيا في أمريكا اللاتينية ليس شائعًا في السجلات التاريخية القديمة بنفس طريقة المافيا الصقلية أو غيرها من جماعات الجريمة المنظمة المعروفة.

توجد روايات متعددة حول نشأة المافيا، ويقال إنها ظهرت لأول مرة عام 1272 أثناء احتلال فرنسا لصقلية حينها، قاد رجل يُدعى "جان بوسيدا (Jean POSEDA) "عصابة سرية لمقاومة الاحتلال، واتخذوا شعارًا معناه "إيطاليا تنادي بالموت لفرنسا"، ومن الأحرف الأولى لهذا الشعار نشأت كلمة "مافيا[1]."

رأي آخر يرجع نشأة المافيا إلى الفترة ما بين 1722 و1735، عندما قرر ملاك الأراضي الصقليون حماية النظام بأنفسهم نتيجة ضعف سلطة الدولة وانفلات الأمن ولتحقيق ذلك، استعانوا بجنود مسرّحين ورجال شرطة متقاعدين، مستخدمين لترهيب الفلاحين ومع توسع نفوذ الطبقة البرجوازية عام 1802، أصبح للمافيا مقرات رئيسية، لاسيما في باليرمو(Palermo) ، حيث بدأت كل قرية تضم فرعًا محليًا يخضع لرئيس إقليمي مرتبط بالمقر الرئيسي ومع مرور الوقت، تحولت هذه المؤسسة من تنظيم ثوري إلى عصابة إجرامية سرية تفرض الإتاوات، تغتال الخصوم، وتنفذ عمليات إجرامية مختلفة.

أما الرواية الثالثة، فترجع ظهور المافيا إلى عام 1860 بعد انضمام صقلية إلى الوحدة الإيطالية. في تلك الفترة، استغل شخص يُدعى "أما تزيني" حالة الفوضى وارتفاع البطالة لتعزيز شعبيته وهكذا، تشكلت عصابة إجرامية بسطت نفوذها على الأقاليم المجاورة، وفرضت سيطرتها على الأنشطة التجارية والصناعية، من خلال الابتزاز وحماية الأعمال مقابل المال وكان غالبية أعضاء المافيا من الأحياء الفقيرة، حيث أسهم الفقر والجهل والبطالة في انضمام العديد منهم إلى هذا التنظيم[2] .

هيكل الجريمة المنظمة:

إذا كان هناك توافق دولي حول طبيعة الجريمة المنظمة في القرن الحادي والعشرين، فهو أن هذه الجماعات تمتلك قدرة عالية على التكيف والمرونة، مما يسمح لها باستغلال أي فرصة متاحة لتحقيق الأرباح فهي أشبه بالحرباء التي تغير لونها وفقًا للظروف المحيطة بها.

[1] مريامة بريهموش، تداعيات الجريمة المنظمة على الدول الفاشلة في إفريقيا: دراسة حالة دول غرب إفريقيا (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة قسنطينة 3، 2022) صفحة 60.

[2] ***Ibidem.***

في الولايات المتحدة، بدأ الاهتمام الفيدرالي بالجريمة المنظمة منذ الخمسينيات من القرن الماضي، حيث عُقدت عدة جلسات استماع بهدف فهم طبيعة هذه الأنشطة الإجرامية لعبت كل من جلسات استماع كيفوفر (Estes KEFAUVER 1951–1950) ولجنة مكلينان John L 1964–1963 (MCCLELLAN) دورًا رئيسيًا في ترسيخ الصورة النمطية للمافيا، حيث تم تصويرها كنظام هرمي متماسك[1].

وخلال الستينيات والسبعينيات، نظمت الحكومة مؤتمرات ولجان جمعت أبرز الخبراء لدراسة الجريمة المنظمة لكن في عام 1986، قدمت لجنة الرئيس لمكافحة الجريمة المنظمة رؤية مختلفة، حيث وسّعت تعريفها لهذا النشاط الإجرامي، متجاوزة التصورات التقليدية التي حصرت الجريمة المنظمة في المافيا الإيطالية .

وسعت اللجنة نطاق تركيزها ليشمل مجموعات إجرامية أخرى، مثل عصابات الدراجات النارية الخارجة عن القانون، وعصابات السجو(Texas Syndicate,Black Guerrilla Famil) ، بالإضافة إلى الشبكات الإجرامية من أصول صينية، فيتنامية، يابانية، كوبية، كولومبية، أيرلندية، روسية، وكندية، مما عكس فهمًا أكثر شمولية لتعقيد الجريمة المنظمة.

تتخذ الجماعات الإجرامية المنظمة أشكالًا وأحجامًا متنوعة، وفقًا لمجموعة واسعة من النظريات والتعريفات من الواضح أنه لا يوجد نموذج واحد يناسب جميع هذه الجماعات، إذ أصبحت اليوم أكثر مرونة وتكيفًا وواقعية مقارنة بالماضي، ولم تعد تلتزم بقيود صارمة على أعضائها بناءً على العرق أو غيره من المعايير[2].

وبحسب تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام 2002، فإن الجهود المبذولة للتحقيق في الجريمة المنظمة عالميًا تعاني من التركيز المفرط على "المجموعات الأكثر بروزًا ووضوحًا"، مثل العصابات الروسية والمافيا الإيطالية، بينما يتم إغفال الشبكات الإجرامية غير التقليدية التي تتكيف بسهولة مع العولمة، مثل عصابات الاحتيال النيجيرية، وشبكات الجرائم الإلكترونية المتقدمة، وشبكات تهريب البشر في أوروبا الشرقية وتهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية[3].

وتتميز هذه الجماعات غالبًا بطبيعة غير ثابتة، إذ تتغير أعضاؤها وهياكلها التنظيمية باستمرار، أُجريت دراسة شملت 40 مجموعة من الجريمة المنظمة في 16 دولة، وساهمت في تسليط الضوء على

[1]Mitchel P. Roth, Global Organized Crime: A Reference hand book (California, ABC-CLIO, LLC, 2010) P. 35.

[2] ***Ibidem***.

[3]لأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها (نيويورك: الأمم المتحدة، 2004)، https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/organised-crime/UNITED_NATIONS_CONVENTION_AGAINST_TRANSNATIONAL_ORGANIZED_CRIME_AND_THE_PROTOCOLS_THERETO.p تم الاطلاع بتاريخ 20.03.2025.

التغيرات التي طرأت على طبيعة وهيكل الجريمة المنظمة في القرن الحادي والعشرين وكشفت الدراسة عن خمسة أنماط رئيسية من التنظيمات الإجرامية، وهي:

1. الهياكل الهرمية الصارمة (الصغيرة): تتكون هذه المجموعات من 20 عضوًا كحد أقصى، بقيادة فرد واحد، وتركز على نشاط إجرامي رئيسي واحد فقط، مع اقتصار عملياتها على دولة أو دولتين هذه التنظيمات نادرًا ما تستخدم العنف أو الفساد، ولم تحقق نفوذًا كبيرًا في الاقتصاد القانوني؛

2. الهياكل الهرمية اللامركزية: تضم هذه الجماعات ما يصل إلى 50 عضوًا، وتعتمد على تسلسل قيادي هرمي تنشط في أكثر من مجال إجرامي، وتمارس أعمالها في ثلاث إلى أربع دول تلجأ أحيانًا إلى العنف والفساد، وتتمتع بقدر من التأثير السياسي على المستويات الحكومية الدنيا، كما تستثمر في بعض القطاعات الشرعية بعكس الهياكل الصارمة، قد تتعاون مع جماعات إجرامية أخرى داخل بلدها؛

3. التكتلات الهرمية: تضم هذه المجموعات من 50 إلى 100 عضو، وتعمل على نطاق دولي أوسع، حيث تملك نفوذًا سياسيًا في مراكز صنع القرار العليا، وترتبط بشبكات إجرامية في دول أخرى. تتميز بتنظيم معقد، يجمع بين عدة مجموعات تحت قيادة مركزية العنف والفساد جزء أساسي من عملياتها، كما أنها تدمج بين الأنشطة القانونية وغير القانونية في خمس دول على الأقل ما يميزها أيضًا هو بنيتها العرقية أو العائلية، حيث يكون الأعضاء الأساسيون من خلفية مشتركة؛

4. المجموعات الإجرامية الكبرى: يتجاوز عدد أفرادها 100 عضو، وتشترك مع التكتلات الهرمية في العديد من السمات، لكنها تتفوق عليها في قدرتها على التأثير في السياسة الدولية، حيث تستطيع التأثير على صانعي القرار في دول أجنبية؛

5. الشبكات الإجرامية المنظمة: تمثل الشكل الأكثر تعقيدًا من التنظيم، ويصعب تحديد بنيتها بدقة، مما يمنحها ميزة إضافية تعتمد هذه الشبكات على الأفراد الرئيسيين الذين يشكلون تحالفات مرنة وفقًا لطبيعة المهام والمهارات المطلوبة، مما يسمح لها بتنفيذ مخططات إجرامية متنوعة عبر شبكات متعددة أكثر مرونة وصعوبة في التعقب.[1]

[1]Mitchel P. Roth, Global Organized Crime: A Reference hand book (California, ABC-CLIO, LLC, 2010) P. 35.

تمثل الجريمة المنظمة تحديًا خطيرًا أمام التنمية والاستقرار في العديد من بلدان العالم فقد توسعت هذه الظاهرة وانتشرت بأساليب أكثر عنفًا وتعقيدًا في مختلف أنحاء العالم، مما يعيق ترسيخ سيادة القانون، ويضعف فعالية النظام الدولي، كما يؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي.

ورغم ذلك، فإن التأثير الأكثر عمقًا للجريمة المنظمة يقع على الأفراد أنفسهم، حيث يؤدي العنف الناتج عنها إلى تهديد مباشر لحياة الرجال والنساء، سواء من خلال استهدافهم كضحايا، أو عبر خلق بيئة من الخوف والحرمان تعيق قدرتهم على بناء مجتمعات آمنة ومستقرة.

وفي هذا الإطار، تزداد خطورة الجريمة المنظمة بكونها لا تقتصر على استغلال نقاط الضعف التي تسهم في تفاقم الفقر، بل تعمل أيضًا على ترسيخه وتعميقه حتى يصبح في كثير من الأحيان وضعًا دائمًا لا يمكن معالجته فالعنف والجريمة، بكل أشكالهما، يعيقان التنمية المستدامة ويمثلان انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان[1].

المطلب الثاني: تعريف الجريمة المنظمة

يُعَدّ وضع تعريف شامل وموحّد للجريمة المنظمة من التحديات الكبرى التي تواجه صناع السياسات والقانونيين، وذلك بسبب طبيعة هذه الظاهرة المعقدة والمتغيرة باستمرار فالجريمة المنظمة ليست كيانًا ثابتًا يمكن حصره في إطار محدد، بل هي شبكة ديناميكية تتخذ أشكالًا متعددة وفقًا للزمان والمكان والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2].

إن تشعب أنشطة هذه الجماعات، التي تتراوح بين الاتجار بالمخدرات وتهريب البشر وغسيل الأموال والفساد والتسلل إلى مؤسسات الدولة، يجعل من الصعب إيجاد تعريف يحيط بجميع أبعادها. كما أن بنيتها التنظيمية ليست نمطية أو موحّدة فبعضها يعمل بطريقة هرمية صارمة، بينما يعتمد البعض الآخر على شبكات غير مركزية تتكون من تحالفات مؤقتة تتكيف مع الظروف والمتغيرات. إضافة إلى ذلك، تختلف أساليب عمل هذه الجماعات باختلاف الثقافات والبيئات القانونية، مما يخلق تحديًا إضافيًا عند محاولة وضع تعريف عالمي يراعي جميع هذه الفروقات والأهم من ذلك أن الجريمة المنظمة لا تتوقف عند مجرد الأفعال الإجرامية المباشرة، بل تمتد إلى التأثير على المجتمعات والاقتصادات والدول، ما يجعلها ظاهرة معقدة تتجاوز مجرد التصنيفات القانونية التقليدية، وتتطلب نهجًا متعدد الأبعاد لفهمها ومكافحتها.

[1] ***Ibide, 40***

[2] Jay S. Albanese, Organized Crime in Our Times, 6th ed. (Burlington, MA: Routledge, 2011) p.22.

وكذلك الجدير بالذكر أن هناك قدر كبير من النقاش حول الجريمة المنظمة والأدب الأكاديمي يكشف أنه من الصعب تحديد ما هو بالضبط قيد المناقشة.

لإنشاء قوانين لمكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال على المستويين الوطني والدولي، من الضروري وجود تعريف واحد وموحد يميز الجريمة المنظمة عن غيرها من أشكال الإجرام لقد أدى غياب هذا التوافق إلى عرقلة إنفاذ القانون الدولي لأجيال في الواقع، لأكثر من قرن، ناقش الأكاديميون والصحفيون والمسؤولون الحكوميون والمتخصصون في العدالة الجنائية معنى "الجريمة المنظمة" قد تبدو المحاولات للوصول إلى تعريف أشبه بـ "محاربة طواحين الهواء"، حيث لا يمكن لأي تعريف أن يعالج في آنٍ واحد أشكال الإجرام الحالية والمستقبلية.

رغم صعوبة وضع تعريف شامل ومتفق عليه للجريمة المنظمة بسبب طبيعتها المتغيرة وتعقيداتها القانونية والاجتماعية، فإن هناك العديد من المفاهيم التي حاولت الإحاطة بها تختلف هذه المفاهيم باختلاف السياقات القانونية والبحثية، لكنها تشترك في الإشارة إلى الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها مجموعات منظمة بهدف تحقيق مكاسب مادية أو نفوذ بطرق غير قانونية.

أ-الجريمة المنظمة لغة:

تشير كلمة "الجُرم" إلى الذنب أو الفعل المخالف، ويُستخدم مصطلح "الجريمة" للدلالة على أي انتهاك قانوني يستوجب العقوبة وفقًا للقانون أما مصطلح "المنظمة"، فهو مشتق من "نظم"، ويعبر عن الحالة أو البنية التي تتخذها جماعة أو اتحاد يسعى لتحقيق أهداف محددة يتفق عليها أعضاؤه[1].

ب-الجريمة المنظمة اصطلاحا:

بحسب المؤتمر الوزاري العالمي الأول حول الجريمة المنظمة، الذي انعقد في نابولي عام 1994، فإن الجريمة المنظمة تُعرف بأنها نوع من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، حيث تُستخدم وسائل غير قانونية لتحقيق الأرباح وتشمل هذه الوسائل الاتجار غير المشروع بالسلع والخدمات، واستخدام العنف، والابتزاز، والفساد، والتهديد كأدوات لتحقيق المكاسب.

عرفت في إحدى المؤتمرات الدولية سنة 1998 في وارسو على أنها أنشطة جماعية لثلاثة أشخاص أو أكثر، مع روابط هرمية أو علاقات شخصية، والتي تسمح لقاداتها بجني الأرباح أو السيطرة على

[1] حسين بن محمد الباز، وعبد القادر عبد العالي، "الجريمة المنظمة: أسبابها وإجراءات منعها"، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1 (2023): 370، https://jdl.journals.ekb.eg/article_316492_2a5f52d6d1964bcaedeeadc6a985495e.pdf

الأراضي أو الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية من خلال العنف أو التهريب أو الفساد، وذلك لتعزيز النشاط الإجرامي والتسلل إلى الاقتصاد الشرعي[1].

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: "مجموعة منظمة تتألف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بتنسيق فيما بينها بهدف ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المخالفة وفقا لهذه الاتفاقية بغرض الوصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية"[2].

تعريف اتفاقية باليرمو للجريمة المنظمة هي مجموعات منظمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لبعض الوقت تتصرف بشكل متضافر لغرض ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم أو الأفعال الخطيرة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية مثل المشاركة في جماعة إجرامية منظمة، الفساد وما إلى ذلك من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على ميزة مالية أو مادية أخرى[3].

التعريف الإجرائي للجريمة المنظمة: الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي مستمر ومنسق تمارسه مجموعة منظمة من الأفراد بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة، وذلك من خلال استخدام العنف أو التهديد أو الفساد أو التلاعب بالنظام الاقتصادي أو الاجتماعي تتميز هذه الجريمة بوجود هيكل تنظيمي واضح، واستمرارية في ارتكاب الأفعال الإجرامية، وسرية في العمليات، وقدرة على التكيف مع القوانين والضغوط الأمنية للحفاظ على أنشطتها غير القانونية.

التمييز بين مختلف التعاريف الفرق بينها:

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يركز هذا التعريف على وجود مجموعة منظمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر تعمل لفترة من الزمن بهدف ارتكاب جرائم خطيرة، يشير إلى أن المخالفة تكون بغرض تحقيق منفعة مالية أو مادية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

تعريف اتفاقية باليرمو للجريمة المنظمة يتشابه مع التعريف الأول لكنه يضيف أن الجريمة قد تكون منظمة أو تتعلق بالفساد، يشير إلى أن الهدف قد يكون الحصول على مزايا مادية أو غير مادية.

---

[1] بريهموشمريامة، تداعيات الجريمة المنظمة على الدول الفاشلة في إفريقيا: دراسة حالة دول غرب إفرقيا ص 63.

[2] الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت بقرار الجمعية العامة 25/55، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، دخلت حيز التنفيذ في 29 أيلول/سبتمبر 2003، https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html.

[3] United Nations Office on Drugs and Crime, United Nations Convention Against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto, 2004,https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/organised-crime/UNITED_NATIONS_CONVENTION_AGAINST_TRANSNATIONAL_ORGANIZED_CRIME_AND_THE_PROTOCOLS_THERETO.pdf .

التعريف الإجرائي للجريمة المنظمة يركز التعريف على أن الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي مستمر يتم ممارسته بواسطة مجموعة منظمة من الأفراد، يؤكد على استخدام وسائل مثل العنف، التهديد، الفساد، والابتزاز ويوضح أن للجريمة المنظمة هيكل تنظيمي واضح، وهو ما يميزها عن الجرائم العشوائية أو الفردية.

الفروقات الأساسية:

التعريفان الأول والثاني ينطلقان من منظور الاتفاقيات الدولية، بينما التعريف الإجرائي يركز على طبيعة النشاط الإجرامي.

اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية باليرمو تتحدثان عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بينما التعريف الإجرائي يشمل الجريمة المنظمة بشكل عام حتى لو لم تكن عابرة للحدود.

التعريف الإجرائي يؤكد على الاستمرارية والهيكل التنظيمي، بينما الاتفاقيات الدولية تركز على التعاون بين الأفراد لتحقيق منافع مادية أو غيرها.

تظهر صعوبات كبيرة عند محاولة تعريف الجريمة المنظمة، وذلك بسبب الميل إلى مساواتها أو عدم التمييز الكافي بينها وبين ظواهر أخرى تبدو متشابهة في بعض جوانبها أو عناصرها المشتركة، لكنها تختلف جوهريًا في طبيعتها الأساسية. ينطبق هذا بشكل خاص على مفاهيم مثل الجريمة العابرة للحدود، الجريمة الدولية، الجريمة الاحترافية، وجرائم ذوي الياقات البيضاء، حيث يتم غالبًا الخلط بينها وبين مفهوم الجريمة المنظمة بالإضافة إلى ذلك، هناك خلط بين مصطلحات مثل الجماعة الإجرامية المنظمة، المنظمة الإجرامية، والمافيا، والتي تمثل العناصر الأساسية لمفهوم الجريمة المنظمة.

تتجلى هذه الاختلافات بحيث يرى بعض الباحثين أنها ظواهر مستقلة تمامًا، بينما يعتبرها آخرون مترادفات، في حين يرى فريق ثالث أنها مجرد أنماط خاصة من الجريمة المنظمة وينطبق الأمر ذاته على مفاهيم المافيا، التنظيم الإجرامي، والمجموعة الإجرامية المنظمة.

وفي هذا السياق، من الضروري تقديم بعض التعريفات الأساسية لهذه المفاهيم، مما سيمكن من التعامل معها بشكل مناسب عند دراسة الجريمة المنظمة نفسها أو بعض أشكالها المحددة.

الجريمة العابرة للحدود: هي بلا شك شكل من أشكال الجريمة المنظمة، ولكن لا يمكن القول إن جميع الجرائم المنظمة هي في الوقت نفسه جرائم عابرة للحدود تم تطوير مفهوم الجريمة العابرة للحدود لأول مرة من قبل لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية خلال التحضيرات للمؤتمر الخامس للأمم

المتحدة حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين في جنيف عام 1975 تم تطوير هذا المفهوم لتحديد شكل خاص من "النشاط الإجرامي الذي يتجاوز الحدود الدولية ويهدد الأنظمة القانونية في مختلف الدول"[1].

تنظيم وهيكلة المنظمات والجماعات الإجرامية تتم بطريقة تجعلها غير متجانسة وطنيًا دائمًا، كما أن نشاطها لا يقتصر على أراضي بلدها فقط ما يميز الجريمة الحديثة هو الطابع الدولي من حيث الإقليم، والتخصص في أنواع معينة من الأنشطة الإجرامية، والارتباط المتبادل بين الجماعات الإجرامية في بلد ما مع جماعات أو منظمات مماثلة في بلدان أخرى ويُحدد هذا الارتباط أساسًا بالحاجة إلى التعاون في تحقيق الربح، ثم من خلال أهدافهم المشتركة، والميول إلى توسيع نطاق النشاط الإجرامي، وكذلك الحاجة إلى السيطرة على المزيد.

إذا تشير الجريمة العابرة للحدود إلى مفهوم في علم الجريمة يعكس أشكالًا مختلفة من الجرائم التي تحدث ضمن الأنظمة الجنائية لدول متعددة، ولكن ما يجمعها هو تجاوزها نطاق اختصاص دولة واحدة.

تعريف الإنتربول للجريمة المنظمة العابرة للحدود اتفاق إجرامي بين أشخاص لتحقيق غرض مشترك عن طريق استخدام أناس أخرين وأدوات أخرى تيسر لهم تحقيق اقصى أرباح ممكنة بغض النظر عن الضرر الذي يصيب صحة بقية البشر أو سعادتهم.

غير أن هذا التعريف انتقد من قبل عدة دول لأنه لم يشير للاستمرارية، مما جعل **الأنتربول يعيد تعريفه للجريمة المنظمة** بأنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف بصفة أولية الى تحقيق الربح ولو تجاوزت أنشطتها الحدود الوطنية[2].

الجريمة الدولية هي مفهوم قريب جدًا من مفهوم الجريمة العابرة للحدود، حيث إن كليهما يتعلق بنشاط المنظمات الإجرامية الذي يحدث في أكثر من دولة ومع ذلك، فإن الطبيعة القانونية لمفاهيم الجريمة الدولية، الجريمة العابرة للحدود، والجريمة المنظمة تختلف عن بعضها البعض فالجريمة الدولية تشير إلى انتهاكات القوانين الدولية، سواء العرفية أو التعاقدية، والتي يكون مرتكبها عرضة للملاحقة الجنائية وهذه الجرائم هي تلك التي تحظى باهتمام خاص من المجتمع الدولي، مثل جرائم الحرب، الإبادة الجماعية،

[1] Federal Bureau of Investigation. Transnational Organized Crime. Accessed May 20, 2025. https://www.fbi.gov/investigate/transnational-organized-crime .
[2] Interpol. Organized Crime. Accessed May 20, 2025. https://www.interpol.int/Crimes/Organized-crime.

الاتجار بالمخدرات والأسلحة، تجارة الرقيق الأبيض، اختطاف الطائرات والسفن، الاغتيالات، والهجمات على الموظفين الدبلوماسيين والمباني الدبلوماسية[1].

الجريمة الاحترافية الجريمة الاحترافية هي شكل من أشكال الجنوح وتصنيف للظواهر الإجرامية التي يرتكبها الجناة المحترفون والتي تتطلب نوعًا معينًا من المعرفة المهنية والتخصص واستخدام أساليب ووسائل تقنية خاصة.

الجريمة الاحترافية تعني الجرائم التي يرتكبها أشخاص جعلوا من الإجرام مهنتهم، أي أنهم يرتكبون الجرائم بشكل متكرر ويعتمدون عليها كمصدر للرزق هؤلاء المجرمون يمتلكون خبرة خاصة، ويستخدمون أساليب وتقنيات متطورة لتنفيذ جرائمهم دون أن يُقبض عليهم بسهولة عادةً ما يكون لديهم مهارات معينة، مثل تزوير الوثائق، السطو المحترف، الاحتيال المالي، أو حتى القرصنة الإلكترونية.

الجريمة الاحترافية تختلف عن الجرائم العادية، لأن مرتكبيها يتعاملون معها كتخصص ويتجنبون العشوائية، مما يجعلهم أكثر خطورة على المجتمع[2].

قبل القرن الحادي والعشرين، كانت تعريفات الجريمة المنظمة تدور حول عدد من الخصائص الأساسية، مثل طبيعة الجرائم المرتكبة، وعدد الأفراد المتورطين، وطول عمر المنظمة الإجرامية لكن خلال تسعينيات القرن العشرين، أصبحت الجوانب العابرة للحدود للجريمة المنظمة أكثر بروزًا، حيث ظهرت العصابات الإجرامية العالمية كواحدة من أكثر القضايا تحديًا التي تواجه أجهزة إنفاذ القانون قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية.

مفهوم العصابة هي مجموعة من اللصوص، أو مجموعة منظمة من المراهقين المنحرفين الميّالين إلى التخريب وأشكال أخرى من العنف الفردي أو الجماعي وهي ظاهرة مميزة للمناطق الحضرية، ولها هيكل متغير، يتراوح من مجموعات صغيرة إلى نقابات إجرامية (المافيا الروسية، الثالوث الصيني، ياكوزا اليابانية).

يستخدم أعضاء العصابة طرقًا مختلفة في أنشطتهم الإجرامية، مثل الابتزاز، والتهديدات، والرشوة، والتخويف، والاتصالات السياسية، والفساد وعادة ما يقومون بأعمال منظمة من أشد أنواع القسوة ضد خصومهم، بهدف فرض نفوذهم في سوق الجريمة المنظمة[3].

[1] International Criminal Court. Rome Statute of the International Criminal Court. The Hague: ICC, 1998. https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/RS-Eng.pdf.

[2] Abadinsky, Howard. Organized Crime. 10th ed. Belmont, CA: Wadsworth Cengage Learning, 2013. P. 67.

[3] محمد حسن، "العصابات في المجتمعات الحضرية"، مجلة البحوث الاجتماعية 12، العدد 3 (2018) ص. 87.

التنظيم الإجرامي هو موضوع أساسي في الجريمة المنظمة، تتمثل الفروقات الرئيسية بين المنظمات الإجرامية في: التقاليد والمدة الزمنية الأصل وتوجه النشاط وطريقة تنفيذ الجريمة وأخيرًا درجة التنظيم.

إنه تنظيم يتميز بالاستمرارية والبنية القوية، ويعتمد على مبادئ التراتبية والتبعية والأوامر، والانضباط الجماعي، والتعاون والتخطيط الأولوية الرئيسية في أفعاله هي البحث عن الطرق والإمكانيات لحماية المجرمين والأنشطة الإجرامية.

يعتقد بعض الباحثين أمثال دييغو غامبيا (Diego GAMBETTA لويس شيلينغ (Luis SCHILLING) أن التنظيم الإجرامي يرتبط بالسياسيين المحليين، في البداية يسعى للعثور على حزب سياسي يمول حملته الانتخابية ولنا في هذا الصدد العديد من الأمثلة فمثلا المافيا الإيطالية كوزا نوسترا على مدى عقود، كانت المافيا الصقلية على صلة وثيقة بالسياسة الإيطالية، خاصة خلال الحرب الباردة ويُعتقد أن المافيا دعمت الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا مقابل حماية مصالحها وكذلك الكارتلات المكسيكية كارتل سينالوا وكارتل خاليسكو الجيل الجديد تُتهم هذه الكارتلات بدعم سياسيين محليين من خلال تمويل حملاتهم الانتخابية أو تهديد المنافسين في بعض المناطق، يكون النفوذ الإجرامي أقوى من الحكومة نفسها، مما يجعل السياسيين مرغمين على التعاون.

وبالإضافة إلى المافيا الروسية التي برزت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كلاعب رئيسي في الاقتصاد والسياسة كان هناك تقارير عن تواطؤ بينها وبين مسؤولين حكوميين، حيث استخدمت ثروتها وقوتها لتوجيه قرارات سياسية بغض النظر عما إذا كان يوافق على أفكاره السياسية أم لا السياسي الذي يقبل هذا النوع من الدعم سيقوم عندما تحين الفرصة بتنفيذ الجزء الخاص به من الصفقة، مما يؤدي إلى إقامة تعاون وثيق.

نتيجة لذلك، يمكن للمنظمات الإجرامية تنفيذ أنشطتها دون عوائق، وتحت حماية الأشخاص الذين من المفترض أن يحموا القانون وينفذوه، ومن خلال علاقاتهم داخل الشرطة، والنيابة العامة، والمحاكم، يصبحون قادرين على إلغاء العقوبات عن أفرادهم، وإنهاء التحقيقات الجنائية، أو ضمان عدم معاقبتهم، أو تخفيف الأحكام، أو توفير امتيازات ومنافع للمستفيدين منهم[1].

[1] Milo Bošković, "Organized Crime Definitions Problems " Zbornikradovapravongfaculteta u novum sadu, 1, (2005) p. 36/37.

المطلب الثالث: عولمة الجريمة المنظمة

يرى أحد الخبراء البارزين أن مفهوم "العولمة" قد شهد تحولًا جذريًا في معناه منذ أن ظهر لأول مرة في القواميس غير أن العولمة، في جوهرها ليست ظاهرة حديثة بل عملية مستمرة منذ قرون طويلة، إن لم يكن منذ آلاف السنين فعادةً ما يُنظر إليها على أنها تعكس التوجه المتزايد نحو التكامل والتفاعل المتبادل بين دول العالم.

بدأت ملامح تراجع المسافات بين الشعوب في الظهور بوضوح منذ عام 1519، عندما نجح المستكشف البرتغالي فرناندو دي ماجالهايس (Fernão MAGLALHÃES)في القيام بأول رحلة بحرية حول العالم، مؤسسًا بذلك أولى الروابط التجارية العالمية ففي الأزمنة السابقة، كانت التجارة بين القارات تعتمد على شبكات نقل مرحلية تشمل قوافل الجمال، وحزم البغال، والقوارب الصغيرة لكن رحلة ماجلان أثبتت أو على الأقل أكدت، الإمكانيات الهائلة التي يوفرها ربط القارات عبر سفن بحرية أكبر وأسرع ما جعل التجارة أكثر كفاءة وربحية[1].

لم يكن تطوير النقل البحري عبر المحيطات إنجازًا لحظيًا، بل كان ثمرة قرون من التقدم حيث كان الفينيقيون الذين استوطنوا الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط (ما يعرف اليوم بلبنان)، من أوائل التجار الذين مكّنتهم مهاراتهم في الملاحة البحرية من توسيع شبكاتهم التجارية عبر الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط.

وفيما بعد خلال الألفية الأولى قبل الميلاد، أنشأ التجار اليونانيون مستوطنات واسعة النطاق على سواحل البحر الأسود وشرق البحر المتوسط، حتى أن جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا أصبحت تُعرف باسم "ماغناغراسيا" أو اليونان الكبرى ومع حلول القرن الأول الميلادي، وصلت الإمبراطورية الرومانية إلى البحر الأحمر ما فتح آفاقًا جديدة للتجارة مع الهند.

بعد رحلة ماجلان حول العالم، ظهرت ابتكارات جديدة ساهمت في تقليص أوقات الإبحار بشكل أكبر وشكّل ظهور الطاقة البخارية في أواخر القرن الثامن عشر تطورًا هائلًا في تقنيات الملاحة البحرية، ورغم أن اختراع الكرونومتر البحري الموثوق كان إنجازًا مهامًا مكّن الملاحين من تحديد مواقعهم بدقة في عرض

[1]Marina Caparini, Transnational Organized Crime: A Threat to Global Public Goods (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, September 2022) https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2022/transnational-organized-crime-threat-global-public-goods.

البحر، إلا أن التأثير الكبير على سرعة الإبحار وتقليص المدة الزمنية لم يتحقق إلا مع دخول السفن البخارية الخدمة في عام 1780[1].

أدى تقليل أوقات الرحلات البحرية إلى تعزيز التواصل بين الشعوب وزيادة حجم التجارة، وخلال القرن التالي ازدادت أحجام السفن وتحسنت كفاءتها، مما ساهم في تقليص فترات التوقف وتحسين سرعة النقل وكما هو الحال مع كل مرحلة من مراحل العولمة، وجد رواد الأعمال سواء الشرعيون أو غير الشرعيين فرصًا لجني الثروات بدءًا من قراصنة البحر وتجار الرقيق ومهربي البشر، وصولًا إلى عمليات تهريب السلع المحظورة حيث اندمجت هذه الأنشطة غير المشروعة مع القطاعات التجارية القانونية في سباق للاستفادة من الثروات التي أتاحتها الاقتصادات العالمية الجديدة.

كانت الجريمة المنظمة على مستوى العالم حتى مطلع القرن العشرين، تتركز حول نفس الأنشطة التي سادت في القرون السابقة فلم تكن هناك تطورات كبيرة في مجالي الاتصال والنقل العالمي قبل ذلك الوقت يمكن أن تفتح آفاقًا جديدة للجريمة المنظمة الدولية، باستثناء بعض عمليات التهريب التي عبرت الحدود بطرق متعددة.

لكن ما أدى إلى تحول كبير في هذا المجال كان صدور قوانين جديدة في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين خصوصًا في الولايات المتحدة، فقد جاء قانون هاريسون للمخدرات عام 1914 نتيجة لسنوات من الجهود التي بذلتها القوى الغربية للحد من انتشار الأفيون ومع فرض الرقابة الدولية على تجارة الأفيون، بدأت عصابات التهريب المنظمة في الظهور لتوفير المخدرات التي كان عليها طلب مرتفع في الأسواق.

ومع تبني المزيد من الدول لسياسات حظر المخدرات، مثل بريطانيا العظمى التي أصدرت قانون المخدرات الخطرة عام 1920، اتسع نطاق عمليات تهريب المخدرات ليصبح أكثر انتشارًا على المستوى العالمي وبحلول العشرينيات، بدأ رجال العصابات الأمريكيون، وعلى رأسهم آرنولد روثستين (Arnold ROTHSTEIN)، في إرسال وكلاء إلى أوروبا وآسيا لشراء الأفيون وتهريبه إلى الولايات المتحدة.

كما لعبت فترة حظر الكحول في أمريكا (1920–1933) دورًا كبيرًا في تنشيط عمليات التهريب الدولي للمشروبات الكحولية، حيث ازدهرت شبكات التهريب من إنجلترا عبر البحر، وتهريب الروم من منطقة الكاريبي، بالإضافة إلى عمليات تهريب عبر الحدود من المكسيك وكندا[2].

[1] ***Ibidem.***

[2] Mitchel P. Roth, Global Organised crime, p.32.

مع حلول الثمانينيات، بدأت العولمة تؤثر بشكل كبير على تطور العصابات الإجرامية، حيث استفادت العديد منها من التقدم السريع في تقنيات الاتصال، ومع تسهيل السفر الدولي وتوسّع التجارة العالمية أصبحت المنظمات الإجرامية في كل من الدول النامية والمتقدمة قادرة على توسيع نشاطها خارج حدودها المحلية والإقليمية، مما مكّنها من استهداف ضحايا في بلدان أخرى وإنشاء شبكات إجرامية عابرة للحدود مع دول أكثر ازدهارًا.

وخلال العشرين عامًا الماضية، كانت الجريمة المنظمة واحدة من أكبر المستفيدين من مظاهر العولمة، حيث ظهرت شبكات تهريب دولية متنوعة، شملت تهريب البشر والاتجار بهم، وتهريب الأسلحة والمخدرات، بالإضافة إلى الجرائم الإلكترونية وعمليات التزييف والتزوير.

بسبب ازدهار تجارة المخدرات السرية والمربحة في نصف الكرة الغربي، أصبحت دول هذه المنطقة إلى جانب معاناتها من الجريمة المنظمة المحلية، وجهة جذابة للشبكات الإجرامية العابرة للحدود وقد ساهمت بعض الدول في تفاقم هذه المشكلة من خلال بيع الجنسية، مما أتاح للمجموعات الإجرامية الأجنبية فرصة الاستقرار والعمل بحرية في المنطقة.

وعندما تتظاهر الدول الضعيفة بالقوة، فإنها تلجأ إلى فرض قوانين وتنظيمات تبدو وكأنها تضبط النشاطات الخاصة، لكنها في الواقع تفتقر إلى الإرادة أو القدرة على تطبيقها ونتيجة لذلك، تنشأ فجوات بين القانون والواقع، تشير العولمة بشكل عام إلى تقليص المسافات على مستوى العالم من خلال تنامي الشبكات التي تربط الدول والمجتمعات في مجالات مختلفة، مثل الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والبيئة ومع أن هذه التغيرات ليست جديدة تمامًا، إلا أن ما يميز العصر هو مدى الحديث انتشارها وسرعتها وتأثيرها العميق على الدول والمجتمعات.

وقد استفادت المنظمات الإجرامية العابرة للحدود من هذه الظاهرة، حيث استغلت سهولة السفر، وتخفيف القيود على الهجرة، وتوسع التجارة الدولية، وتطور وسائل الاتصال، وضعف الرقابة على الأنظمة المالية العالمية، مما سمح لها بتوسيع أنشطتها الإجرامية إلى خارج حدود دولها الأصلية واستغلالها باستمرار من قبل الجريمة المنظمة في تطور سلبي للعولمة.

لطالما كانت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضعيفة تاريخيًا، وقد أدى اندماجها المتسارع في الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، لا سيما بعد الحرب الباردة، إلى فرض سياسات تقشف قاسية من قبل الحكومات الوطنية، إضافةً إلى تقليص كبير لدور الدولة[1].

في ظل سياسات "توافق واشنطن" والإصلاحات النيوليبرالية، تراجعت بشكل حاد قدرات الدولة على التدخل والتنظيم وجمع الإيرادات، وهو تدهور تفاقم بفعل أزمة الديون التي اجتاحت المنطقة بعد عام 1982. ونتيجة لذلك، دخلت دول المنطقة في التسعينيات وهي تفتقر إلى الموارد المالية والمؤسسية اللازمة للتصدي لتصاعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود داخل أراضيها.

ولا تزال وكالات إنفاذ القانون في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تعاني من نقص شديد في الموارد، فضلًا عن تفشي الفساد داخلها أما الأنظمة القضائية والسجون، فهي تعاني من التقادم والاكتظاظ كما أن الفساد السياسي ظل عند مستويات مرتفعة بل وازداد سوءًا في كثير من الحالات، رغم الرهان النيوليبرالي على أن التحرير الاقتصادي الواسع بمجرد تجاوز مرحلة الانتقال الأولية سيحد من الفرص غير المشروعة التي يستغلها أصحاب السلطة ولطالما كانت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضعيفة تاريخيًا، وقد أدى اندماجها المتسارع في الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، لا سيما بعد الحرب الباردة، إلى فرض سياسات تقشف قاسية من قبل الحكومات الوطنية، إضافةً إلى تقليص كبير لدور الدولة.

كانت دول المنطقة تفتقر إلى الاستعداد الكافي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الماضي، ومع مرور ما يقارب عقدين من الإصلاحات النيوليبرالية، أصبحت اليوم أقل قدرة على التصدي لها فقد أدت هذه الإصلاحات إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما زاد من معدلات الفقر والتهميش بين الفئات غير المرتبطة بالقطاعات التصديرية، والتي تعد الأكثر تضررًا من العولمة ونتيجة لذلك، تصاعدت حالة الرفض للعولمة بين الفئات المحرومة، وارتفعت المطالب الشعبية بإصلاحات سياسية تعزز الديمقراطية في المنطقة[2].

ومع ذلك، فإن العولمة فرضت قيودًا كبيرة على قدرة الدول النامية على اتخاذ قراراتها بشكل مستقل، مما جعل العديد من سياسات الإصلاح غير فعالة وغير مقبولة وأمام هيمنة الإنتاج العالمي والتمويل الدولي، إلى جانب أعباء الديون الخارجية المرتفعة، اضطرت النخب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى التفاوض من موقع ضعف بشأن اندماجها في النظام الرأسمالي العالمي.

---

[1] ***Ibid. P33.***

[2] Luis Guillermo Solís, Fransisco Rojas Arvena, Crimen Organizado En América Latina y el Caribe (Editorial Catalonia Ltda, Santiag, 2008) page 109.

وفي ظل عجزها عن مواجهة القوى العابرة للحدود الأكثر نفوذًا، ورفضها تبني أنظمة ديمقراطية أكثر مرونة تسهم في تحديث الدولة وتعزيز شرعيتها، سعت الحكومات والنخب إلى الحفاظ على الهياكل التقليدية للسلطة والنفوذ وفي مواجهة المطالب الشعبية بالمزيد من العدالة الاجتماعية والديمقراطية، اعتمدت هذه الأنظمة على الاحتواء الانتقائي للحد من تصاعد المعارضة، والقمع المنهجي لقمع الاحتجاجات ومنع أي تهديد لاستقرارها السياسي.

في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ساهمت العولمة خلال العشرين عامًا الماضية في خلق بيئة مواتية لتوسع وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

1. أدى الفقر والبطالة، اللذان يعاني منهما مئات الملايين من الأشخاص، إلى توفير أرض خصبة لنمو مختلف أشكال الجريمة، وهو ما حدث بالفعل وبالنسبة للكثير من الفئات المهمشة، أصبح الانخراط في الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الجريمة المنظمة، وسيلة منطقية للبقاء على قيد الحياة في ظل غياب الفرص الاقتصادية الحقيقية.
2. تعاني العديد من الدول في المنطقة من ضعف المؤسسات والفساد وفقدان الشرعية، مما يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات الفئات الأكثر تضررًا من سكانها أو الحد من انتشار الجريمة التقليدية كما أن هذه الحكومات غير مؤهلة بشكل كافٍ لمواجهة تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي أصبحت أكثر تعقيدًا وتطورًا بفضل التقدم التكنولوجي[1].

[1] ***Ibidem.***

المبحث الثاني: الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية

سنتطرق في هذا المبحث إلى موضوع "الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية" من خلال ثلاث محاور رئيسية سنبدأ بتعريف المخدرات والمؤثرات العقلية، مع توضيح خصائصها وتأثيراتها المختلفة ثم ننتقل إلى عرض أكثر أنواع هذه المواد شيوعًا وانتشارًا، لنختتم بدراسة الاتجار بها، سواء كان مشروعًا في الأطر الطبية والصيدلانية، أو غير مشروع في إطار الأنشطة الإجرامية.

تعد مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث، حيث لا تقتصر آثارها على الجانب الصحي فحسب، بل تمتد إلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ومع تطور وسائل التهريب والترويج، أصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات من القضايا التي تتطلب جهودًا دولية لمكافحتها، لما له من تأثير مدمر على الأفراد والمجتمعات.

ولفهم أبعاد هذه الظاهرة، من الضروري التطرق أولًا إلى مفهوم وتصنيف المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث تختلف أنواعها وتأثيراتها على الجهاز العصبي، مما يستدعي تصنيفات دقيقة وفقًا لطبيعتها وتأثيرها على الإنسان كما أن هناك بعض المواد التي تعد أكثر شيوعًا واستخدامًا، سواء بشكل قانوني لأغراض طبية أو بشكل غير مشروع لأغراض الإدمان.

وفي ظل انتشار هذه الظاهرة، يمثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات أحد أخطر الجرائم المنظمة التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إذ يرتبط بأنشطة غير قانونية أخرى مثل غسيل الأموال والفساد والجريمة المنظمة.

المطلب الأول: تعريف وتصنيف المخدرات والمؤثرات العقلية

إن تصنيف المخدرات والمؤثرات العقلية يعتمد على عدة معايير، منها التأثير على الجهاز العصبي، والمصدر، والقيمة العلاجية، ومدى خطورتها وقد وضعت الهيئات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أنظمة تصنيفية تساعد في تنظيم تداول هذه المواد والسيطرة عليها.

في هذا الإطار، سنتناول في هذا المطلب مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال التعريفات المختلفة لها، ثم نستعرض تصنيفاتها وفقاً للمعايير المذكورة، مما يتيح فهماً أعمق لطبيعتها وتأثيراتها على المجتمعات والدول.

1-تعريف المخدرات:

المخدرات لغة: مشتقة من الخِدْر وهو ستر يُمد للجارية في ناحية البيت، والمخَدر والخَدر: الظلمة والخدرة: الظلمة الشديدة، والخادر: الكسلان، والخدرُ من الشراب[1].

المخدرات اصطلاحا: المادة التي يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كمي أو جزئي مع فقد الوعي أو دونه، وتعطي هذه المادة شعورا كاذباً بالنشوة والسعادة، مع الهروب من عالم الواقع إلى عالم الخيال[2].

وهي مادة تؤدي إلى افتقاد قدرة الإحساس لما يدور حول الشخص المتناول لهذه المادة أو إلى النعاس، أو النوم لإحتواء هذه المادة على مركبات مضعفة أو مسكنة أو منبهة، وإذا تعاطاها الشخص بغير استشارة الطبيب المختص أضرته جسميا ونفسيا وإجتماعيا.

المخدرات شرعا: هو ما غيب العقل والحواس دون أن يصحب ذلك نشوة أو سرور أما إذا صحب ذلك فهو السكر والمخدرات كالخمر كلاهما يذهب العقل أو يحجبه وقد حرم الشرع كل ماله هذا التأثير[3].

المخدرات علميا: مواد كيميائية تسبب الميل الشديد للنوم والنعاس وموجات من الغياب للوعي مصحوبة بتسكين للألم[4].

المخدرات إجرائيا: هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان على تناولها من قبل المتعاطي وتؤدي إلى إحداث تأثيرات غير متوازنة للمتعاطي بحيث تؤدي إلى صدور أفعال وتصرفات تؤذي النفس البشرية سواء على مستوى المتعاطي والمدمن أو إنعكاس لتلك السلوكيات الضارة على الآخرين بحيث تؤدي إلى أضرار بالمجتمع أو الأفراد وهي مواد محظور تصنيعها او زراعتها أو تركيبها صيدلانيا بدون ترخيصات قانونية.

المخدرات مفهوم واسع يشمل العديد من الجوانب المرتبطة باستخدامها وتأثيرها ومن بين المفاهيم المرتبطة بها نجد الإدمان، الذي يشير إلى التعلق الجسدي أو النفسي بالمخدرات، مما يجعل من الصعب على الشخص التوقف عن تعاطيها كما يرتبط بها التعاطي، وهو استخدام المخدرات سواء بشكل متقطع أو مستمر، وقد يكون بدافع التجربة أو الهروب من الواقع.

---

[1] عبد الله بن محمد الطيار، المخدرات في الفقه الإسلامي، موقع الشيخ عبد الله الطيار، https://draltayyar.com/books/76781/ تم الإطلاع 25-03-2025.

[2] موسوعة الإدمان، "المخدرات اصطلاحاً ولغةً"، موسوعة الإدمان، https://www.addiction-wiki.com/المخدرات-اصطلاحاً-ولغةً/

[3] جامعة الزاوية، "آفة المخدرات وصلتها بالخمر وآثارها على المجتمع الإسلامي"، بحث منشور، https://zu.edu.ly/uploadfiles/file-51602349379895.pd تم الإطلاع 25-03-2025.

[4] World Health Organization, Lexicon of Alcohol and Drug Terms Published by the World Health Organization (Geneva: WHO, 1994, https://apps.who.int/iris/handle/10665/39461 .

مفهوم التعاطي: يُعد التعاطي المرحلة الأولى في طريق الإدمان، حيث يبدأ الشخص باستخدام المواد المخدرة دون حاجة طبية أو علاجية، سواء بدافع الفضول، أو التجربة، أو التأثير الاجتماعي، أو البحث عن الشعور بالنشوة والسعادة المؤقتة ويمكن تصنيف التعاطي إلى مستويين رئيسيين:

1. التعاطي العرضي أو التجريبي: يتجسد في الاستخدام غير المنتظم للمواد المخدرة، حيث يتعاطاها الفرد في المناسبات الاجتماعية أو من باب الفضول والاستكشاف في هذه المرحلة، قد يظن الشخص أنه قادر على التحكم في التعاطي دون أن يصل إلى مرحلة الإدمان إلا أن الاستمرار في هذا السلوك قد يؤدي تدريجياً إلى الاعتماد النفسي والجسدي على المادة المخدرة.
2. الإدمان الفعلي: يحدث عندما يصبح التعاطي منتظماً ومتكرراً، مما يؤدي إلى اعتماد الجسم والعقل على المادة المخدرة، يصبح من الصعب على الشخص التوقف عن التعاطي بسبب الأعراض الانسحابية الشديدة التي قد تشمل القلق، والاكتئاب، والألم الجسدي، والتغيرات المزاجية الحادة[1].

مفهوم الإدمان: هو حالة مرضية مزمنة تنتج عن الاستخدام المتكرر للمخدرات، حيث يصبح الشخص معتمدًا عليها نفسيًا وجسديًا ويتميز الإدمان بعدة سمات، منها الحاجة القهرية لتعاطي المادة المخدرة، والسعي المستمر للحصول عليها بأي وسيلة، حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بالحياة الاجتماعية والمهنية للفرد، لا يقتصر الإدمان على مجرد الاعتياد أو طول مدة الاستخدام، بل يتجلى في تكوين رغبة ملحة تدفع الشخص إلى زيادة الجرعة بشكل مستمر، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الفرد ومحيطه الاجتماعي[2].

نظرًا للآثار السلبية التي تسببها هذه المواد على الفرد والمجتمع، استوجب على الأمم المتحدة وضع تعريف دقيق لها وتصنيفها وفقًا لتأثيرها ومدى خطورتها، وذلك لضمان التعامل معها بفعالية والحد من انتشارها.

تعرف الأمم المتحدة المخدرات بأنها مواد كيميائية تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، وتؤدي إلى تغييرات في الإدراك، والحالة المزاجية، والسلوك، وقد تؤدي إلى الإدمان وتشمل المواد المحظورة وفقًا لاتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات مثل اتفاقية المخدرات لعام 1961.

تصنف المخدرات إلى أربع جداول وفقًا لخطورتها وإمكانية إساءة استخدامها تشمل[3]؛

[1] مصطفى داسة و صبرينة تواتي، "ظاهرة تعاطي المخدرات: من المفهوم إلى العلاج"، مجلة المداد للبحوث والدراسات الأكاديمية، العدد 22 (2023)، ص61.

[2] لخضر غول، المخدرات والمجتمع، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة علم الاجتماع، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2019–2020، ص4.

[3] United Nations, Office on Drugs and Crime (UNODC), "Illicit Drugs Definitions," accessed May 21, 2025, https://www.unodc.org/unodc/en/illicit-drugs/definitions/ تم الاطلاع بتاريخ 25.03.2025.

الجدول الأول: يضم المواد ذات احتمال عالٍ للتسبب في الإدمان وقليل من الفائدة العلاجية أو بدونه، تخضع هذه المواد لأعلى مستوى من القيود مثل: الهيروين، والمورفين، والأفيون، والكوكايين، والقنب (الماريخوانا)؛

الجدول الثاني: يشمل المواد ذات احتمال متوسط إلى عالٍ للتسبب في الإدمان مع وجود بعض الفوائد العلاجي تخضع هذه المواد لقيود صارمة، ولكنها أقل شدة مقارنة بالجدول أمثلة: الكوديين، والميثادون؛

الجدول الثالث: يحتوي على المستحضرات التي تحتوي على كميات محدودة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني، مما يقلل من احتمال التسبب في الإدمان خضع هذه المستحضرات لقيود أقل حدة أمثلة: مستحضرات الكوديين بتركيزات منخفضة؛

الجدول الرابع: يضم المواد المدرجة في الجدول الأول التي تعتبر ذات قيمة علاجية قليلة أو معدومة وتُعتبر ضارة بشكل خاص وتخضع هذه المواد لأشد القيود، وقد يُحظر استخدامها تمامًا أمثلة: بعض المستحضرات التي تحتوي على الهيروين[1].

2-تعريف المؤثرات العقلية:

مصطلح المؤثرات العقلية هو مصطلح قانوني ورد بالأنظمة والقوانين المختلفة والإتفاقيات والمواثيق الدولية.

تعرف اتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971 الصادرة عن الأمم المتحدة، المؤثرات العقلية بأنها: "أي مادة طبيعية أو اصطناعية، أو أي منتج طبيعي مدرج في جداول الاتفاقية، والتي تمتلك القدرة على التأثير على الجهاز العصبي المركزي، مما يؤدي إلى تغييرات في الإدراك، أو المزاج، أو الوعي، أو السلوك[2].

كما عرفتها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 "المؤثرات العقلية تشمل كل مادة طبيعية كانت أو مصطنعة أو أية منتجات طبيعية مدرجة بالقسم الثاني من الجدول الموحد"[3].

---

[1]، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وغسل MENAFATFمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (https://www.menafatf.org/ar/information-center/menafatf-pubالأموال، الاجتماع الرابع عشر، الجزائر، نوفمبر 2011، تم الاطلاع بتاريخ25.03.2025.

[2] United Nations, Convention on Psychotropic Substances, adoptedFebruary 21, 1971, United Nations TreatySeries, vol. 1019, p. 175, https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201019/volume-1019-I-14956-English.pd تم الاطلاع بتاريخ25.03.2025.

[3]United Nations, Convention on Psychotropic Substances, adopted February 21, 1971, United Nations Treaty Series, vol. 1019, p. 175, https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201019/volume-1019-I-14956-English.pd تم الإطلاع 26-03-2025

تعريف المؤثرات العقلية في التشريع الجزائري: كل مادة طبيعية كانت أم إصطناعية، أو كل منتوج مدرج في الجدول الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع من إتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971[1].

تنص الفقرة 2 من مشروع قانون المملكة المتحدة أن "المادة ذات التأثير النفساني" تُعرَّف على أنها أي مادة قادرة على إحداث تأثير نفسي لدى الشخص الذي يستهلكها، ولا تندرج ضمن قائمة الاستثناءات الحكومية وتُحدث المادة تأثيرًا نفسيًا لدى الشخص إذا أثرت على الجهاز العصبي المركزي لديه، سواء من خلال التحفيز أو التثبيط، مما يؤثر على وظائفه العقلية أو حالته العاطفية وتوضح الملاحظات التفسيرية لمشروع القانون أن نطاق هذه التأثيرات يشمل، على سبيل المثال لا الحصر: الهلوسة، والتغيرات في درجة اليقظة، وإدراك الزمن والمساحة، والمزاج أو التعاطف مع الآخرين، والنعاس[2].

وعليه يمكننا القول بأن المؤثرات العقلية هي مركبات فعالة تمتلك خصائص تؤثر على الحالة النفسية والعصبية للفرد يمكن أن تكون هذه المواد طبيعية أو كيميائية، وتستخدم في صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية لعلاج الاضطرابات النفسية والأمراض العصبية إذ تؤثر هذه المواد على الجهاز العصبي المركزي من خلال تعديل العمليات البيوكيميائية والفيزيولوجية، مما يؤدي إلى تغييرات في النشاط الذهني والسلوكي.

3-تصنيف المخدرات والمؤثرات العقلية: المخدرات والمؤثرات العقلية تصنف وفقا لطبيعتها وتأثيريها على الجهاز العصبي بصفة خاصة وعلى جسم الإنسان بصفة عامة.

تصنيف المخدرات حسب النوع: وفقا لهذا المعيار هناك مخدرات طبيعية والتصنيعية والتخليقية؛

- المخدرات الطبيعية: وهي مخدرات توجد بشكلها الطبيعي، دون أن تدخل عليها أي تغييرات كيميائية وهي ذات أصل نباتي أهمها الحشيش، الكوكا، الأفيون؛
- المخدرات التصنيعية: أو ما يعرف بالمخدرات نصف التخليقية بمعنى تستخرج المادة المخدرة من النبتة الطبيعية وتضاف لها مواد أخرى قبل بيعها في السوق فيصبح لها تأثير أكبر وأكثر مما لو استهلك المخدر على حالته الطبيعية ومنها، المورفين، الهيروين، اللذان يستخرجان من الأفيون؛

[1] وزارة العدل الجزائرية "القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وقمعه". (الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2005) ص3

[2] تقرير صادر عن لجنة الشؤون الداخلية في مجلس العموم البريطاني "المواد ذات التأثير النفسي"(أكتوبر 2015) ص9.

●المخدرات التخليقية: وهي المخدرات التي يتم تخليقها وصناعتها داخل المعامل إنطلاقا من مركبات كيميائية، ولا تستخرج من المخدرات الطبيعية، ولها تأثير مختلف فمنها ما هو منبه للجهاز العصبي، ومنها ما له تأثير مهبط، ومنها ما له تأثير تنشيطي[1].

تصنيف المخدرات حسب تأثيرها على الإنسان:

- المخدرات المنشطة: وهي مخدرات لها تأثير على الجهاز العصبي والحالة النفسية خاصة في حالة الإحباط والإكتئاب وأهمها الكوكايين؛
- المخدرات المسكنة: تؤدي هذه المخدرات إلى الركود والخمول نتيجة لكونها تبطئ من النشاط الذهني وتنقسم بدورها إلى مخدرات مسكنة أفيونية وهي التي تتكون من الافيون ومشتقاته ومخدرات مسكنة غير أفيونية لها نفس تأثير النوع الأول إلا انها لا علاقة لها بالأفيون فهو لا يدخل في تركيباتها (كبعض الأدوية التي تستعمل في علاج الإضطرابات النفسية)؛
- مهلوسات: هي عبارة عن عقاقير تؤدي على إضطراب النشاط العقلي، والإسترخاء العام وإضطراب في الحكم على الأشياء، فضلا عن كونها مولدة للأوهام والقلق المرتفع وإنفصام الشخصية مثل LSD (Lysergique acide diéthylamide) وتستخلص مادته الأساسية من فطر الأرجون ويوجد على هيئة أقراص متناهية الصغر كما يوجد على هيئة كبسولات[2].

تصنيف المخدرات حسب حجم الخطورة:

- المخدرات الكبرى (شديدة الخطورة): وهي مواد ذات تأثير قوي وخطير على الجسم والعقل، وتسبب الإدمان بسرعة عند تعاطيها تشمل هذه الفئة مواد طبيعية ومصنعة مثل: الأفيون ومشتقاته كالهيروين، الكوكايين، الحشيش، وغيرها من المخدرات القوية التي تؤثر بشكل مباشر على الجهاز العصبي؛
- المخدرات الصغرى (أقل خطورة): تتميز بكونها أقل خطورة نسبيًا، لكنها لا تخلو من آثار الإدمان عند الإفراط في استخدامها تشمل بعض العقاقير الطبية التي تُستخدم للعلاج، لكنها قد تؤدي إلى التعود مثل المهدئات والمنومات كما تشمل الكحول، التبغ، الكافيين، القات، وبعض المواد المهلوسة التي يمكن أن تؤثر على السلوك والإدراك بمرور الوقت[3].

[1] يمان بلحمرة،"مفهوم المخدرات تصنيفاتها وأهم أنواعها" مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، 2675-1998(أكتوبر 2023) ص33.
[2] سليمان محمد كردي، "جريمة تعاطي المخدرات وآليات مكافحتها: دراسة مقارنة "(رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأردني، 2021) ص22.
[3] إيمان بلحمرة، مفهوم المخدرات -تصنيفاتها-وأهم أنواعها، ص33.

المطلب الثاني: المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة الأكثر شيوعا

وفي هذا الإطار، يتناول هذا المطلب أربعة من أكثر أنواع المخدرات انتشارًا وخطورة، وهي: القنب، الكوكايين، الهيروين، والإكستازي، حيث يتم تصنيفها وفقًا لتأثيرها وطريقة استخدامها فبينما يُعرف القنب بتأثيره المهلوس جزئيًا، يُعتبر الكوكايين من المنشطات القوية التي ترفع من مستويات الطاقة والانتباه أما الهيروين، فهو من أخطر المخدرات الأفيونية التي تسبب الإدمان بسرعة، في حين أن الإكستازي يُعد من أقوى المواد المهلوسة التي تؤثر على الإدراك الحسي والوعي.

1-القنب: القنب هو نبات يُستخرج منه مادة ذات لون أخضر أو بني تشبه التبغ، ويتم الحصول عليها من الأوراق والزهور المجففة أما الحشيش، فهو عبارة عن راتنج جاف ذو لون بني أو أسود يُحول إلى مسحوق أوقراص أو عجينة.

يمكن استهلاك القنب بعدة طرق، حيث يتم تدخين معظم أشكاله، في حين يمكن تناول الحشيش وزيته عبر الأطعمة أو المشروبات مثل الشاي.

يمنح القنب شعورًا بالاسترخاء والراحة، وأحيانًا بالنشوة كما قد يؤدي إلى زيادة الإدراك الحسي، مما يجعل الألوان والأصوات والروائح والأذواق تبدو أكثر وضوحًا وحِدّة.

المخاطر المرتبطة باستخدام القنب:

- على المدى القصير: ممكن أن يسبب زيادة في الشهية وارتفاع معدل ضربات القلب، كما قد يؤثر على القدرة على أداء المهام الجسدية والذهنية، مثل قيادة السيارة أو التفكير المنطقي؛
- على المدى الطويل: الاستخدام المتكرر قد يؤدي إلى الإدمان النفسي، حيث يفقد المستخدم الاهتمام بالأنشطة اليومية مثل العمل والتفاعل الاجتماعي كما تشير دراسات حديثة في المملكة المتحدة إلى وجود ارتباط بين تعاطي القنب وزيادة خطر الإصابة بالفصام؛
- عند الجرعات العالية: قد يضعف الإدراك الحسي، ويصبح التفكير بطيئًا وغير واضح، وفي بعض الحالات، قد يؤدي إلى نوبات قلق أو هلع، أو حتى أعراض ذهنية شبيهة بتأثيرات المواد المهلوسة.

يحتوي دخان القنب على نسبة قطران أعلى بنسبة 50% مقارنة بالسجائر العادية، مما يزيد من احتمالية الإصابة بسرطان الرئة وأمراض الجهاز التنفسي[1].

وتعد آسيا الوسطى هي الموطن الأصلي لمحصول القنب ويزرع القنب حاليا في مناطق متعددة في العالم حيث إنتقلت زراعته من وسط آسيا إلى الهند واليابان والشرق الأقصى وبقية أنحاء العالم (الولايات المتحدة الامريكية، كندا، هولندا، كولومبيا والمكسيك، المغرب).

تسمح بعض الدول بالحصول على القنب لأغراض طبية كما هناك دول تسمح بتعاطي القنب لأغراض ترويحية وذلك وفقا لقوانين محددة تضع ضوابط على الكميات المسموح بها والظروف التي يكمن فيها الشراء والاستهلاك فعلى سبيل المثال، في كندا وأوروغواي وبعض الولايات الأمريكية مثل كاليفورنيا وكولورادو، يُسمح ببيع القنب للأشخاص البالغين من خلال متاجر مرخصة، مع فرض قيود على الكمية التي يمكن شراؤها أو حيازتها في وقت واحد تهدف هذه القوانين إلى تقليل السوق غير القانوني وضمان سلامة المستهلكين، وإيجاد مصادر دخل من خلال الضرائب المفروضة على المبيعات.

الشكل 01: توزيع إنتاج عشبة القنب في العالم في عام 2005.

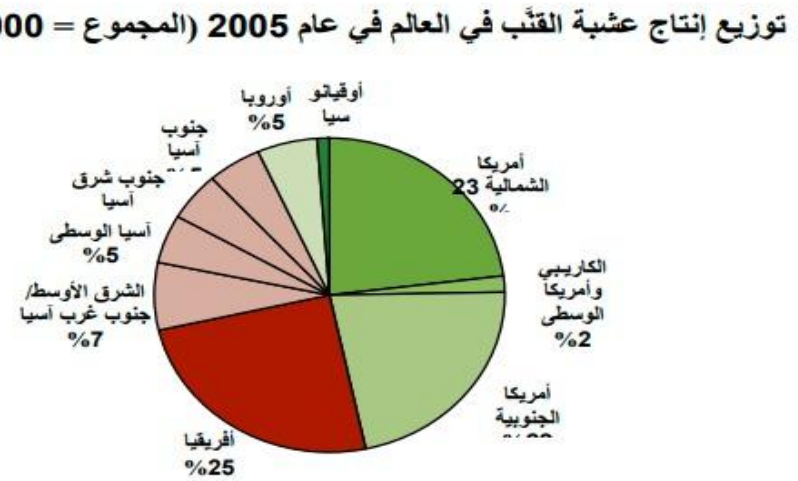

المصدر: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Can_Afr_AR_09_11_07.pdf

[1]EscritóriodasNaçõesUnidas sobre Drogas e Crime. Tipos de DrogassobControle Internacional. Acessoem 21 de maio de 2025,2.https://www.unodc.org/documents/scientific/Tipos_de_Drogas_sob_Controle_Internacional.pdf تم الإطلاع 27-03-2025.

يُبرز الشكل أن إنتاج القنب لا يقتصر على الدول الفقيرة أو الهشة فقط، بل ينتشر أيضًا في بلدان ذات أنظمة متقدمة، مما يُشير إلى أن العوامل التي تحكم انتشار زراعة القنب تتجاوز الفقر أو العجز الأمني، لتشمل الطلب الداخلي، سياسات التجريم، والبعد الثقافي كما يُمثل هذا التوزيع تحديًا كبيرًا أمام جهود المكافحة الدولية، نظرًا لتنوع البيئات المنتجة وارتباطها بشبكات معقدة من التهريب والتوزيع.

2-الكوكايين: الكوكايين مادة مخدرة على هيئة مسحوق ناعم أبيض أو مائل للبياض، ويُعد من أقوى المنبهات يُستخرج من أوراق نبات الكوكا، وغالبًا ما يتم خلطه بمواد أخرى لزيادة كميته عند بيعها أما "الكراك"، فهو شكل معدل من الكوكايين، يتم تصنيعه بإضافة الأمونيا أو بيكربونات الصوديوم، ويبدو على شكل بلورات أو قطع صغيرة.

يتم استنشاق الكوكايين أو حقنه في الوريد، بينما يُدخَّن الكراك ويمنح الكوكايين شعورًا بالنشاط والنشوة، كما يزيد من اليقظة والطاقة بشكل مؤقت، لكنه يؤدي إلى فقدان الشهية والإحساس بالتعب.

المخاطر المرتبطة باستخدام الكوكايين:

- على المدى القصير: يتسبب في تسارع دقات القلب، ارتفاع درجة الحرارة، فقدان الشهية، وزيادة معدل التنفس كما قد يدفع البعض إلى التصرف بعدوانية أو عنف؛
- على المدى البعيد: يسبب مشكلات صحية خطيرة تتعلق بطريقة التعاطي استنشاقه يؤدي إلى تدمير الأغشية المخاطية للأنف، تدخينه قد يسبب مشكلات تنفسية، وحقنه قد يؤدي إلى التهابات خطيرة وأمراض معدية؛
- الجرعات العالية: فقد تؤدي إلى نوبات صرعية، سكتات دماغية، أزمات قلبية، أو توقف مفاجئ للقلب[1].

ظهر إستهلاك الكوكا فيما يُعرف الآن بوادي نانتشوك على المنحدرات الغربية لجبال الأنديز في مايُعرف اليوم بدولة بيرو، حيث تم العثور على بقايا أوراق الكوكا التي يمكن تحديدها نباتيًا، إلى جانب أدلة على قيام الناس بتسخين الصخور لاستخراج الجير المعدني، وهو المرافق الأساسي لمضغ الكوكا وتتميز أرضية أمريكا الجنوبية بظروفها البيئية والمناخية المثالية لزراعة نبات الكوكا، وهو النبات الأساسي في الكوكا تعزز انتشار تجارة الكوكايين عالميًا، حيث يتم تصديره إلى مختلف الدول عبر شبكات تهريب

[1]LaMond Tullis, Handbook of Research on the Illicit Drug Traffic: Socioeconomic and Political Consequences, in cooperation with the United Nations Research Institute for Social Development, foreword by Keith Griffin (New York: Greenwood Press, 1991), P.4

متطورة إنتاج الكوكايين حيث توفر جبال الأنديز والمناطق الاستوائية تربة غنية وبيئة مناسبة لنموه، مما يجعل دول مثل كولومبيا، بيرو، وبوليفيا من أكبر المنتجين له في العالم هذه السيطرة على زراعة [1].

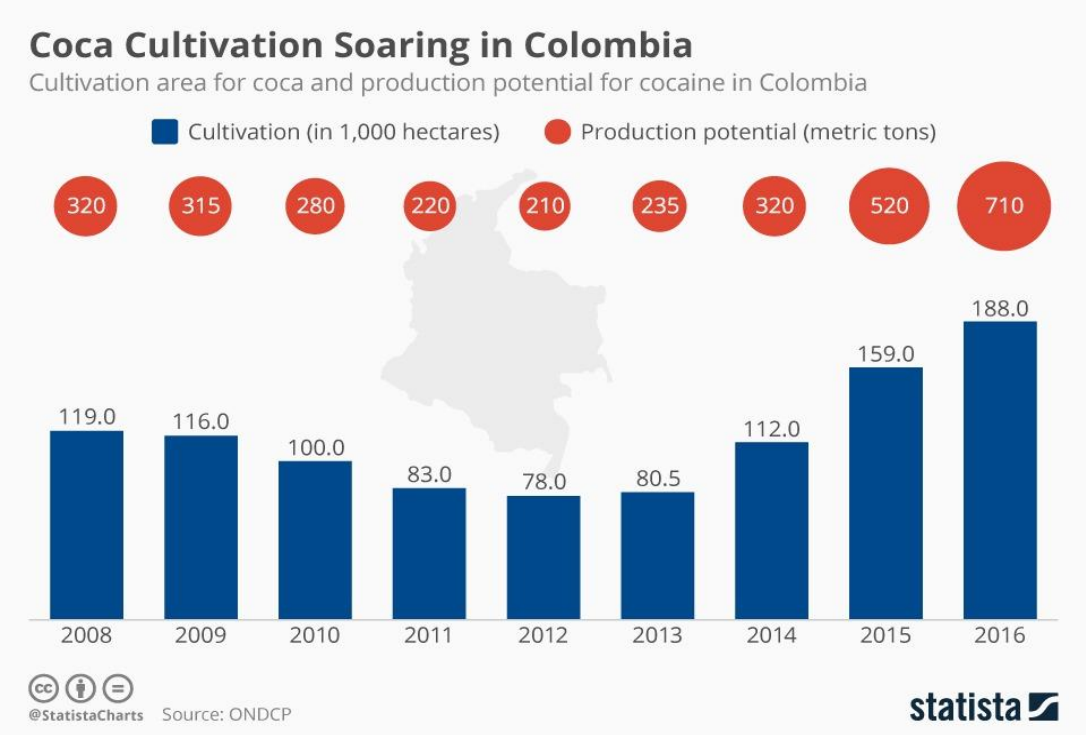

الشكل 02: ارتفاع زراعة الكوكا في كولومبيا

المصدر: https://www.statista.com/chart/31551/coca-leaf-producing-countries-worldwide-and-cocaine-users-by-region/

الرسم يوضح تطور مساحة زراعة نبات الكوكا(بالأزرق) وإمكانات إنتاج الكوكايين(بالأحمر) في كولومبيا خلال الفترة من 2008 إلى 2016.

3-الهيروين: الهيروين مادة مخدرة ذات تأثير إدماني، تمتلك خصائص مسكنة مشتقة من المورفين، وهو مركب طبيعي موجود في نبات الخشخاش الأفيوني يكون الهيروين النقي على شكل مسحوق أبيض،

[1] *Ibide, P5.*

لكن ما يُباع في الأسواق غير الشرعية يكون غالبًا بني اللون بسبب خلطه بمواد أخرى، مما يجعل كل جرعة مختلفة في تركيبها وتأثيرها.

يتم استخدام الهيروين عادة عن طريق الحقن، لكنه قد يُستنشق أو يُدخن كذلك يؤدي الهيروين إلى الشعور بالراحة وتخفيف التوتر والاضطرابات النفسية مثل القلق والاكتئاب، مما يجعل المستخدم يحس بتحرر من الآلام الجسدية والعاطفية وعند تناول جرعات مرتفعة، يمكن أن يسبب الشعور بالنشوة.

المخاطر المرتبطة باستخدام الهيروين:

- على المدى القصير: يؤدي إلى تضييق حدقة العين، الغثيان، القيء، النعاس، ضعف التركيز، واللامبالاة؛
- على المدى الطويل: يتسبب في مضاعفات صحية خطيرة، مثل فقدان الشهية، سوء التغذية، والإمساك المزمن كما يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات في الدورة الشهرية لدى النساء، والشعور المستمر بالخمول واللامبالاة؛
- الهيروين يعد من أكثر المواد إدمانًا، حيث يمكن للمستخدم أن يصبح معتمدًا عليه جسديًا ونفسيًا في وقت قصير مع الاستمرار في التعاطي، يحتاج المدمن إلى جرعات أكبر باستمرار للوصول إلى نفس التأثير، مما يزيد من خطورة الاعتماد عليه لتوقف المفاجئ عن تعاطي الهيروين يؤدي إلى أعراض انسحابية شديدة مثل التشنجات العضلية، الإسهال، الارتجاف، نوبات الهلع، سيلان الأنف، القشعريرة، والتعرق المفرط قد يتعرض المستخدم لخطر الجرعة الزائدة، والتي قد تتسبب في فقدان الوعي أو الوفاة بسبب توقف الجهاز التنفسي[1].

تعتبر أفغنستان أكبر منتج للأفيون، حيث يتم تحويل جزء كبير منه إلى هيروين يتم تهريبه إلى أوروبا وآسيا والمكسيك تعد مصدر رئيسي للهيروين المهرب إلى أمريكا وتنتشر ظاهرة تعاطي هذا الأخير في كل من أوروبا والولايات المتحدة وكندا وتصنف منطقة جنوب إفريقيا أكبر سوق إستهلاكي للهيروين في القارة خاصة في المدن الكبرى مثل جوهانسبرغ وكيب تاون.[2]

4- الإكستازي: هو مادة منشطة تؤثر على العقل، ويتم إنتاجها عادةً في مختبرات غير قانونية بمرور الوقت، أصبح هذا المصطلح يشمل مجموعة متنوعة من المركبات ذات التأثيرات المتشابهة، ولم

[1] EscritóriodasNaçõesUnidas sobre Drogas e Crime. Tipos de DrogassobControle Internacional, 7.
[2] ***Ibidem***.

يعد يقتصر على مادة كيميائية محددة في كثير من الحالات، يُطلق اسم "إكستازي" على أي قرص يحمل رمزًا معينًا، بغض النظر عن تركيبته الفعلية.

عادةً ما يتم تداول الإكستازي في شكل أقراص، لكنه قد يكون متاحًا أيضًا على هيئة مسحوق أو كبسولات، حيث تأتي هذه الحبوب بأحجام وأشكال مختلفة.

المخاطر المرتبطة بتعاطي الإكستازي:

- على المدى القصير: قد يتسبب الإكستازي في تجاهل الجسم للإشارات الحيوية المهمة مثل العطش، والدوخة، والإجهاد، مما يؤثر على قدرته على تنظيم درجة الحرارة بالإضافة إلى ذلك، قد يُلحق الضرر بأعضاء حيوية كالكبد والكلى، وقد يؤدي أحيانًا إلى نوبات صرع أو توقف مفاجئ للقلب.
- الجرعات العالية: فقد تسبب اضطرابًا نفسيًا، وتوترًا شديدًا، وهلوسات حادة بينما يؤدي الاستخدام المتكرر والمطوّل إلى تلف بعض المناطق في الدماغ، مما قد ينتج عنه اكتئاب حاد ومشاكل في الذاكرة.

الأقراص التي تُباع تحت اسم "إكستازي" قد تحتوي على مواد أخرى غير معروفة، والتي قد تكون خطيرة جدًا، حيث تختلف قوتها وتأثيراتها بشكل كبير.

يتم تصنيع الإكستازي (MDMA) بشكل أساسي في مختبرات غير قانونية، وتُعد هولندا وبلجيكا من أبرز الدول المنتجة له، حيث يتم تصنيعه بكميات كبيرة كما تُسهم كندا والولايات المتحدة وأستراليا في إنتاجه ولكن على نطاق أصغر أما الصين، فهي تُوفر المواد الكيميائية الأولية المستخدمة في تصنيعه يتم تهريب الإكستازي إلى مختلف أنحاء العالم من خلال شبكات الجريمة المنظمة، مما يجعله منتشرًا على نطاق واسع[1].

تعد المخدرات من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث، حيث تنتشر أنواع متعددة منها، أبرزها القنب، الكوكايين، الهيروين والإكستازي، كما أن تأثيرها لا يقتصر على فئة اجتماعية محددة، بل تمتد آثارها لتشمل جميع الفئات، بغض النظر عن العمر أو الطبقة الاجتماعية، مما يجعلها تهديدًا شاملاً يتطلب استجابة حاسمة على مختلف المستويات ولكل منها تأثير مختلف على العقل والجسم فالقنب يؤدي إلى اضطرابات الإدراك وضعف التركيز، بينما يُعدّ الكوكايين منبّهًا قويًا يسبب الإدمان السريع

[1] *Ibid, P.6.*

والاضطرابات القلبية أما الهيروين، فهو من أخطر المواد المخدرة، إذ يسبب الإدمان الجسدي الشديد ويؤدي إلى تدهور الصحة العامة، في حين أن الإكستازي يؤثر على الجهاز العصبي ويسبب اضطرابات نفسية حادة لا تقتصر خطورة هذه المواد على الأفراد فحسب، بل تمتد إلى تهديد الأمن القومي والدولي، إذ تسهم في تفشي الجريمة المنظمة، وتمويل الإرهاب، وزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في مختلف أنحاء العالم[1].

الشكل 03: اتجاهات زراعة المخدرات وإنتاجها في العالم خلال الفترة الممتدة من 2003-2013

المصدر : https://www.unodc.org/documents/wdr2014/V1403598_arabic.pdf

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

- هناك تصاعد ملحوظ في زراعة خشخاش الأفيون مما يعكس خطرا متزايدا في إنتاج الهيروين.
- زراعة الكوكا شبه مستقرة مع انخفاض طفيف في السنوات الأخيرة.
- الزيادة في مضبوطات الكوكايين بعد عام 2010 قد تعني توسعا في التجارة غير المشروعة أو تعزيزا لجهود الرقابة.

[1] *Ibidem.*

- المخدرات الاصطناعية (المؤثرات العقلية) لم نشهد تغييرا كبيرا، لكنها تظل تهديدا خفيا نظرا لصعوبة تعقيها.

المطلب الثالث: الإتجار المشروع وغير المشروع بالمخدرات

تطورت تجارة المخدرات عبر العصور، حيث أصبحت اليوم تنقسم إلى نوعين رئيسيين:

الإتجار المشروع والإتجار غير المشروع بالمخدرات فبينما يرتبط الإتجار المشروع بإنتاج وتوزيع المواد المخدرة لأغراض طبية وصيدلانية وفقًا للقوانين والأنظمة الدولية، فإن الإتجار غير المشروع يشمل عمليات التهريب والترويج والبيع غير القانوني الذي يهدف إلى تحقيق أرباح هائلة على حساب الصحة العامة والأمن المجتمعي ويُعتبر الإتجار غير المشروع بالمخدرات من أخطر الجرائم المنظمة عالميًا، حيث تسهم هذه التجارة في تمويل الجريمة المنظمة والإرهاب، وتؤدي إلى انتشار الإدمان وارتفاع معدلات الجريمة ورغم الجهود الدولية والمحلية المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، لا تزال تجارة المخدرات غير المشروعة تشكل تحديًا كبيرًا أمام الدول والمنظمات المعنية.

1- الإتجار المشروع بالمخدرات: تلعب المواد المخدرة والمؤثرات العقلية دورًا مزدوجًا في المجتمع، فهي من ناحية تشكل خطرًا إذا أسيء استخدامها، ومن ناحية أخرى تُعد ضرورية في بعض المجالات الطبية والعلاجية، حيث لا يمكن الاستغناء عنها في تخفيف الألم وإدارة بعض الحالات الصحية المستعصية.

حيث تستخدم في التخدير أثناء العمليات الجراحية وفي علاج الآلام المزمنة والحادة، مثل المورفين لعلاج السرطان، وتساعد أيضا في علاج الإضطرابات العصبية والنفسية مثل الأدوية المهدئة والمنومات.

تُعتبر المخدرات من المواد التي تخضع لرقابة صارمة على المستوى الدولي والمحلي نظرًا لتأثيراتها الصحية والاجتماعية، إلا أن هناك حالات يُسمح فيها بالاتجار المشروع بها وفق ضوابط محددة وقد أُدرج هذا المفهوم في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961 وتعديلها في 1972، حيث تضمنت موادها آليات لتنظيم تجارة المخدرات المشروعة، خاصة فيما يتعلق باستخدامها في الأغراض الطبية والعلمية.

يجب أن تخضع تجارة المخدرات وتوزيعها لنظام الإجازة الذي تفرضه الدولة، لضمان عدم إساءة استخدامها أو تسربها إلى السوق غير المشروع وذلك من خلال منح تراخيص لمؤسسات أو أفراد تحت رقابة صارمة المنشآت التي تمارس هذا النشاط يجب أن تكون مرخصة وخاضعة للتفتيش الدوري لضمان الإمتثال للقوانين.

تحدد الدولة الكميات المسموح بتداولها بناءً على الاحتياجات الفعلية للسوق ويُحظر تخزين كميات كبيرة من المخدرات لدى التجار أو الموزعين أو حتى المؤسسات الحكومية، بهدف منع التسرب إلى السوق غير المشروع أو إساءة الاستخدام[1].

يُلزم الأفراد بالحصول على وصفة طبية لصرف أو شراء الأدوية المخدرة ويُحظر على الصيدليات أو المؤسسات الصيدلانية صرف المواد المخدرة دون وصفة معتمدة وفق الأنظمة الصحية.

2- الإتجار غير المشروع بالمخدرات:

يشمل الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات إنتاج وتوزيع المواد ذات التأثير النفسي التي تحظرها الدول والهيئات التنظيمية عالميًا بسبب آثارها الضارة على صحة الأفراد وسلامة المجتمع وتشمل هذه المخدرات الماريخوانا، والهيروين، والكوكايين، والمواد المهلوسة مثل (LSD)، والمنشطات من نوع الفيتامين (ATS) مثل الإكستاسي والميثامفيتامين، بالإضافة إلى مجموعة متزايدة من المخدرات الاصطناعية كما يشمل الاتجار الدولي بالمخدرات تحويل الأدوية الصيدلانية المنتجة بشكل قانوني إلى استخدامات غير طبية أو غير موصوفة.

يؤدي هذا التعريف المزدوج للاتجار الدولي بالمخدرات إلى عدة طرق لدراسة هذه القضية يستخدم الباحثون وصانعو السياسات عددًا من المناهج لوضع سياق لآثار الاتجار غير المشروع بالمخدرات تدرس علوم الجريمة وعلم الإجرام الاتجار بالمخدرات من منظور نشاط غير قانوني يؤثر على المجتمعات وأجهزة إنفاذ القانون تركز دراسات السياسة العامة على النقاشات حول نموذج "الحرب على المخدرات" كوسيلة للسيطرة على توزيع واستهلاك المخدرات غير المشروعة، غالبًا ما تحلل السياسة المقارنة الآثار الإقليمية أو الخاصة بكل دولة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، وتساهم كل من هذه المجالات بشكل قيم في فهم دور المخدرات غير المشروعة في المجتمع ومع ذلك، فإن هذه المجالات تقلل من أهمية أو تتجاهل الأبعاد العالمية لهذه التجارة.

تُقدّر الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي أن تجارة المخدرات غير المشروعة تحقق أرباحًا سنوية تصل إلى 600 مليار دولار، أي ما يعادل إجمالي الناتج المحلي لكل من نيوزيلندا وأيرلندا والبرتغال مجتمعين. وبهذا، تمثل 7.5% من التجارة العالمية، وإذا كانت دولة فستكون مؤهلة للانضمام إلى مجموعة

[1]مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وغسل الأموال، الاجتماع الرابع عشر، الجزائر، نوفمبر 2011.

العشرين (G-20) ولكن، بدلاً من أن تكون مصدرًا للاستقرار الدولي أو الازدهار العالمي، فقد قوضت تجارة المخدرات غير المشروعة الأمن القومي للعديد من الدول وشوهت تنمية العديد من المجتمعات وقد كلف الاتجار بالمخدرات أرواحًا، وأشعل العنف، وزعزع استقرار الحكومات، ورسّخ الفساد العام، وأضر بالتجارة المشروعة، واخترق التجارة الإلكترونية[1].

في بداياته كقضية أمنية دولية، تم التعامل مع تهريب المخدرات بطريقة فردية ركز الباحثون وصناع السياسات بشكل أساسي على استخدام المخدرات وإساءة استخدامها، إلى جانب التأثيرات السلبية المرتبطة بها على الأفراد والمجتمعات، كانت المخدرات تُعتبر تهديدًا خارجيًا للنسيج الاجتماعي للدولة، وكان تهريبها يُشبه الغزو وباعتباره انتهاكًا للسيادة، تم "أمننة" تهريب المخدرات، حيث بدأ استخدام القوة العسكرية والأنشطة الاستخباراتية لاعتراض الإمدادات وتعطيل الطلب قبل وصول المخدرات إلى الأسواق الاستهلاكية، التي كانت تقع بشكل أساسي في الدول المتقدمة.

ردًا على ذلك، استثمر تجار المخدرات المزيد في عملياتهم الأمنية والاستخباراتية، وأحيانًا واجهت شخصيات مثل زعيم كارتل ميديلين في كولومبيا، بابلو إسكوبار (Pablo ESCOBAR)، الدولة بعنف مشابه لذلك الذي تستخدمه الحركات الإرهابية أو المتمردة، بدأ هذا النوع من "الإرهاب المرتبط بالمخدرات" في التغلغل في العديد من أبعاد الحرب الباردة، وقد أدرك مايكل دزيدزيك (Micheal DZIEDZIC) هذا بوضوح عندما كتب عن ذلك في عام 1989.

إعتبرت دراسات الأمن الدولي الاتجار بالمخدرات قضية تستحق التحليل، إلا أنها غالبًا ما تدرجه ضمن مناقشات الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو تربطه بمسائل أمنية محدودة مثل الإرهاب والتمرد فبالرغم من أن كلا من الليبرالية والواقعية تقدمان تفسيرات مختلفة لطبيعة العلاقات الدولية، إلا أنهما تفتقران إلى حلول فعالة لمعالجة قضايا تهريب المخدرات وتصنيعها فالواقعية، التي تركز على مفهوم الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في النظام الدولي، تفشل في استيعاب الطبيعة المعقدة لتجارة المخدرات التي تتجاوز الحدود الوطنية وتضم جهات فاعلة غير حكومية مثل المنظمات الإجرامية العابرة للحدود والجماعات المسلحة وبسبب تركيزها على ميزان القوى والمصالح القومية، فإن الواقعية غالبًا ما تنظر إلى تهريب المخدرات من زاوية تأثيره على الأمن القومي، متجاهلة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز استمرارية هذه التجارة غير المشروعة[2].

[1] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug Report 2023 (Vienna: United Nations, https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2023.html .

[2] ***Ibidem.***

أما الليبرالية، التي تشدد على أهمية التعاون الدولي والمؤسسات العالمية، فتواجه بدورها تحديات جوهرية في تقديم حلول فعالة فبينما تفترض أن الاتفاقيات الدولية والمنظمات مثل الأمم المتحدة يمكن أن تحد من تجارة المخدرات، تتجاهل هذه النظرية حقيقة أن العديد من الدول الفاعلة في المنظومة الدولية إما متواطئة في هذه التجارة أو تفتقر إلى القدرة على تنفيذ القوانين الرادعة بسبب الفساد أو عدم الاستقرار السياسي علاوة على ذلك، فإن الليبرالية لا تأخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية لبعض الدول التي تستفيد بشكل غير مباشر من تجارة المخدرات، سواء من خلال تحويلات مالية أو من خلال شبكات نفوذ تخدم مصالح سياسية.

بالتالي، فإن كلتا النظريتين، رغم اختلاف أسسهما، تعجزان عن تقديم نموذج شامل يعالج التحديات المتعددة التي تفرضها تجارة المخدرات على الأمن والاستقرار الدوليين، مما يستدعي تطوير إطار تحليلي أكثر تكاملًا يأخذ في الاعتبار تعقيدات الظاهرة وأبعادها المختلفة[1].

[1] ***Ibidem***.

المبحث الثالث: ارتباط ظاهرة الإتجار غير المشروع بالمخدرات ببعض الجرائم الأخرى

سنتطرق في هذا المبحث إلى موضوع ارتباط ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ببعض الجرائم الأخرى، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية في البداية، سنبيّن العلاقة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب، من حيث التمويل والدعم المتبادل ثم ننتقل إلى دراسة ارتباطه بجريمة غسل الأموال، باعتبارها وسيلة أساسية لإخفاء العائدات غير القانونية وأخيرًا، نتناول الصلة الوثيقة بين هذه الظاهرة والجريمة المنظمة، التي تشكل الإطار العام الذي يُمارَس ضمنه هذا النوع من الاتجار.

المطلب الأول: الإتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب

تعريف الإرهاب: الإرهاب في اللغة مأخوذ من الفعل "رَهبَ" أي أخاف و "أرهب" أي أخافه وفزعه وقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (الأنفال: 60)[1].

الإرهاب في الاصطلاح هو استخدام العنف أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية، من خلال بث الخوف والرهبة في نفوس الأفراد أو المجتمعات، ويشمل الاعتداء على الأرواح والممتلكات، واستهداف المدنيين أو المنشآت العامة لتحقيق مكاسب معينة[2].

عرفت وزارة الدفاع الأمريكي الإرهاب على أنه إستخدام محسوب للعنف لإثارة الخوف يهدف إلى إكراه أو ترهيب الحكومات أو المجتمعات لتحقيق أهداف تكون عادة سياسية أو دينية أو أيديولوجية[3].

عرفه مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بأنه الإستخدام غير القانوني للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الممتلكات لترهيب أو إكراه الحكومة أو السكان المدنيين أو أي جزء منهم، من أجل تحقيق أهداف سياسية أو إجتماعية[4].

العلاقة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب: هناك علاقة وثيقة بين التنظيمات الإرهابية وشبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، حيث تتخذ هذه العلاقة أشكالًا متعددة، تتراوح بين تقديم الحماية والخدمات اللوجستية مثل النقل والتمويه، وصولًا إلى تورط التنظيمات الإرهابية بشكل مباشر في تجارة

[1] سورة الانفال، الآية60

[2] Marc Sageman, Understanding Terror Networks (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004),37 .

[3] U.S. Department of Defense, Dictionary of Military and Associated Terms, Joint Publication 1-02, (November 8, 2010, amended April 15, 2016).
"Terrorism,.https://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/Doctrine/pubs/dictionary.pdf تم الإطلاع بتاريخ 30-03-2025

[4] Federal Bureau of Investigation (FBI), "Terrorism 2002–2005, https://www.fbi.gov/stats-services/publications/terrorism-2002-200 .

المخدرات لتمويل أنشطتها كلا الطرفين يستفيد من هذه العلاقة؛ فالمهربون يستفيدون من المهارات العسكرية التي يمتلكها الإرهابيون، بالإضافة إلى حصولهم على الأسلحة والوصول إلى شبكات سرية تساعد في تسهيل عملياتهم في المقابل، تحصل الجماعات الإرهابية على مصدر ثابت للتمويل وخبرة واسعة في غسيل الأموال والتهرب من الرقابة المالية.

اعتمد كل من المهربين والإرهابيين على هياكل تنظيمية خلوية لتعزيز الأمن والسرية، حيث يتم تنفيذ العمليات اليومية عبر خلايا منفصلة، مما يحد من الروابط المباشرة بين القادة والعناصر الميدانية كما يستخدم الطرفان وسائل مماثلة لإخفاء العوائد المالية، مثل التحويلات غير الرسمية عبر نظام "الحوالة"، وتهريب الأموال نقدًا، وإنشاء حسابات مصرفية متعددة، واستخدام شركات وهمية لغسيل الأموال علاوة على ذلك، يعتمدون على وثائق مزورة مثل جوازات السفر والتصاريح الجمركية، بالإضافة إلى استغلال شبكات من الوسطاء الموثوقين لتسهيل أعمالهم.

على الرغم من الجهود الدولية لتشديد الرقابة المالية، لا تزال الجماعات الإرهابية وشبكات المخدرات تستغل ثغرات الأنظمة المصرفية غير المنظمة في بعض الدول، حيث يتم تنفيذ التحويلات المالية عبر الإنترنت دون الكشف عن هوية المرسل أو المستقبل كما تبقى الأساليب التقليدية لغسيل الأموال، مثل تهريب الأموال عبر الحدود والاعتماد على الأسواق السوداء، فعالة وسهلة الاستخدام وإذا استمرت الجهود العالمية في تضييق الخناق على هذه العمليات، فقد تلجأ هذه الجماعات إلى استخدام وسطاء موثوقين أو اعتماد وسائل أكثر تعقيدًا في تحويل الأموال داخل شبكات غير رسمية[1].

في الماضي، كانت الدول الراعية للإرهاب تقدم الدعم المالي للجماعات الإرهابية مقابل تحقيق أهداف سياسية وأمنية ولكن مع تزايد الضغوط الدولية على هذه الدول وتراجع التمويل الحكومي، اتجهت الجماعات الإرهابية بشكل متزايد نحو تجارة المخدرات كمصدر رئيسي للدخل. إضافةً إلى ذلك، تسعى بعض التنظيمات الإرهابية إلى استخدام تجارة المخدرات كوسيلة لإضعاف خصومها من خلال نشر الإدمان في مجتمعاتهم[2].

تؤكد الدراسات أن عدداً كبيرًا من العناصر الإرهابية يتعاطون المخدرات أو المواد ذات التأثير العقلي، مما يعزز ارتباطهم بشبكات التهريب في المقابل، يخشى تجار المخدرات من قوة هذه التنظيمات، فيسعون إلى تأمين الحماية لأنشطتهم غير المشروعة عبر تزويد الإرهابيين بالمخدرات مقابل الحماية

[1] Center for Strategic and International Studies, The Nexus Between Terrorism and Drug Trafficking, CSIS, 2018, https://www.csis.org/analysis/nexus-between-terrorism-and-drug-trafficking .

[2] ***Ibidem.***

والخدمات اللوجستية وبذلك، تتحول العلاقة بين الطرفين إلى تحالف معقد يحقق منافع متبادلة، ولكنه يشكل تهديدًا خطيرًا على الأمن والاستقرار العالمي[1].

المطلب الثاني: الإتجار غير المشروع بالمخدرات وغسيل الأموال

تعريف جريمة غسيل الأموال: غسيل الأموال جريمة اقتصادية ذات أبعاد دولية خطيرة، تهدف إلى إضفاء الشرعية على أموال متحصلة من أنشطة غير قانونية مثل تجارة المخدرات، الفساد، وتمويل الإرهاب، مما يجعلها تهديدًا مباشرًا للأمن الدولي وقد تعدد التعريفات هذه الجريمة بتعدد المعرفين وإختلاف تخصصاتهم إلا أنها تتفق كلها على أنها فعل يهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من نشاطات غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مستقاة من مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك إستخدامها في أنشطة مشروعة داخل الدولة أو خارجها.

عملية غسيل الأموال تمر بثلاث مراحل رئيسية:

1. الإيداع: في هذه المرحلة، يتم إدخال الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي، إما عن طريق إيداعها في البنوك، أو شراء أصول مثل العقارات والسيارات، أو توزيعها على عدة حسابات مصرفية صغيرة؛
2. التغطية: يتم في هذه المرحلة إخفاء المصدر الأصلي للأموال من خلال سلسلة من التحويلات المالية المعقدة، مثل نقل الأموال بين حسابات متعددة داخل وخارج الدولة، أو استثمارها في شركات وهمية، أو شراء وبيع الأصول بشكل متكرر؛
3. الدمج: في المرحلة الأخيرة، يتم إعادة الأموال إلى الاقتصاد الرسمي بحيث تبدو كأنها أرباح مشروعة وقد يتم ذلك عن طريق الاستثمار في الأعمال التجارية، أو شراء عقارات، أو إنشاء شركات قانونية تعمل كواجهة لتبرير مصدر الأموال[2].

أول ما يثير القلق بشأن غسيل الأموال هو ارتباطه القديم بتجارة المخدرات غير المشروعة وكان تجار المخدرات يسعون عادةً إلى تحويل الأموال من النظام القائم على الفئات النقدية الصغيرة إلى الحسابات المصرفية القانونية، أو الأدوات المالية أو غيرها من الأصول.

[1]SECI Center Anti-Terrorism Task Force Based on Anti-Smuggling and Organized Crime Department (KOM) of Turkish National Police (TNP), NARCO TERRORISM (GLOBAL AND REGIONAL OVERWIEV)"(Bucharest, March 2004) p2.

[2]لخير خويل، "طبيعة الاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وأثرها في توسيع دائرة الجرائم الدولية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الرابع (2021)، ص15.

العلاقة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات وغسيل الأموال: غسيل الأموال جريمة معقدة تتشابك مع العديد من الجرائم الأخرى، حيث تقوم على تحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع إلى أموال تبدو قانونية وتعدّ تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية من أبرز الجرائم الأصلية التي تدفع المستفيدين إلى اللجوء لعمليات الغسيل، نظراً لحجم العائدات الضخمة التي تحققها وقد أظهرت تقديرات الأمم المتحدة لعام 1998 أن الأموال المغسولة سنوياً من تجارة المخدرات تقدر بحوالي 200 مليار دولار، بينما يشير البرلمان الأوروبي إلى أن الأموال المتراكمة من تجارة المخدرات على مدى عشر سنوات تتجاوز 900 مليار دولار.

ويستند غسيل الأموال إلى التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق، حيث يعمل القائمون عليه على إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة عبر قنوات مالية معقدة ومن أشهر العمليات في هذا السياق تلك التي تورط فيها رئيس بنما المخلوع "نورييغا"، حيث سهل لعصابات المخدرات استخدام بلاده كمحطة لنقل الأموال وإيداعها في بنوك عالمية بمساعدة بنك الاعتماد والتجارة الدولية.

وقد أدرك المجتمع الدولي خطورة هذه الجريمة، فعملت اتفاقيات الأمم المتحدة على مكافحتها فقد ألزمت اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لعام 1988 الدول الأعضاء بتجريم غسل الأموال الناتجة عن هذه التجارة لاحقاً، وسّعت اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000 واتفاقية مكافحة الفساد لعام 2003 نطاق الجرائم الأصلية، لتشمل كل الجرائم الخطيرة التي قد تؤدي إلى غسل الأموال، سواء داخل الدولة أو خارجها وأكدت هذه الاتفاقيات ضرورة تجريم عمليات غسل الأموال وكل أشكال التمويه أو الإخفاء التي تجعل الأموال ذات المصدر غير المشروع تبدو قانونية، لضمان عدم إفلات المتورطين من العدالة[1].

المطلب الثالث: الإتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة

ترتبط الجريمة المنظمة بتجارة المخدرات التي تدر مليارات الدولارات سنويًا، حيث يتم تداول معظم هذه الأموال نقدًا، مما يجعلها المورد الأساسي للعصابات الإجرامية وتُعد تجارة المخدرات واحدة من أكبر وأضخم أشكال التجارة غير المشروعة على المستوى الدولي، إذ تلعب العصابات الإجرامية عبر الحدود دورًا رئيسيًا في توسيع نطاق تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، بدءًا من تمويل زراعتها، وإنشاء المختبرات السرية لإنتاجها، وصولًا إلى تنظيم عمليات تهريبها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

وغالبًا ما تتعاون العصابات المحلية مع الشبكات الإجرامية الدولية لاستقبال المخدرات وتوزيعها وفتح أسواق جديدة، مما يساهم في تفاقم هذه الظاهرة وتحويلها إلى تهديد حقيقي للأمن والمجتمعات وبسبب

[1] *Ibidem.*

خطورة هذه الأنشطة، تولي العديد من الدول اهتمامًا متزايدًا لمكافحتها عبر تفعيل القوانين المحلية والتعاون الدولي، ووفقًا لاتفاقية باليرمو 2000، تُعتبر الجريمة منظمة عبر وطنية إذا ارتُكبت في أكثر من دولة، أو إذا جرى التخطيط أو الإشراف عليها في دولة ونُفذت في أخرى، أو إذا كانت العصابة الإجرامية تنشط في عدة دول، أو إذا كانت لها آثار شديدة في بلد آخر كما أكدت الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية على أن أي نشاط إجرامي يتجاوز حدود الدولة يُصنَّف على أنه جريمة عبر وطنية[1].

في هذا السياق، يُلاحَظ أن تهريب المخدرات غالبًا ما يكون جزءًا من أنشطة إجرامية منظمة تمتد عبر عدة دول، حيث يتم إنتاج المخدرات في أماكن محددة ثم تهريبها إلى أسواق الاستهلاك وتُعد المناطق مثل المثلث الذهبي (ميانمار – لاوس – تايلاند) والهلال الذهبي (أفغانستان – باكستان – إيران) مراكز رئيسية لإنتاج وتوزيع الأفيون والهيروين، حيث تحتكر أفغانستان وحدها حوالي 92% من الإنتاج العالمي للأفيون.

وقد كشف تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أن بعض الجماعات العرقية في شمال شرق ميانمار زادت من زراعة الأفيون بهدف تمويل شراء الأسلحة للدفاع عن نفسها ضد الهجمات العسكرية، مما أدى إلى ارتفاع إنتاج الأفيون بنسبة 11% عام 2010، خاصة في ولاية "شان"، التي تُعد أكبر منتج للأفيون في ميانمار بعد أفغانستان[2].

بسبب الخطر المتزايد للجريمة المنظمة، وضعت الأمم المتحدة مكافحة هذه الظاهرة ضمن أولوياتها، كما يتضح في مؤتمراتها الدولية واتفاقياتها الخاصة بمكافحة الجريمة ومن بين أبرز الاتفاقيات الدولية في هذا المجال:

- اتفاقية باليرمو 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1988، التي تعكس اهتمام المجتمع الدولي بالتصدي للاتجار بالمخدرات باعتباره أحد أبرز أشكال الجريمة المنظمة.
- اتفاقية مكافحة الفساد 2003، التي تُعد امتدادًا للجهود الدولية الرامية إلى تجفيف منابع التمويل للجماعات الإجرامية.

[1] United Nations, United Nations Convention against Transnational Organized Crime (Palermo Convention), .https://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/UNTOC.html2025-04-02 تم الإطلاع بتاريخ

[2] ***Ibidem***

تتميز الجريمة المنظمة بأربع خصائص رئيسية:

1. وجود جماعة إجرامية ذات هيكل تنظيمي متدرج، مما يسمح بإدارة العمليات الإجرامية بشكل محكم؛
2. السعي إلى تحقيق أرباح مالية ضخمة، حيث تكون الدوافع الرئيسية للجريمة مادية؛
3. استخدام العنف والفساد والرشوة لضمان استمرار الأنشطة غير المشروعة وتوسيع النفوذ؛
4. امتداد الأنشطة الإجرامية عبر عدة دول، مما يجعل مكافحتها أكثر تعقيدًا ويستلزم تعاونًا دوليًا فعالًا.

وهذه الخصائص الأربع للجريمة المنظمة تنطبق على العصابات الدولية للاتجار غير المشروع بالمخدرات مما يمكن القول أنا الإتجار غير المشروع بالمخدرات صورة من صور الجريمة المنظمة[1].

[1] Lyman, Michael D., and Gary W. Potter, "Organized Crime," in Crime and Public Policy, ed. James Q. Wilson and Joan Petersilia (New York: Oxford University Press, 2011),p10.

المبحث الرابع: أليات مكافحة الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات

يتناول هذا المبحث موضوع آليات مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال ثلاث مستويات رئيسية للتصدي لهذه الظاهرة نبدأ باستعراض الآليات الدولية، لاسيما دور كل من الإنتربول واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ثم ننتقل إلى الآليات الإقليمية التي تعتمدها تكتلات الدول في إطار تعاون مشترك لمواجهة هذه التهديدات وأخيرًا، نسلّط الضوء على بعض الآليات الوطنية، مع التركيز على التجربة الخاصة بأمريكا اللاتينية في هذا المجال.

تُعدّ الجريمة المنظمة من أبرز صور الإجرام المعاصر، حيث تطورت من شكلها التقليدي المتمثل في عصابات السرقة والقرصنة إلى شبكات معقدة تمتد عبر الحدود، مدعومة بالعولمة والتقدم التكنولوجي في مجالات النقل والاتصال وقد ساهم هذا التطور في اتساع نفوذ هذه الشبكات، مما جعلها تمثل تهديدًا حقيقيًا للأمن والسلم الدوليين، خاصة مع تنامي أنشطتها في مجالات خطيرة كالاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي يُعدّ من أخطر صور الجريمة المنظمة لآثاره الكارثية على المجتمعات والاقتصادات الوطنية.

وفي ظل تعقيد هذه الظاهرة العابرة للحدود، بات من الواضح أن التصدي لها لا يمكن أن يتم بجهود منفردة، بل يتطلب تعاونًا دوليًا منسقًا وفعّالًا، قائمًا على تبادل المعلومات، وتوحيد الجهود الأمنية والقضائية وقد أدركت الدول أهمية ذلك، فسعت إلى وضع آليات قانونية ومؤسساتية لمكافحة الجريمة المنظمة، من خلال سنّ تشريعات وطنية متخصصة، وإبرام اتفاقيات دولية تهدف إلى تجريم أنشطة هذه الشبكات وملاحقة أفرادها وتُعدّ الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من أبرز هذه الأدوات، إذ تُشكل إطارًا مرجعيًا لتنسيق الجهود وتكثيف التعاون بين الدول في سبيل تتبع الجناة، وتفكيك الشبكات الإجرامية، والحد من انتشار هذه الظاهرة.

وعليه، فإن دراسة الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، لاسيما في شقها المتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، تُعدّ خطوة ضرورية لفهم التحديات القائمة واقتراح سبل فعّالة للحد من هذه الظاهرة التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات كافة.

المطلب الأول: الأليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات

1-مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC):

يُعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) جهة رائدة عالميًا في مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة الدولية، بالإضافة إلى كونه الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الرئيسي

للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقد تأسس المكتب في عام 1997، ويضم حوالي 500 موظف حول العالم ويقع مقره الرئيسي في فيينا، كما يدير 20 مكتبًا ميدانيًا، بالإضافة إلى مكاتب اتصال في نيويورك وبروكسل.

يعمل UNODC على توعية الناس في جميع أنحاء العالم بمخاطر تعاطي المخدرات، وتعزيز الجهود الدولية لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها والجرائم المرتبطة بها ولتحقيق هذه الأهداف، أطلق المكتب مجموعة من المبادرات، من بينها توفير بدائل لزراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة، ومراقبة هذه المحاصيل، وتنفيذ مشاريع لمكافحة غسل الأموال[1].

كما يعمل المكتب على تحسين سبل الوقاية من الجريمة، والمساعدة في إصلاح أنظمة العدالة الجنائية، بهدف تعزيز سيادة القانون، وتعزيز أنظمة عدالة جنائية مستقرة وقابلة للاستمرار، ومكافحة التهديدات المتزايدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد.

وفي عام 2002، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على توسيع برنامج أنشطة فرع مكافحة الإرهاب التابع للمكتب وتركز هذه الأنشطة على تقديم المساعدة للدول، بناءً على طلبها، في التصديق على وتنفيذ الاتفاقيات القانونية الدولية الثمانية عشر الخاصة بمكافحة الإرهاب.

ويغطي UNODC عبر مكاتبه الميدانية العشرين أكثر من 150 دولة. ومن خلال العمل المباشر مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، يطور موظفو المكتب الميدانيون برامج لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، تُصمم خصيصًا لتلبية احتياجات كل دولة[2].

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لديه تفويض لمساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مكافحة الجريمة العابرة للحدود، بما في ذلك الفساد، والإتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجها، وتهريب المخدرات، والإرهاب ويسعى المكتب لتحقيق هذه الأهداف من خلال:

- مساعدة الدول على التصديق وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، بما يشمل: الفساد، والإتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، وتهريب المخدرات، والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجها ورعايتها، ومكافحة الإرهاب.

[1] "United Nations Office on Drugs and Crime," United Nations Office at Vienna, accessed May 15, 2025, https://www.unov.org/unov/en/unodc.html.
[2] ***Ibidem.***

- تطوير الخبرات، والأدوات، والموارد اللازمة للوقاية من الجريمة والتصدي لها، وإدارة المخدرات الخاضعة للرقابة، والتعامل مع تهريب المخدرات، ومكافحة الإرهاب.
- إصلاح أنظمة العدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون.
- إجراء البحوث والتحليلات.
- تنفيذ برامج صحية ومعيشية تهدف إلى تقليل الاعتماد على إنتاج أو تعاطي المخدرات[1]

2-التعاون الشرطي الدولي إنتربول:

تُعَدُّ المبادرة الأولى ذات الطابع العملي لتأسيس هيئة دولية تُعنى بالتعاون الأمني لمكافحة الجريمة على الصعيد العالمي قد ظهرت في عام 1914، حينما دعا أمير موناكو إلى عقد مؤتمر دولي للشرطة غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون تحقيق هذا الهدف وبعد انتهاء الحرب، بادر العقيد "فان هاوتس"، وهو ضابط شرطة من مملكة هولندا، إلى محاولة إحياء الفكرة، حيث دعا إلى عقد مؤتمر دولي يجمع أجهزة الشرطة من مختلف الدول لمناقشة سبل التعاون فيما بينها، إلا أن هذه المبادرة لم تُكلل بالنجاح.

ويرى غالبية الباحثين المتخصصين أن الانطلاقة الفعلية لتأسيس منظمة دولية تُعنى بالشرطة الجنائية تعود إلى عام 1923، حينما استضاف رئيس شرطة فيينا المؤتمر الدولي الثاني للشرطة، والذي أسفر عن تأسيس "اللجنة الدولية للشرطة الجنائية"، ومقرها مدينة فيينا وقد انصبت جهود اللجنة آنذاك على تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، لا سيما في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات[2].

واستمرت اللجنة في أداء مهامها حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، والتي أدت إلى توقف أعمالها وفي عام 1946، وبدعوة من الشرطة البلجيكية، انعقد مؤتمر دولي للشرطة في العاصمة بروكسل، تم خلاله اعتماد دستور جديد للجنة، ونُقل مقرها إلى باريس وفي عام 1956، تم تغيير اسم اللجنة إلى "منظمة الشرطة الجنائية الدولية"، وأُعتمد اسمها المختصر "الإنتربول"، وفي عام 1989 انتقل مقر المنظمة إلى مدينة ليون في فرنسا.

وفيما يتعلق بعضوية المنظمة، تنص المادة الرابعة من ميثاق الإنتربول على أن العضوية مفتوحة لجميع الدول دون استثناء، وهو ما يؤكد الطابع الشامل والعالمي للمنظمة إذ لا تُقيد العضوية بمعايير تتعلق بالقوة السياسية أو الاقتصادية أو التوجهات الأيديولوجية للدول، وإنما يشترط فقط التزام الدولة الراغبة

[1] Australian Agency for International Development (AusAID). Australian Multilateral Assessment: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Canberra: Commonwealth of Australia, March 2012. P2.
[2] TourkiaRebhi, "Interpol's Global Efforts to Combat Organized Crime: Examining Strategies and Impact," Critical Journal of Law and Political Sciences 19, no. 1 (special issue, 2024), p102.

بالانضمام بمبادئ وواجبات الميثاق وقد ساهم هذا النهج في توسيع نطاق عضوية المنظمة، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء حتى الآن 186 دولة[1].

•أهم إسهامات الإنتربول في التصدي للإتجار غير المشروع بالمخدرات:

1. التنسيق الدولي بين وكالات إنفاذ القانون: تسهم منظمة الإنتربول في تسهيل التعاون بين الدول الأعضاء من خلال شبكة اتصال دولية تُمكّن من تبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي حول شبكات الإتجار غير المشروع بالمخدرات، وهو ما يسهم في تتبع مسارات التهريب واعتقال المتورطين عبر الحدود وتُعد هذه الشبكة أحد أهم إنجازات الإنتربول في بناء جسور فاعلة بين الأجهزة الأمنية والجمركية حول العالم.
2. التحليل الاستراتيجي والبياني: تعمل الإنتربول على جمع وتحليل البيانات المحلية والإقليمية حول أساليب الإتجار بالمخدرات، ما يساعد في تحديد الاتجاهات الناشئة والتكتيكات المستخدمة من قبل العصابات الإجرامية وتُستخدم هذه التحليلات في إعداد تقارير دورية تُزوَّد بها الدول لتحديث استراتيجياتها الأمنية.
3. التدريب وبناء القدرات: تنظم المنظمة ورش عمل ودورات تدريبية تهدف إلى رفع كفاءة عناصر الشرطة في مجالات التحقيق والتحري، مع التركيز على المستجدات التقنية والجنائية في مجال مكافحة المخدرات كما تعزز القدرات الميدانية من خلال توفير معدات وتقنيات حديثة.
4. دعم العمليات الدولية المشتركة: تدعم الإنتربول تنفيذ عمليات ميدانية مشتركة بين عدد من الدول لضبط شحنات المخدرات، مثل عمليات "ليونفيش" (LIONFISH) التي تستهدف الجرائم المنظمة العابرة للحدود، لا سيما في النقاط الساخنة كالموانئ والمطارات الدولية.[2]

إن الإنتربول لا يقتصر دوره على الدعم اللوجستي والتقني فقط، بل يشكّل ركيزة أساسية في خلق بيئة دولية متماسكة لمحاربة الإتجار غير المشروع بالمخدرات، وذلك من خلال منهجية تعتمد على التحليل، التعاون، والتدريب إن هذا الدور يعكس مدى أهمية التكامل بين الجهود الأمنية الدولية والإقليمية لمواجهة هذا الخطر المتنامي، ويُبرز أهمية تفعيل الأطر القانونية الدولية بالتوازي مع العمل الميداني المنسق[3].

[1] ***Ibidem***.

[2] الآليات الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية"، مجلة السياسة والقانون، المجلد 10، العدد 2 (2021) ، ". ص98

[3] ***Ibidem***.

المطلب الثاني: الأليات الإقليمية

1- لجنة مكافحة تعاطي المخدرات في الأمريكتين (CICAD): نشأت سنة 1986، كهيئة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية (OAS)، ويقع مقرها الرئيسي في واشنطن، تُعد اللجنة إطارًا مؤسسيًا إقليميًا يهدف إلى تنسيق وتطوير السياسات المشتركة لمكافحة مشكلة المخدرات في نصف الكرة الغربي، من خلال دعم التعاون الفني وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، وتعزيز الاستراتيجيات المبنية على الأدلة العلمية.

يجادل الواقعيون الجدد بأن الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في بيئة تفتقر إلى سلطة دولية قادرة على تنفيذ الاتفاقيات لذلك، عند مواجهة تهديد استهلاك المخدرات غير المشروعة وإنتاجها وتجارته، تسعى قوات الأمن الوطنية إلى الحفاظ على السيطرة على أراضيها مع تجنّب الالتزام بالأدوات متعددة الأطراف ومع ذلك، فإن ظاهرة المخدرات غير المشروعة بطبيعتها عابرة للحدود، ولا تبقى ضمن حدود الدولة أو تحترم سيادتها[1].

يمكن أن تساعد المقاربات متعددة الأطراف والآليات الدولية السلطات الحكومية المحلية في الدول الأضعف، خاصة عندما تكون معرضة لخطر التغلغل من قبل الجماعات غير الشرعية، على تحقيق مكاسب نسبية بشكل أكثر كفاءة.

ومن وجهة نظر الليبرالية المؤسسية الجديدة، فإن التعامل مع مثل هذه الظاهرة المعقّدة بشكل فعّال يتطلب أولاً وقبل كل شيء معالجة مشكلة التنسيق الأساسية بشكل مناسب، وهذا يعني أن على جميع الأطراف المعنية قبول واستخدام آلية أو آليات تنسيق معيّنة.

يمكن للجنة مكافحة المخدرات أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنسيق بين السلطات المحلية وتوحيد الجهود القانونية والأمنية لمواجهة تهديد المخدرات غير المشروعة غير أن فاعلية هذه الآليات تتطلب توافقًا إدراكيًا بين نخب الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية حول طبيعة هذا التهديد وحدوده ومن منظور بنائي، فإن هذا التوافق لا يُفترض مسبقًا، بل يُنتج من خلال التفاعل والخطاب داخل المؤسسات الدولية لذلك، يصبح من الضروري أن توظف الدول السلطة التنظيمية المتنامية للمنظمات الدولية لتعزيز الفهم المشترك وصياغة استجابات جماعية أكثر كفاءة لهذا التهديد غير التقليدي.

[1] Organization of American States (OAS), Inter-American Drug Abuse Control Commission (CICAD), accessed May 21, 2025, https://www.oas.org/en/sms/cicad/ .

وشهدت لجنة مكافحة المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (CICAD) تطورًا ملحوظًا في دورها بين عامي 1996 و2007، حيث بدأت كهيئة فنية مكونة من أحد عشر عضوًا منتخبًا من قبل الجمعية العامة للمنظمة، وكان تركيزها في تلك المرحلة منصبًا على معالجة ظاهرة المخدرات في إطار قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان ومع انعقاد القمة الثانية للأمريكتين عام 1998، وبعد اعتماد خطة عمل ميامي، توسعت صلاحيات اللجنة بشكل كبير، إذ أصبحت تضم جميع الدول الأعضاء في المنظمة، والتي قامت بتعيين ممثليها الرسميين ومنحت اللجنة ولاية تقييم جهودها الوطنية في مكافحة عرض وطلب المخدرات.

وقد أدى هذا التحول المؤسسي إلى تعزيز استقلالية اللجنة، إذ باتت تعمل ككيان شبه ذاتي، مدعومًا ليس فقط من الدول الأعضاء، بل أيضًا من مؤسسات دولية مثل بنك التنمية بين الأمريكتين، والأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية وفي هذا السياق، اعتمدت CICAD برنامجًا شاملًا للسياسات المرتبطة بالمخدرات، يقوم على أربعة أهداف استراتيجية مترابطة أولها، دعم وتطوير الخطط الوطنية لمكافحة المخدرات؛ ثانيها، تحسين برامج الوقاية والعلاج من الإدمان؛ ثالثها، تقليص إنتاج المخدرات؛ ورابعها، صياغة سياسات محددة لمكافحة غسل الأموال والحد من الاستخدام غير المشروع للمواد الكيميائية في إنتاج المخدرات[1].

2- الإتحاد الأوروبي:

تتجلى تعقيدات تهريب المخدرات في مستويين مترابطين: الأول يتمثل في التفاعل بين منطق الجماعات الإجرامية المستفيدة من الأنشطة غير القانونية وبين حيوية سوق المخدرات العالمي وقدرته المستمرة على التكيّف هذا التفاعل يعكس فشل الجهود الأمنية وحدها في القضاء على الظاهرة دون معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تغذي السوق أما المستوى الثاني، فيكمن في صعوبة الوصول إلى بيانات دقيقة تعكس الواقع الحقيقي للأسواق السرية، مما يحد من القدرة على التحليل والفهم الشامل.

رغم هذه التحديات المنهجية، فإن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتهريب المخدرات تُحتّم على الباحثين وصانعي القرار تطوير أدوات تحليلية تتسم بالمرونة والدقة العولمة بدورها ساهمت في تعقيد الشبكات الإجرامية، خاصة في المسارات الممتدة بين أمريكا اللاتينية وأوروبا، حيث يشكّل الكوكايين محورًا رئيسيًا لهذه الروابط ويُنتج هذا المخدر في ثلاث دول فقط في نصف الكرة الغربي، في حين شهد استهلاكه في أوروبا ارتفاعًا كبيرًا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

[1] ***Ibidem***.

يرتبط هذا التصاعد بتحولات في الطلب العالمي، وبنتائج محدودة لما تُعرف بـ الانتصارات الجزئية" في الاستراتيجيات الأميركية أمام هذا الواقع، تبرز ضرورة تبني مقاربة شاملة تربط بين السياسات الوطنية والتغيرات في السوق الدولية، بما يضمن فهما أعمق للظاهرة وآليات أكثر فعالية لمواجهتها.

- **إسهامات الإتحاد الأوروبي:**

تستلزم العولمة في تهريب المخدرات غير المشروعة اتخاذ إجراءات دولية فعالة ومنسقة وفي هذا السياق، طور الاتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات ترتكز على خمس سياسات أساسية السياسة الأولى تتمثل في الحوار السياسي مع الشركاء الاستراتيجيين أو المناطق ذات الأهمية، مثل الولايات المتحدة، روسيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أما السياسة الثانية فتتمثل في خطط العمل الخاصة بمكافحة المخدرات التي تشمل مناطق متعددة حول العالم، مثل أمريكا اللاتينية، الكاريبي، آسيا الوسطى، ودول البلقان الغربية.

ثالثاً، يركز الاتحاد الأوروبي على إبرام الاتفاقيات الدولية وتعزيز التعاون لمنع تحويل المواد الكيميائية الأولية المستخدمة في تصنيع المخدرات غير المشروعة إلى استخدامات مشروعة وضمن هذا الإطار، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات خاصة بالمواد الأولية مع الولايات المتحدة، ودول الأنديز، وتشيلّي، والمكسيك، وتركيا تأتي السياسة الرابعة عبر ترتيبات التجارة التفضيلية، مثل نظام التفضيلات المعمم (GSP) – نظام مكافحة المخدرات، الذي يمنح وصولاً تفضيلياً للمنتجات القادمة من دول الأنديز، أمريكا الوسطى، وباكستان إلى سوق الاتحاد الأوروبي وأخيراً، تشمل السياسة الخامسة تمويل المشاريع الموجهة لمكافحة المخدرات[1].

من جهة أخرى، تعتبر منطقة الأنديز ذات أهمية استراتيجية كمصدر رئيسي للمخدرات غير القانونية. وقد مولت المفوضية الأوروبية برنامج مكافحة المخدرات غير المشروعة في دول الأنديز (PRADICAN)، وهو أول مشروع تعاون شامل في مجال مكافحة المخدرات خلال فترة البرمجة 2007–2013، بميزانية قدرها 4 ملايين يورو، يهدف البرنامج إلى إنشاء شبكة بين المراصد الوطنية لمراقبة تهريب المخدرات، بالإضافة إلى تطوير أنشطة إقليمية للسيطرة على المواد الأولية وتحسين التحليل المتعلق بالمخدرات في دول الأنديز.

وعلى صعيد التعاون الإقليمي، وقعت المفوضية الأوروبية في أبريل 2007 استراتيجية إقليمية للتعاون مع دول الأنديز، مخصصة 50 مليون يورو من خلال أداة التمويل للتعاون التنموي للفترة 2007–2013،

[1] الاتحاد الأوروبي، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون (يوروبول)، تم الوصول إليه في 21 مايو، https://www.europol.europa.eu/.

لمساندة تلك الدول في مكافحة المخدرات غير المشروعة وتجدر الإشارة إلى أن تصاعد العنف بين الحكومة المكسيكية وعصابات المخدرات منذ عام 2006، والذي أسفر عن أكثر من 50 ألف قتيل، دفع الاتحاد الأوروبي إلى استضافة أول حوار رفيع المستوى حول الأمن وإنفاذ القانون بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك في عام 2011 في بروكسل.

كما أسفرت الشراكة بين الحكومات الأوروبية والولايات المتحدة عن نتائج ملموسة في العمليات الدولية لمكافحة المخدرات ومن بين أبرز هذه العمليات، "عملية المحيطين التوأمين" التي نُفذت بتعاون بين وكالات إنفاذ القانون في كل من كولومبيا، بنما، البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا، إسبانيا، وبريطانيا وقد استمرت هذه التحقيقات لمدة ثلاث سنوات، وتوجت في عام 2006 باعتقال أكثر من 100 شخص، ومصادرة أكثر من 47 طناً متريا من الكوكايين، بالإضافة إلى ما يقارب 70 مليون دولار أمريكي من الأصول[1].

أما العملية الأخرى، المعروفة باسم "عملية الدولار الأبيض"، فقد تم تنفيذها بشكل مشترك بين وكالة مكافحة الجريمة المنظمة الخطيرة البريطانية (SOCA) وهيئة مكافحة المخدرات الأمريكية (DEA)، بمشاركة عدة وكالات ودول، من بينها دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، كولومبيا، كندا، وإدارة شرطة مدينة نيويورك أسفرت هذه العملية عن توجيه الاتهام إلى 34 شخصاً، ومصادرة 20 مليون دولار أمريكي من الأموال التي تم غسلها، بالإضافة إلى إصدار أوامر حجز لأكثر من مليون دولار أمريكي من الأموال غير المشروعة الأخرى[2].

المطلب الثالث: الأليات الوطنية بمنطقة أمريكا اللاتينية

1- القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) وحرب المخدرات في كولومبيا:

بالرغم من أن كولومبيا تُعد الدولة الأكثر استقرارًا اقتصاديًا وديمقراطية ضمن دول منطقة الأنديز، إلا أنها ظلت منذ ستينيات القرن الماضي تواجه تهديدات داخلية متعدّدة ومستمرة طالت سيادتها الوطنية ومن بين أبرز هذه التهديدات، يمكن الإشارة إلى أربع حركات تمرد مسلحة، بالإضافة إلى عشرات الجماعات شبه العسكرية المحلية التي ساهمت في تعقيد المشهد الأمني والسياسي في البلاد.

وتُعد القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) أبرز هذه الفواعل غير الحكومية، من حيث الحجم والقوة والتأثير فقد تأسست رسميًا في عام 1964 كحركة تمرد يسارية مسلحة، إلا أن جذورها التاريخية تمتد إلى ما قبل ذلك، وتحديدًا إلى فترة الحرب الأهلية المعروفة باسم "لا فيولينسيا" (La Violencia) والتي

[2] ***Ibidem***.

امتدت من عام 1948 إلى 1957 في تلك المرحلة، تشكّلت حركات الدفاع الذاتي الفلاحية في مواجهة تصاعد وتيرة العنف، وشكلت لاحقًا القاعدة الاجتماعية والسياسية التي انبثقت عنها حركة فارك[1].

- **خطة كولومبيا وفارك:**

نشأت خطة كولومبيا في أواخر تسعينيات القرن العشرين خلال رئاسة أندريسباسترانا (1998–2002)، كجزء من استراتيجية تهدف إلى إنهاء النزاع الداخلي عبر مفاوضات سلمية مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) وقد تبنت الخطة في نسختها الأولى مقاربة شاملة تقوم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على إزالة المحاصيل غير القانونية يدويًا، وتقديم دعم اقتصادي للفلاحين، وتوفير بدائل لزراعة نبتة الكوكا، مصدر الكوكايين كانت هذه الرؤية ترى أن تحقيق السلام من خلال الحوار مع "فارك" هو شرط أساسي لإنجاح جهود مكافحة المخدرات.

غير أن هذه الرؤية لم تلق قبولًا لدى إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، التي أعادت صياغة الخطة لتُركّز على المقاربة العسكرية تم توجيه ما يقارب 80% من التمويل لدعم الجيش والشرطة الكولومبيين في مواجهة إنتاج وتجارة المخدرات، بينما اقتصر التمويل المخصص لدعم العدالة، حقوق الإنسان، والتنمية على 20% فقط وقد عكس هذا التحول التباين في الأولويات بين الحكومة الكولومبية، التي كانت تسعى إلى معالجة أسباب النزاع، وبين الإدارة الأمريكية، التي أولت الأولوية لمحاربة تجارة المخدرات[2].

رفضت عدة دول أوروبية الصيغة العسكرية للخطة، وقررت بدلاً من ذلك تقديم مساعدات لمشاريع غير عسكرية تركز على التنمية، في حين أشار محللون إلى أن نقاشات الكونغرس الأمريكي حول الخطة تأثرت أكثر بالمصالح السياسية المحلية للمشرّعين من أن تعكس فهمًا موضوعيًا لتعقيدات الوضع في كولومبيا.

شهدت خطة كولومبيا تحوّلًا جذريًا في أهدافها بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث تم توسيع نطاقها لتتماشى مع الاستراتيجية الأمريكية في "الحرب على الإرهاب" ومع وصول الرئيس ألبارو أوريبي (Álvaro Uribe) إلى الحكم في كولومبيا، تم تقديم "فارك" على أنها تنظيم إرهابي متورط في تجارة المخدرات، ما سهّل على الحكومة الكولومبية الحصول على دعم أمريكي مباشر لمكافحة الحركة المسلحة في هذا السياق، أُعيد توجيه موارد الخطة لدعم عمليات عسكرية، شملت حماية البنى التحتية الاستراتيجية

[1] Revolutionary Armed Forces of Colombia – People's Army (FARC-EP), "Revolutionary Armed Forces of Colombia – People's Army (FARC-EP)," National Counterterrorism Center, accessed May 21, 2025,https://www.dni.gov/nctc/terrorist_groups/farc.html .

[2] Bruce M. Bagley and Jonathan D. Rosen, Drug Trafficking, Organized Crime, and Violence in the Americas Today (Gainesville: University Press of Florida, 2015), P140.

مثل خطوط الأنابيب، وبناء نقاط مراقبة في المناطق الريفية، وتنفيذ "خطة الوطن" (Plan Patriota) وقد سمح الكونغرس الأمريكي بنشر ما يصل إلى 600 جندي أمريكي و800 متعاقد عسكري في كولومبيا، مما ساهم في خصخصة الأمن وإطالة أمد النزاع.

رغم أن الخطة صُممت في الأساس لمحاربة تجارة المخدرات، فإن دمجها في إطار السياسة الأمنية الكولومبية – ولا سيما مع استراتيجية أوروبي الأمنية – جعل منها أداة فعالة في إضعاف حركة "فارك" عسكريًا بحلول عام 2011، كان نحو 24 ألف مقاتل من "فارك" قد انشقوا أو سُجنوا أو قُتلوا، بما في ذلك عدد كبير من قيادات الحركة ومع ذلك، فإن النتائج المتعلقة بتقليص إنتاج وتجارة المخدرات بقيت محدودة، مما يؤكد أن المكاسب كانت أمنية وعسكرية أكثر منها اقتصادية أو تنموية.

في المجمل تكشف تجربة خطة كولومبيا عن مسار تحوّل معقد، بدأ برؤية تنموية لتحقيق السلام لكنه انتهى ليصبح مشروعًا أمنيًا عسكريًا في سياق الحرب العالمية على الإرهاب لقد نجحت الخطة في إعادة تشكيل موازين القوة في الصراع مع "فارك"، لكنها فشلت في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أو تقليص الاقتصاد غير المشروع المرتبط بالمخدرات وهذا يعكس تناقضًا جوهريًا بين الأهداف التنموية الأصلية والسياسات الأمنية التي فرضها السياق الدولي، وخاصة النفوذ الأمريكي[1].

رغم تعدد المحاولات التي سعت من خلالها دول أمريكا اللاتينية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، إلا أن هذه الآليات الوطنية ظلت محدودة الفعالية، بل وفي كثير من الأحيان باءت بالفشل من أبرز الأمثلة على ذلك "خطة كولومبيا"، التي رُوّج لها على نطاق واسع باعتبارها نموذجًا ناجحًا للتصدي لزراعة المخدرات وتفكيك الشبكات الإجرامية، لكنها في الواقع لم تحقق الأهداف المرجوة، بل أدت في بعض الأحيان إلى تفاقم الوضع الأمني والإنساني في بعض المناطق أما بقية الدول، فقد اعتمدت بدورها جملة من الآليات، تراوحت بين سن قوانين جديدة، ووضع استراتيجيات وطنية، وإنشاء خطط لمكافحة الجريمة، فضلًا عن محاولات التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية داخل كل دولة غير أن هذه المقاربات افتقرت في أغلب الأحيان إلى الفعالية والاستمرارية، كما غابت عنها الرؤية التكاملية والإرادة السياسية الجادة، مما جعل تأثيرها محدودًا وغير ملموس على أرض الواقع.

[1] ***Ibid, P141.***

لهذا السبب، لم يتم التوسع في ذكر هذه الآليات في هذا السياق، لكونها لم تسفر عن نتائج ملموسة، وافتقرت إلى الفعالية المطلوبة، فاقتصرنا على مثال خطة كولومبيا نظرًا لشهرتها واتخاذها كمرجع في عدد من الدراسات، رغم إخفاقها هي الأخرى[1].

[1] ***Ibidem***.

الفصل الثاني: جيوبوليتيك الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا اللاتينية

تشهد العلاقات الدولية تحولات جذرية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث أدت نهاية المواجهة الثنائية، إلى جانب العولمة والاتصال المتزايد، إلى إعادة تعريف المفاهيم الأمنية لم يعد الأمن محصورًا في "الأمن القومي" ومخاطر الحروب أو "العدو الداخلي"، بل توسعت دائرة التهديدات لتشمل مخاطر جديدة مثل الفقر والتهميش والعنف غير التقليدي، مما مهّد لظهور مفهوم "الأمن الإنساني."

حيث لم تعد الدول الفاعل الوحيد في تحقيق الأمن، بل دخلت منظمات دولية ومجتمعية على الخط، وتوسعت أدوات المواجهة لتشمل التنمية والعدالة الاجتماعية إلى جانب الوسائل التقليدية وفي هذا السياق، برزت تهديدات غير تقليدية، أهمها الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي أصبحت فاعلًا جيوسياسيًا ينافس الدول على النفوذ والسيطرة، من خلال تهديد الأمن المدني وزعزعة الاستقرار.

وتُعد أمريكا اللاتينية نموذجًا واضحًا لهذا التحول، إذ تعاني المنطقة من انتشار الجريمة المنظمة، خصوصًا تجارة المخدرات غير المشروعة، مدفوعة بعوامل مثل القرب الجغرافي من أسواق الاستهلاك، وتعاون الشبكات الإجرامية، والتواطؤ المحتمل لبعض مؤسسات الدولة هذه الديناميكيات المعقدة تُظهر مدى تأثير الجريمة المنظمة في رسم خرائط نفوذ جديدة تتجاوز الحدود الرسمية، مما يجعلها أداة فعالة في الصراع الجيوسياسي العالمي.

المبحث الأول: الحدود الهشة مدخل إلى تفشي الفساد والنشاطات غير المشروعة

سنُناقش في هذا المبحث دور الحدود في تعزيز الأنشطة غير المشروعة داخل أمريكا اللاتينية، من خلال تحليل الكيفية التي تستغل بها الشبكات الإجرامية ضعف الرقابة الحدودية لتوسيع نشاطها كما سيتم التوقف عند مظاهر الفساد داخل مؤسسات الدولة، والذي يشكّل بيئة حاضنة لهذه الأنشطة، إلى جانب ما يعكسه من خلل عميق في آليات الرقابة والردع وفي الأخير، سيتم تسليط الضوء على تصاعد الطلب على الأسواق غير المشروعة، بوصفها بديلًا مغريًا في ظل هشاشة الدولة وضعف سيطرتها.

المطلب الأول: دور الحدود في تعزيز النشاطات غير المشروعة

تحتل أمريكا اللاتينية مكانة مركزية في إنتاج وتهريب الكوكايين على مستوى العالم هذه المنطقة، الغنية بالموارد الطبيعية والأراضي المناسبة جغرافياً لزراعة أوراق الكوكا، كانت في قلب الاقتصاد العالمي للمخدرات غير المشروعة لعقود تهيمن كولومبيا وبيرو وبوليفيا على إنتاج الكوكايين، في حين تلعب المكسيك والبرازيل والعديد من دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي أدواراً أساسية كطرق عبور وتوزيع إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية في أمريكا الشمالية وأوروبا لا يقتصر تأثير الكوكايين في أمريكا اللاتينية على كونه محركاً لاقتصاد غير مشروع عالمي فحسب، بل أيضاً على تأثيره العميق في السياسة والعنف في المنطقة. ظل أكبر منتجي الكوكايين في العالم ثابتين منذ السبعينيات، مع هيمنة واضحة لكولومبيا.

ازداد اهتمام الباحثين والمختصين والممارسين في مجال العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، بدراسة العلاقة المتشابكة بين النزاعات المسلحة والأنشطة غير المشروعة، مثل الجرائم المنظمة والإرهاب وقد جاءت هذه الإشارات في إطار دراسات وتحليلات أكاديمية، من أبرزها ما نُشر في عمل أندرياس بيتر (Andréas PETER)، حيث لاحظ أن الحروب والصراعات العنيفة غالباً ما تخلق بيئة مناسبة لازدهار الشبكات الإجرامية والإرهابية فالانهيار المؤسسي، وضعف سيادة القانون، والفراغ الأمني الذي تخلّفه هذه الصراعات، يسمح للجماعات المسلحة والمجرمين باستغلال الوضع لتحقيق مصالحهم عبر الحدود لكن وعلى الرغم من أن هذه العلاقة بين الحروب والأنشطة غير المشروعة تبدو منطقية وشبه بديهية، إلا أن دراسات حديثة بدأت تطرح مقاربة مغايرة ومثيرة للتفكير، حيث تشير إلى وجود نمط آخر غير متوقع وهو أن الحدود السلمية – أي تلك التي تفصل بين دول لا تشهد نزاعات مباشرة، وتتمتع بعلاقات دبلوماسية جيدة، وحدود مفتوحة أو مرنة وغير عسكرية – قد تساهم أيضاً، وفي ظل ظروف معينة، في تعزيز النشاطات غير المشروعة العابرة للحدود كما تشير هذه الدراسات، مثل ما ورد في أعمال نيومان (David NEWMAN) و فلينت(Colin FLINT)، إلى أن غياب التوترات العسكرية بين الدول ووجود حدود مرنة

يمكن أن يخلق مناخاً ملائماً لتكثيف حركة الأفراد والسلع، بما في ذلك التدفقات غير القانونية فالجماعات الإجرامية العابرة للحدود – مثل شبكات تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة – تستغل هذه الانفتاحات الحدودية لتوسيع نشاطها، مستفيدة من ضعف التنسيق الأمني، أو تغليب الطابع التجاري والسياسي للعلاقات بين الدول على الجانب الأمني[1].

بعبارة أخرى، فإن السلم بين الدول لا يعني بالضرورة انعدام التهديدات الأمنية، بل قد يكون له آثار غير مباشرة تعزز من قدرة الفاعلين غير الحكوميين على التحرك بحرية أكبر عبر الحدود وهذا يفتح الباب أمام التفكير في آليات جديدة لضبط الحدود، حتى بين الدول المتحالفة أو الصديقة، من أجل الحد من هذه الأنشطة غير القانونية.

بالتالي الفضاءات الحدودية هي مناطق تلتقي فيها العديد من الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهذا يعني أن هذه الحدود غير المرئية تشكل أهمية جيوسياسية للدول، حيث من خلالها لا يتم فقط تحديد الأراضي، بل تُخلق أيضًا حالات مشتركة، مثل تدفقات الهجرة، والأنشطة الاقتصادية القانونية وغير القانونية كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية التي تمثل حدودها تحديات متعددة تختبر قدرات وإمكانات الدول، إذ تحدث فيها ظواهر متعددة في آنٍ واحد فالتدفّقات العالية للهجرة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتجارة، والتهريب، وغيرها، هي أنشطة تُمارس يوميًا في الفضاءات الحدودية، سواء كانت برّية أو بحرية[2].

1-الجريمة المنظمة العولمة والحدود:

بدأت الدول تلاحظ بعد نهاية الحرب الباردة، أن الجريمة المنظمة صارت تمثل تهديدًا كبيرًا، وأصبحت من أولويات الحكومات حول العالم في نفس الوقت، بدأت العولمة تنتشر بسرعة، ومعها جاءت أشياء إيجابية مثل سهولة السفر، وتوسع التجارة، وزيادة الربط بين الدول عن طريق الجو والبحر.

لكن العولمة كان لها وجه آخر، سلبي فكما سهلت انتقال الأشخاص والبضائع بشكل قانوني، فتحت أيضًا المجال للمجرمين للانتقال بسهولة، وتهريب الممنوعات، وغسل الأموال صار من السهل على الجريمة المنظمة أن تتخفى وراء شركات قانونية مثل شركات الشحن أو البنوك أو حتى السياحة.

[1] Arie M. kacowicz, Lacovsky, wajner."Peaceful Borders and Illicit Transnational Flows in the Americas",Latin American Research Review,04,2020,p729

[2] Eva María Rey Pinto, Fronteras de Colombia. Retos y desafíos para eldesarrollo, (CREES)p19.

وفي أمريكا اللاتينية، تزامنت هذه العولمة مع التحول من الأنظمة العسكرية إلى أنظمة ديمقراطية ورغم أن هذا التحول كان إيجابيًا من ناحية الحقوق والحريات، إلا أنه كشف أيضًا عن مشاكل اجتماعية كانت مخفية أو مكبوتة تحت حكم الأنظمة العسكرية، مثل الفقر، الفساد، والعصابات، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني بالتالي فالعولمة والديمقراطية جاؤوا بفرص، لكن أيضًا فتحوا الأبواب أمام تحديات أمنية واجتماعية كبيرة.[1]

عندما بدأت دول أمريكا اللاتينية تنتقل من الأنظمة الديكتاتورية إلى الأنظمة الديمقراطية، ظهرت مخاوف من أن هذا التحول قد يضعف الدولة بدلاً من أن يقوّيها السبب هو أن الدولة كانت في الأصل هشة، ومع تفكيك النظم السلطوية لم تكن هناك مؤسسات قوية لتحل محلها فالديمقراطية لا تكون بالضرورة مصحوبة بالاستقرار السياسي والقدرة على الحكم.

في بعض الدول التي عاشت حروبًا أهلية أو صراعات عنيفة خلال الحرب الباردة، مثل دول أمريكا الوسطى، أدّى الانتقال إلى الديمقراطية إلى قيام دول ضعيفة غير قادرة على فرض سلطتها بالكامل هذا الضعف أفسح المجال لنشوء جماعات سرية وشبكات من النفوذ الخفي، بل حتى جماعات إجرامية منظمة هذه الجماعات استغلت غياب الشرطة القوية، وأجهزة المخابرات، والرقابة على الحدود كما استفادت من العولمة وفتح الحدود لتوسيع نشاطها الشيء الأخطر هو أن هذه المنظمات الإجرامية[2]، تعبر الحدود في حين أن القوانين التي تحاربها ما تزال محلية ومحدودة، ولا يوجد تنسيق فعال بين الدول بمعنى آخر: الجريمة تتحرك بسرعة وتنتشر بسهولة، بينما الحكومات بطيئة ومجزأة في ردّها عليها[3].

حتى الجهود الدولية، مثل التعاون في محاربة تهريب المخدرات، لم تحقق نجاحًا كبيرًا، رغم إنفاق مليارات الدولارات المنظمات الإجرامية ما تزال قوية وتستمر في عملها بسبب هذه الفجوات في عمل الدولة وضعف التنسيق بين الحكومات.

وفي هذا السياق يرى فرانسيسكو روخاس (Fransisco ROJAS) أن الجريمة المنظمة أصبحت بشكل متزايد عابرة للحدود والعولمة هي التي أدت إلى تزايد الطابع العابر للحدود لهذه الجريمة.

وبهذا الشكل، أصبحت الجريمة المنظمة ضمن أجندات الأمن لدى العديد من الدول، بديلاً عن الشيوعية كأهم عدو يجب مكافحته.

[1]Fransisco Rojas Arvena, Luis Guillermo, crimenorganizadoen América Latina y el Caribe, (Santiago: Catalonia,2008) p179.

[3]Carolina sampó, valeska,elcrimenorganizado en AméricaLatina:manifestaciones,facilitadores y reacciones,(Madrid:insitutouniversitariogeneralGuitièrrez Mellado,2017)p160

ففي إعلان الأمن في الأمريكيتين، وهو الوثيقة التوافقية الأهم الموقعة من دول نصف الكرة الغربي، تم تحديد التهديدات الأمنية بالترتيب التالي: "الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مشكلة المخدرات العالمية، الفساد، غسل الأموال، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والروابط بين هذه التهديدات"[1].

2-الحدود في أمريكا اللاتينية:

كان هناك اعتقاد في التسعينات، أن الحدود الوطنية في أمريكا اللاتينية ستختفي بسبب التغيرات الكبيرة في الاقتصاد والعولمة وكانت الحكومات تقوم بتخصيص الشركات وفتح الأسواق أمام التجارة العالمية، وكان هناك تحرك نحو اللامركزية حيث تتمتع المناطق بسلطة أكبر كما أن العولمة كانت تزيد من الترابط بين الدول من خلال التكنولوجيا والاتصالات.

لكن بعد 25 سنة، لم تختفِ الحدود، بل تغيرت بشكل كبير. الحدود أصبحت أكثر أهمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد المناطق الحدودية التي كانت في السابق مهمشة بدأت تظهر بشكل أكبر عندما حصلت على نوع من الاستقلالية الاقتصادية، وأصبح لها دور أكبر في التجارة والأحداث السياسية.

وأصبحت الحدود تتغير باستمرار، خصوصًا في السنوات الأخيرة، حيث تحولنا من الحدود الثنائية بين دولتين إلى نظام حدودي عالمي يشمل التجارة غير القانونية أيضًا لأن المنطقة تتمتع بموقع جغرافي يسهل عبور البضائع غير المشروعة ومع ذلك، لم يتم دراسة هذه العلاقات بين الحدود بشكل كافٍ، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالاقتصادات غير القانونية مثل تجارة المخدرات والجريمة[2].

الحدود تتغير بشكل مستمر، لكن لا توجد دراسات كافية لفهم الروابط بين هذه الحدود أو كيف تؤثر التجارة غير القانونية عليها.

كما أن السياسات الحكومية والمؤسسات أصبحت صعبة ومرنة جدًا في بعض الأحيان، بينما الجريمة أصبحت أكثر مرونة وانتشارًا عبر هذه الحدود.

وتعتبر الحدود من أكثر النقاط حساسية للدول خاصة في زمن العولمة، لأنها تمثل الخط الفاصل بين قدرة الدولة على فرض النظام وبين تسلل الجرائم المنظمة من الخارج ومع أن الحدود هدفها حماية الدولة، إلا أنها أيضًا نقطة الضعف التي تستغلها شبكات الجريمة العابرة للدول.

[1]Fransisco Rojas,177.مرجع سابق ص

[2]BeatresZepeda, Fernando, Fransisco,El sistemafronterizo global en América Latina: unestadodelarte (Flascosede Guatemala, Flascosede Ecuador,2017),p14

ففي مناطق مثل أمريكا الوسطى والشمالية، نجد أن تهريب المخدرات، البشر، والأسلحة ينتقل بحرية من دولة لأخرى لأن الدول في تلك المنطقة، من كولومبيا وفنزويلا مرورًا بأمريكا الوسطى والمكسيك حتى الولايات المتحدة، غير قادرة على ضبط هذه الأنشطة بالكامل هذا أدى إلى أن تصبح السياسات الأمنية، خاصة تلك التي تتعلق بالحدود، شبيهة بالسياسات العسكرية أو الأمنية العليا، خصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر رغم أن الولايات المتحدة شددت على حدودها لمنع دخول إرهابيين، إلا أن هذا لم يمنع التهريب أو الأنشطة الإجرامية فالجريمة اليوم لا تعترف بالحدود الجغرافية فقط، بل أصبحت تستخدم التكنولوجيا الحديثة، مثل الإنترنت والتحويلات المالية السريعة على سبيل المثال، يتم تهريب المخدرات والبشر عبر الحدود بشكل عابر للحدود بفضل سهولة تدفقات الأموال على سبيل المثال، يتم إرسال مهاجر من السلفادور إلى لوس أنجلوس، ويتم الدفع له وفقًا لكل مرحلة من مراحل المرور، كما لو كان يتم تتبعها كما لو كانت طردًا بريديًا وعند وصوله إلى وجهته، يتم الدفع بالكامل، في ثوانٍ يحدث نفس الشيء تمامًا مع المخدرات[1].

لكن الجدير بالإشارة أن التكامل الاقتصادي والديمقراطية في أمريكا اللاتينية أَدَّيا إلى زيادة كبيرة في تدفقات التجارة إلى ومن المنطقة، مما جعل في بعض الأحيان من الصعب تحديد مرور السلع غير المشروعة يتفق معظم الخبراء أمثال كاثلين ليهوي (Kathleen LEAHY) على أن السلع غير المشروعة والمهاجرين غير الموثقين غالبًا ما يتم خلطهم مع التجارة القانونية باستخدام المعابر الحدودية الرسمية وموانئ الدخول بدلاً من المرور عبر الفراغات الفارغة بينهما وفقًا لإحصائيات الأمم المتحدة، فقد تضاعفت التجارة في البضائع في أمريكا اللاتينية أكثر من ثلاث مرات بين عامي 2000 و2014، مما زاد بشكل كبير من "الضوضاء" المشروعة التي يمكن أن تُخفي "الإشارة" التي تنتجها عمليات التهريب غير المشروعة.

[1]Marcelo Bergman, El negociodelcrimen:Elcrecimientodeldelito,losmercadosilegales y la violencia en América Latina,(siglo XXI Editores,2020)p72

الخريطة 01: خريطة أمريكا اللاتينية

المصدر : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/579364

ويمكن تفسير شكل شبكات التهريب التي تربط أمريكا اللاتينية بالعالم المتقدم من خلال التوزيع الجغرافي لعرض السلع والخدمات غير المشروعة إذ تبقى المخدرات الرئيسية المهربة ثابتة تتمثل في الكوكايين، والماريخوانا، والهيروين، والميثامفيتامين ولكن هذه المخدرات لا تزال تشكل الجزء الأكبر من تجارة المخدرات غبر الحدود مع تغييرات طفيفة في نسب الإنتاج من دولة إلى أخرى كان تدفق العمالة غير الموثقة إلى الولايات المتحدة من المنطقة يتم تهريبه تاريخياً من المكسيك ومع ذلك، توقف هذا التدفق إلى حد كبير وحتى انعكس، ليحل محله زيادة كبيرة في الاتجار بالبشر من أمريكا الوسطى بسبب مستويات العنف العالية في تلك المنطقة.

يستمر المورد الرئيسي للأسلحة غير المشروعة والأموال المتدفقة إلى أمريكا اللاتينية في كونه الولايات المتحدة، لكن هناك أيضًا دور لمنتجي الأسلحة الإقليميين والمستهلكين غير المشروعين للمخدرات مثل البرازيل[1].

[1]Harlod Trinkunas ,THE NETWORK Effect trafficking in illicit drugs,money,and people in Latin america,december 3/ 2015 04.04.2025 تم الإطلاع بتاريخ https://www.brookings.edu/articles/the-network-effect-trafficking-in-illicit-drugs-money-and-people-in-latin-america/?utm

وتعتبر بعض المناطق الحدودية بمنطقة أمريكا اللاتينية حيوية وخصبة لتهريب المخدرات وانتشار الجريمة المنظمة، بسبب التضاريس الوعرة وضعف الرقابة الأمنية من أبرز هذه المناطق: الحدود بين كولومبيا وفنزويلا، حيث تنشط جماعات مسلحة في تهريب المخدرات والأسلحة؛ والحدود الكولومبية الإكوادورية التي تُستخدم كممر لتهريب الكوكايين نحو الساحل؛ إضافة إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة، التي تشهد نشاطاً مكثفاً لكارتيلات المخدرات الكبرى كما تُعد المنطقة الثلاثية بين البرازيل وباراغواي والأرجنتين نقطة محورية للاتجار غير المشروع، إلى جانب منطقة الأمازون التي تشكل ملاذاً آمناً للمهربين بسبب صعوبة الوصول إليها.

تظل الولايات المتحدة أكبر سوق عالمي للمخدرات غير المشروعة، وأمريكا اللاتينية هي المصدر الجغرافي الأقرب للمخدرات غير المشروعة والمصدر الوحيد للكوكايين لكن ارتفاع معدلات استخدام المخدرات في أوروبا أدى إلى إنشاء شبكات تهريب جديدة تستخدم الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا كنقاط عبور وبما أن مهربي المخدرات يدفعون بشكل متزايد لمقدمي الخدمات الأمنية وغيرهم في دول العبور نقدًا غير مباشر (أي المخدرات)، فقد ارتفع استخدام المخدرات المحلي في تلك البلدان بشكل مستمر يُعتقد أن استهلاك الكوكايين للفرد في الأرجنتين والبرازيل يقترب من المستويات التي كانت تُرى سابقًا في الولايات المتحدة فقط وهذا يتفاقم مع نمو الطبقة الوسطى في أمريكا اللاتينية (التي تضاعف حجمها تقريبًا منذ عام 2000)، مما يعني زيادة في الطلب المحلي على جميع أنواع السلع الاستهلاكية، سواء المشروعة أو غير المشروعة، في جميع أنحاء المنطقة[1].

المطلب الثاني: الفساد وضعف مؤسسات الدولة

الفساد في أمريكا اللاتينية ليس مجرد تصرفات فردية خاطئة، بل هو جزء من مشكلة أكبر مرتبطة بنظام الحكم والمؤسسات الباحث "جونستون" يشير إلى أن فهم الفساد يحتاج إلى النظر إلى السياق: كيف تُمارس السلطة؟ ما مدى قوة أو ضعف الدولة؟ كيف تعمل المؤسسات؟

ويعرف جوزيف ناي (Joseph NYE) أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين الفساد بأنه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام (سواء كان انتخابيًا أو تعيينيًا)، من أجل تحقيق مكاسب خاصة، أو ينتهك القواعد التي تمنع ممارسة بعض أشكال النفوذ الخاص، بما في ذلك الرشوة، المحسوبية، والاستيلاء غير المشروع على المال العام".

[1] ***Ibidem***.

في مناطق كثيرة من أمريكا اللاتينية، نرى وضعًا معقدًا: عنف واسع، فقر، تطور اقتصادي سريع، لكن بمؤسسات ضعيفة في هذه الأوضاع، يظهر نوع من الفساد يسميه "فساد العشائر"، حيث يكون المواطنون بحاجة للحماية، وبالتالي يصبحون تابعين لشخصيات قوية توفر لهم تلك الحماية، غالبًا بطرق غير قانونية في هذه البيئة، تذوب الحدود بين الدولة، الجريمة، والسياسة، ويصعب التمييز بين ما هو قانوني وغير قانوني بسبب ضعف الدولة، تنشأ بيئات محفزة على الفساد، وتظهر منظمات إجرامية قوية تسيطر على مناطق بأكملها، ولا يقتصر دورها على الاستفادة من الوضع، بل تساهم أيضًا في استمراره[1].

-النفود الإجرامي في أمريكا اللاتينية/تداخل الجريمة والسياسة:

العلاقة بين المال والسياسة علاقة مستمرة وأساسية في الحياة السياسية، وتصبح أكثر وضوحًا أثناء الحملات الانتخابية لكنها ليست علاقة سهلة أو خالية من المشاكل، لأن وجود المال في السياسة يمكن أن يؤثر على نزاهة العملية الديمقراطية، ويؤدي إلى انحرافات في تمثيل الشعب، ويمسّ شفافية الانتخابات وعدالتها. الفكرة ليست أن المال في السياسة شيء سيئ بحد ذاته، بل أن المهم هو تنظيمه بطريقة عقلانية، ومراقبته، والكشف عن مصادره حتى يعرف المواطنون من يمول الحملات ومن يقف خلف السياسيين بهذه الطريقة يمكن للناس أن يحكموا بشكل أفضل على مصداقية السياسيين وأدائهم.

في أمريكا اللاتينية مثلًا، هناك نماذج متنوعة لتنظيم تمويل السياسة، وهذا بسبب اختلاف الأنظمة السياسية وطبيعة الانتخابات في كل بلد ومع ذلك، تعاني المنطقة من مشكلة متكررة: الفساد الناتج عن المال السياسي في كل مرة يحصل فيها فضيحة، تُسنّ قوانين جديدة، لكن سرعان ما تظهر طرق جديدة للفساد، فتحدث فضيحة جديدة، ثم قانون جديد، وهكذا ويزداد الأمر تعقيدًا مع دخول أطراف خطيرة مثل الجريمة المنظمة، التي تملك أموالًا طائلة تحاول من خلالها التأثير في السياسة لمصالحها لذلك، يصبح من الضروري وضع ضوابط قوية وشفافة لحماية الديمقراطية من هذه التدخلات[2].

تُعدّ الجريمة المنظمة أحد أبرز التحديات التي تواجه الديمقراطية وحكم القانون في أمريكا اللاتينية، حيث تسعى هذه الشبكات الإجرامية إلى بسط نفوذها داخل المؤسسات السياسية ويحدث ذلك غالبًا من خلال تقديم تمويل غير قانوني للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، مما يتيح لها شراء النفوذ والتأثير على صانعي القرار والمسؤولين في مختلف مستويات الدولة.

[1]LucíaDammert ،Ariel Ávila,"CrimenOrganizado y Política en América Latina », Friedrich-Ebert-Stiftung - FES (enero 2020) p5.

[2]Delia Ferreira Rubio,"Lossistemas de financiamientopolítico en América Latina : Principales Tendencias», Secretaría de AsuntosPolíticos de la Organización de los Estados Americanos (SAP/OEA),p.1.

في ندوة افتراضية نظمها برنامج سيادة القانون التابع لحوار الدول الأمريكية بالتعاون مع منظمة "الفكرة الدولية" (IDEA)، ناقش عدد من الخبراء هذا الخطر المتزايد وتناولوا الكيفية التي تؤثر بها الأموال المشبوهة على نزاهة العمليات الانتخابية، كما استعرضوا مجموعة من الحلول المقترحة، وعلى رأسها تعزيز آليات تتبع مصادر تمويل الحملات السياسية، وذلك من أجل الحد من تغلغل الجريمة المنظمة في النظام السياسي وتقوية مؤسسات الدولة.

خلال جلسة النقاش، أشارت جيانينا سيغنيني (Giannia SEGNINI)، وهي صحفية استقصائية وأستاذة في كلية الدراسات العليا للصحافة بجامعة كولومبيا، إلى أن التمويل غير المشروع لا يقتصر على التبرعات النقدية المباشرة، بل يشمل أيضًا توظيف شركات للتلاعب بالحملات الانتخابية من خلال نشر المعلومات المضللة واستهداف الناخبين بدقة عبر تقنيات "الميكروتارغتينغ" وأوضحت قائلة: "في كل دولة من دول أمريكا اللاتينية، تقوم هذه الجماعات بالتأثير على الرأي العام بتكاليف منخفضة من خلال مساهمات سرية وغير منظمة".

وأكد سانتياغو كوركويرا (Santiago CORCUERA)، رئيس الغرفة الوطنية الانتخابية في الأرجنتين، أن قضية التمويل غير المشروع هي مسألة ثقافية واجتماعية في آنٍ واحد، مشددًا على أهمية الصحافة الاستقصائية ودور المجتمع المدني الفاعل وقال: "من دون وجود مواطنين مطّلعين يطرحون الأسئلة حول مصادر تمويل الحملات، فإننا لا نرى سوى جزء من المشكلة".

من جهة أخرى شددت كارلا همفري (Carla HYMPHERY)، المستشارة الانتخابية ورئيسة لجنة الرقابة في المعهد الوطني الانتخابي في المكسيك، على ضرورة وضع معايير دولية لدعم الكشف المبكر عن التمويل غير المشروع وأضافت: "هذه الظاهرة تحدث في وقتٍ واحد في عدة دول، لذا نحن بحاجة إلى تواصل أكثر كفاءة وسرعة بين الدول".

أما أنطونيو بارا (Antonio PARRA)، مدير قسم التفتيش والرقابة في المجلس الانتخابي الوطني في كولومبيا، فقد استعرض الثغرات الموجودة في تشريعات تمويل الحملات الانتخابية في بلاده، مشيرًا إلى أنه رغم وجود آليات رقابة، إلا أن ضعف العقوبات وقلة الوعي تعيق تنفيذها وأوضح: "المرشحون بحاجة إلى تدريب على كيفية الإبلاغ الدقيق عن مصادر أموالهم، حتى يتسنى إجراء تدقيقات مالية في الوقت الفعلي"[1].

[1] Guzmán Pèrez, Sofía lopes,"Money and politics-tackling corruption and organized crime in Latin America and the Caribbean ",The dialogue 30-10-2024,https://thedialogue.org/analysis/money-in-politics-tackling-corruption-and-organized-crime-in-latin-america-and-the-caribbean تاريخ الإطلاع10-04-2025

وقد برر الواقع، العديد من المحطات التي برز فيها ضعف مؤسسات الدولة وفساد النخب الحاكمة بمنطقة أمريكا اللاتينية حيث أشار تشارلز داروين (Charles DARWIN) في كتاباته إلى تفشي الفساد في أمريكا اللاتينية، مبينًا تأثيره السلبي العميق على المبادئ الديمقراطية، إذ قال: "يمكن شراء ذمم معظم الموظفين العموميين فالمسؤول الأعلى في مكتب البريد كان يبيع أختامًا حكومية مزورة، بينما كان الحاكم ورئيس الوزراء يتعاونان بشكل علني لنهب أموال الدولة".

وقد عكست كتاباته خلال رحلاته انطباعًا بأن الفساد كان سمة خاصة بهذه المنطقة، وكأنه مرض مستفحل وفي الأدب اللاتيني الأمريكي، غالبًا ما يتم تناول الفساد كجزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، حيث يشكل محورًا متكررًا في أعمال العديد من الكتّاب البارزين، مثل خوسيه إرنانديس (Josè HERNANDEZ)، يوكليديسدا كونيا(Euclides da CUNHA) ، ماريو بارغاسيوسا (Mario VARGASLiosa)، كارمن نارانخو(Carmen NARNJO) ، وكارلوس فوينتيس (Carlos FUENTES)، دون أن تقتصر القائمة عليهم[1].

ومن أبرز قضايا الفساد التي شهدتها المنطقة،فضيحة "أوديبريشت"، التي تورطت فيها شركة الإنشاءات البرازيلية العملاقة برشوة مسؤولين حكوميين في أكثر من عشر دول مقابل عقود مشاريع ضخمة كما برزت قضايا فساد في فنزويلا مرتبطة بسوء إدارة شركة النفط الحكومية "PDVSA"، بالإضافة إلى اتهامات لرؤساء سابقين في دول مثل البرازيل، بيرو، وغواتيمالا بتلقي رشاوي واختلاس أموال عامة تعكس هذه الظواهر ضعف مؤسسات الرقابة وغياب الشفافية، مما أدى إلى هدم ثقة المواطنين في الحكومات وعرقلة جهود التنمية[2].

المطلب الثالث: الأسواق غير المشروعة

الاقتراب من موضوع الأسواق غير المشروعة ليس بالأمر السهل، لأنه يحيط به كثير من الغموض والصمت والتجاهل هذه الظاهرة يتم إنكارها من قِبل مختلف الفاعلين في المجتمع، كل لأسبابه الخاصة السياسيون يتفادون الاعتراف بوجود هذه الأسواق لأن مجرد الاعتراف بها يعني الإقرار بوجود خلل أو تقصير في دور الدولة، وهو ما لا يصبّ في مصلحتهم.

[1] Donna M.Glodstein,K.Drybread."The social life of corruption in Latin America ",Taylor &francis, 13-11-2018,https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14735784.2018.1531816#abstract تاريخ الإطلاع 10-04-2025

[2] ***Ibidem.***

أما الباحثون والأكاديميون، فعلى الرغم من اهتمامهم بتحليل الواقع، إلا أنهم غالباً ما يفتقرون إلى أدوات نظرية ومنهجية تسمح لهم بفهم وتعقّب هذه الظواهر المعقدة التي لا تخضع لقواعد السوق التقليدي أما الناس العاديون، فهم غالباً ما يتجنبون الحديث عن هذه المواضيع خوفاً من التعرض للأذى أو الانتقام، خاصة في بيئات تتحكم فيها قوى غير رسمية أو مافيوية كل هذه الأسباب تجعل من الاقتصاد غير المشروع واقعاً مُهمّشاً، بل وغير مرئي لا لأنه غير موجود، بل لأن المجتمع بكل مكوّناته يختار ألا يراه وإذا أردنا أن نبدأ بتغيير هذه الوضعية، فعلينا أولاً أن نفهم ما نعنيه حين نتحدث عن "الاقتصاد غير القانوني" من الضروري التمييز بينه وبين الاقتصاد غير الرسمي فالأول يتعلّق بأنشطة تُعدّ غير قانونية في جوهرها، كإنتاج أو توزيع المخدرات، أو تهريب السلاح، أو الاتجار بالبشر في حين أن الاقتصاد غير الرسمي قد يتضمّن خروقات للقانون، كعدم دفع الضرائب، لكنه لا يرتكز على نشاط ممنوع في ذاته.

-الإتجار بالمخدرات كقوة موازية للاقتصاد الرسمي:

تنشأ الأسواق غير القانونية عندما تكون هناك رغبة وطلب كبير على سلع أو خدمات ممنوعة، وذلك بسبب الأضرار الكبيرة التي تسببها للمجتمع ورغم أن هذه الأنشطة ممنوعة ويعاقب عليها القانون، إلا أن هناك أفرادًا أو مجموعات يتحدّون القوانين ويتجاوزون الرقابة الحكومية من أجل كسب الأموال من هذه التجارة، كما هو الحال في تجارة المخدرات.

ويمكن للدخل الذي تحققه هذه الأنشطة غير القانونية أن يأتي من أعمال إجرامية واضحة أو من أنشطة تبدو قانونية من الخارج لكنها في الحقيقة غير شرعية من بين كل هذه الأنشطة، يُعد الاتجار بالمخدرات الأكثر ربحًا وانتشارًا على المستوى العالمي، وهو ما يجعله المصدر المالي الرئيسي لأقوى الشبكات الإجرامية في العالم.

هذا النجاح المالي الكبير يمنح تلك العصابات نفوذًا ضخمًا، لا يقتصر على المال فقط، بل يمتد ليؤثر على السياسة والمجتمع والاقتصاد في الدول التي تنشط فيها لذلك، فهم طريقة عمل تجارة المخدرات يُعطينا صورة أوضح عن مدى قوة وتأثير الجريمة المنظمة في منطقتنا.

ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة عام 2005، فإن تجارة المخدرات كانت تدر حوالي 320 مليار دولار سنويًا، مما يجعلها النشاط الإجرامي الأعلى دخلًا على الإطلاق.

المبحث الثاني: دور التنظيمات والكاريتلات في الهيمنة على الاتجار بالمخدرات

سيتم في هذا المبحث التركيز على دور التنظيمات والكارتيلات في الهيمنة على نشاط الاتجار بالمخدرات في أمريكا اللاتينية، من خلال دراسة نماذج بارزة لهذه الشبكات الإجرامية سيتم التطرق أولًا إلى الكارتيلات الكولومبية التي مثّلت لعقود مركزًا عالميًا لإنتاج وتصدير الكوكايين ثم ننتقل إلى الكارتيلات المكسيكية التي سيطرت على طرق التهريب وساهمت في تصعيد العنف والجريمة المنظمة.

تُعدّ أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من أكثر مناطق العالم تضرراً من العنف القاتل الناتج عن الجريمة المنظمة، حيث تسجل أعلى معدلات القتل عالمياً ورغم التفاوت في أعداد الجرائم بين الدول والمناطق، فإن العنف المميت يبقى سمة دائمة في هذه المنطقة، مما يعكس أزمة أمنية وهيكلية عميقة يرجع هذا الوضع الخطير إلى وجود شبكة معقدة من الجماعات الإجرامية، تشمل عصابات تهريب المخدرات، المافيا، العصابات المسلحة والميليشيات تتفاعل هذه الكيانات فيما بينها بشكل متغير، فتتعاون أحياناً، وتتصارع في أحيان أخرى، في سبيل السيطرة على الأسواق غير القانونية، مثل تجارة المخدرات والأسلحة والبشر ويُعدّ هذا التنافس من أبرز المحفزات لاندلاع موجات من العنف المميت، خصوصاً عندما تسعى هذه الجماعات لحماية طرق التهريب أو السيطرة على مناطق النفوذ.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم مجموعة من العوامل الهيكلية والاجتماعية في تفاقم هذا النوع من العنف، من أبرزها ضعف سيادة القانون، وارتفاع نسب الإفلات من العقاب، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ارتفاع نسب البطالة، خاصة في صفوف الشباب كما أن اعتماد بعض الدول على تدخلات أمنية وعسكرية لمكافحة الجريمة، بدلاً من حلول تنموية واجتماعية، يؤدي أحياناً إلى تفاقم العنف بدلاً من الحد منه.

ولا يتوزع هذا العنف بشكل متساوٍ، بل تتركز أعنف الأشكال في مناطق معينة، مثل المدن الكبرى والمناطق الحدودية التي تشهد صراعات دموية بين العصابات الإجرامية كما أن السجون في هذه الدول، والتي تضم أعضاء من منظمات إجرامية مختلفة، تُعد بؤراً ساخنة لتفجّر العنف القاتل، نظراً للتنافس الداخلي بين النزلاء[1].

[1] United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2023: Homicide and Organized Crime in Latin America and the Caribbean (Vienna: UNODC, 2023) p.4.

المطلب الأول: الكارتيلات الكولمبية

تسيطر منظمات كولومبية على الجزء الأكبر من تجارة الكوكايين في العالم وتتميّز كولومبيا بكونها الدولة الوحيدة في أمريكا الجنوبية التي تطل على كل من المحيط الهادئ والبحر الكاريبي وتضاريسها الجبلية الوعرة، بسبب وجود جبال الأنديز التي تنقسم إلى أربع سلاسل، تجعل التنقّل داخل البلاد صعبًا، حيث يتركز معظم السكان في وديان ضيقة وأحواض جبلية بين تلك السلاسل ويعد تاريخ كولومبيا السياسي مليء بالصراعات، فقد شهدت خمس حروب أهلية، منها ثلاث في القرن التاسع عشر، واثنتان في القرن العشرين أبرزها كانت في عام 1948، عندما تم اغتيال عمدة العاصمة بوغوتا، وكان شخصية يسارية شعبية أدى اغتياله إلى موجة من العنف استمرت ثلاثة أيام، ثم تحوّلت إلى حرب أهلية استمرت عشر سنوات، عُرفت باسم "لا فيولينسيا"، أي "العنف" هذه الحرب كانت بين ملاك الأراضي الأغنياء والفلاحين الفقراء، وراح ضحيتها حوالي 300,000 شخص، معظمهم قُتلوا في عمليات انتقام، وليس في معارك عسكرية[1].

[1] Howard Abadinsky, Organized Crime, 11th ed. (Boston: Cengage Learning, 2016), p.159.

الخريطة 02: مناطق زراعة الكوكا في كولومبيا

المصدر : https://www.google.com/url?sa=i&url=https

بعد الحرب، تم الاتفاق بين الحزبين الرئيسيين في البلاد – الليبرالي والمحافظ – على تقاسم السلطة في محاولة لإنهاء العنف ولكن رغم هذا، لم تستقر الأوضاع، حيث ظهرت حركات متمردة ماركسية، وميليشيات يمينية، ما زالت تهدد الدولة إلى اليوم.

وفي ظل هذا العنف والتهميش، فقد الكثير من المواطنين الثقة في الحكومة والقانون لذلك، حتى من لا يخرق القانون بنفسه، قد لا يرى مشكلة في أن يخرقه الآخرون مهربو المخدرات استفادوا من هذا الوضع، حيث يعتبرون القانون والحكومة وحتى الجهود الدولية ضدهم – مثل التدخل الأمريكي – أدوات للطبقات الغنية أو للقوى الاستعمارية، التي لا يرون لها أي شرعية أخلاقية لهذا، لا تؤثر فيهم الدعوات الأخلاقية لوقف العنف، بل قد يحصلون على دعم شعبي في بعض المناطق[1].

في كولومبيا، يُعتبر تجّار المخدرات مثالًا واضحًا على فقدان الثقة في النظام السياسي والاقتصادي للبلاد. فعندما يشعر الناس أن القوانين والمؤسسات غير عادلة، حتى لو لم يخالفوا القانون بأنفسهم، فإنهم

[1] ***Ibidem.***

يصبحون أقل اعتراضًا على من يخالفه وهذا يعني أن مخالفة القانون تُصبح مبرّرة في نظر البعض، ليس فقط من أجل المال، بل لأنها تُعدّ شكلًا من أشكال التمرّد على نظام يرونه فاسدًا أو غير شرعي.

أما بالنسبة لتجار المخدرات، فهم لا يرون في القوانين أو في الشرطة أو حتى في منظمات مكافحة المخدرات أي سلطة أخلاقية تحقّ لهم إصدار الأوامر أو فرض القواعد بل يرونهم ممثلين لقوى خارجية أو للنخبة الغنية التي تهمّشهم ولهذا السبب، فإن الحديث معهم عن الأخلاق أو دعوات الحد من العنف لا يؤثّر فيهم، بل على العكس، يُنظر إليهم أحيانًا كأبطال أو مقاومين في بعض المجتمعات التي تعاني من التهميش.

ويُرافق هذا الواقع عنف مفرط وقاسٍ، حيث تحدث جرائم قتل مروّعة بأساليب سادية، ومن أشهرها "ربطة العنق الكولومبية"، وهي طريقة قتل بشعة يُذبح فيها الضحية من الحلق وتُسحب لسانه من الجرح ليبدو كربطة عنق[1].

1-كارتل ميديلين:

تُعد مدينة ميديلين رمزًا محوريًا في تاريخ تجارة المخدرات في كولومبيا، غير أن أهميتها لا تنبع من كونها مركزًا لإنتاج نبات الكوكا أو تصنيع الكوكايين، كما قد يُعتقد عادة فعلى الرغم من اكتشاف بعض المختبرات ضمن إقليم أنطيوكيا الذي تنتمي إليه المدينة، فإن الأنشطة الأساسية المرتبطة بزراعة الكوكا وتصنيع الكوكايين وتصديره تتركز في مناطق نائية من البلاد، مثل سفوح الأمازون، ووادي نهر ماغدالينا الأوسط، وسهول أورينوكو، وساحل الكاريبي.

الخريطة 03: تمركز مدينة ميديلين

المصدر : https://www.researchgate.net/figure/Map-of-Colombia-showing-location-of-Medellin_fig1_324683072

إن الدور المحوري لميديلين يكمن في كونها المقر الإداري والتخطيطي الأقدم، ولفترة طويلة الأهم، لشبكات تهريب المخدرات، وبخاصة لما يُعرف بـ"كارتل ميديلين" وقد أدت المدينة دور "العقل المدبر" الذي يشرف على سلسلة كاملة من العمليات، تمتد من زراعة الكوكا في جبال الأنديز البيروفية والبوليفية، وصولاً إلى التوزيع المباشر في الأسواق الأمريكية الشمالية خلال عقد الثمانينيات، كانت ميديلين مركزًا للقرارات الاستراتيجية المتعلقة بالنشاط العسكري للكارتل، ومصدرًا للبيانات العلنية التي كان يصدرها أعضاء "المرشحون للتسليم"، وهم أفراد مطلوبون من قبل السلطات الأمريكية ومع ذلك، يجادل الباحث دانيال بيكو (Daniel PÉCAUT) بأن استخدام مصطلح "مافيا" لوصف هذه الشبكات غير دقيق، نظرًا لغياب البنية التنظيمية الصارمة والرموز الطقسية وقواعد التضامن التي تميز المافيات الكلاسيكية فتنظيم تجارة المخدرات الكولومبية يتسم بالتجزئة، وبغياب التعاون بين المجموعات المختلفة، كما يتضح من النزاع المستمر بين

كارتل ميديلين وكارتل كالي كما أن النواة الصلبة لكل مجموعة تظل محدودة العدد، فيما تُفوَّض معظم المهام إلى وسطاء يتمتعون بقدر كبير من الاستقلالية.

ولا يخرج كارتل ميديلين عن هذا النمط من التنظيم، إذ تتسم علاقاته الداخلية والخارجية بالتوتر والمرونة، ما يجعل تسميته بـ"الكارتل" أمرًا مضللًا من الناحية التنظيمية وقد تفاقمت عملية التشظي داخل قطاع تهريب المخدرات خلال الصراع بين الكارتل والدولة الكولومبية في الفترة 1989–1990، خاصة بعد مقتل أحد أبرز قادته، غونزالو رودريغيز غاتشا(Gonzalo Rodriguez GACHA) ، وتكثيف العمليات الأمنية ضد باقي القادة وقد أتاح هذا السياق الأمني والسياسي نشوء طبقة جديدة من الفاعلين المتوسطين في السوق تُعرف بالتراكيتاس، والذين بات لهم حضور متزايد حتى داخل ميديلين نفسها.[1]

لقد عرف كارتل ميديين، بقيادة بابلو إسكوبار وبمشاركة فاعلة من عشيرة أوتشوا، نوعًا من التماسك الداخلي والتنظيم شبه الهرمي، رغم افتقاره إلى البنية المؤسسية الرسمية التي تميز المنظمات الإجرامية التقليدية ومع ذلك، فقد تبنّى الكارتل ممارسات وأساليب تُحاكي في جوهرها أسلوب عمل المافيا، ما يجعله نموذجًا فريدًا في تطور الجريمة المنظمة في أميركا اللاتينية يمكن تحديد أوجه الشبه بين كارتل ميديين والمنظمات المافيوية في عدد من الجوانب الجوهرية:

- طبيعة الأنشطة غير الشرعية وحجمها: شمل نطاق أنشطة الكارتل تهريب الكوكايين على نطاق عالمي، إضافة إلى الاتجار بالأسلحة والسلع المهربة، وهو ما مكّنه من بناء إمبراطورية مالية ضخمة؛
- الاختراق السياسي والمؤسسي: اعتمد الكارتل استراتيجية مدروسة لاختراق الدوائر السياسية والإدارية والاقتصادية، ما مكّنه من شراء النفوذ وضمان الحماية القانونية والاجتماعية؛
- العنف كأداة تنظيمية: استُخدم العنف بشكل منهجي ليس فقط لتصفية الخصوم، وإنما أيضًا لفرض النظام الداخلي وتأديب الأعضاء المنشقين، مما جعل الخوف عنصرًا جوهريًا في بنية الكارتل؛
- الهوية الإقليمية: تمسك الكارتل بهوية ميديين الإقليمية كعنصر تعبوي ومرجعي، مما ساهم في خلق نوع من "الشرعية الشعبية" لأنشطته داخل مناطق نفوذه؛

[1]Vincent Gouëset, "l'impact du narcotrafic à Médellin, cahier des Amériques Latines, 13, 1992 p.29.

●الروابط العائلية: لعبت العائلة دورًا محوريًا في البنية التنظيمية للكارتل، سواء من حيث الثقة أو توزيع المهام، كما هو ظاهر في حالة عشيرة أوتشوا، أو في العلاقة الشخصية بين إسكوبار وأقاربه.

تحولات الكارتل وصراعه مع الدولة: شهدت علاقة الكارتل بالدولة الكولومبية تحولات نوعية تُقسم إلى أربع مراحل رئيسية، تعكس تطور استراتيجيات الكارتل وأثرها على البنية السياسية والاجتماعية في البلاد، تتمثل فيما يلي؛

1. مرحلة التكوين (أواخر السبعينيات – 1984): تمثل هذه المرحلة الانتقال من اقتصاد الماريخوانا التقليدي إلى تجارة الكوكايين ذات الطابع العابر للحدود وقد تميزت هذه الفترة بتردد، وأحيانًا تواطؤ، النخب السياسية والاقتصادية في مواجهة هذا النشاط المتصاعد؛
2. مرحلة الذروة (1984 – 1989): تُعد هذه الفترة ذروة قوة الكارتل، حيث مارست قياداته نفوذًا غير مسبوق على الحياة العامة، مستغلين ضعف الدولة وغياب الردع تجلت هذه القوة في تحديهم العلني للدولة وارتكابهم جرائم سياسية كبرى، مثل اغتيال وزير العدل رودريغو لارا بونيا (Rodrigo Lara BONILLA)، والمرشح الرئاسي لويس كارلوس غالان وقد ترافقت هذه المرحلة مع بداية التحول الدولي، خاصة مع تسليم بعض القيادات إلى الولايات المتحدة، ما شكل بداية الانحدار التدريجي للكارتل؛
3. الحرب المفتوحة بين الكارتل والدولة وتبدأ باغتيال المرشح الرئاسي لويس كارلوس غالان في أغسطس 1989، والذي كان رمزًا لمقاومة الكارتلات هذا الحدث مثّل إعلان حرب مفتوحة من قبل كارتل ميديلين على الدولة وعلى الرغم من أن هذه الحرب خلّفت خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، إلا أنها كشفت أيضًا عن نقاط الضعف البنيوية داخل شبكات المخدرات، التي كانت تُصوَّر على أنها لا تُقهَر ومن خلال هذه المواجهات، بدأت الصورة الأسطورية عن "القباطنة" تنهار تدريجيًا، مما أعاد شيئًا من الثقة في قدرة الدولة على المواجهة؛
4. تحوّل في المزاج العام والدولة مع النجاحات النسبية التي حققتها الدولة، مثل تصفية رودريغيز غانتشا، أحد أبرز زعماء الكارتل، حصل تحوّل في الرأي العام لصالح الحكومة هذه الانتصارات، وإن كانت محدودة، أعادت للدولة هيبتها وللرأي العام شعورًا بالأمل، وهو ما يشير إلى أهمية الرمزية في الصراعات الاجتماعية والسياسية فليس الانتصار العسكري وحده هو ما يصنع الفرق، بل الانتصار في معركة الرموز والمعنويات.

ومع تولي الرئيس سيزار غافيريا (GAVIRIA Cezar) الحكم في أوت 1990، بدأت مرحلة جديدة تتسم بمحاولة التهدئة، وذلك نتيجة استنزاف كلا الطرفين ورفض شعبي متزايد لاستمرار الحرب الرأي العام، المتعب من العنف، أصبح يرى أن كلًا من الدولة والكارتيلات يتحملان المسؤولية، ما خلق ضغطًا سياسيًا وشعبيًا نحو التفاوض استجابت الكارتيلات عبر تسليم قادتها أنفسهم، وهو ما يمكن تفسيره كتعبير عن توازن الردع، حيث لا أحد يستطيع حسم الصراع بشكل نهائي ومع ذلك، فإن انتهاء العمليات الإرهابية لا يعني عودة الاستقرار الكامل، بل يكشف عن تعقيد المرحلة الانتقالية من العنف إلى السلم[1].

2-كارتل كالي :

خلال فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، كانت كولومبيا تعيش على وقع صعود قوى إجرامية ضخمة تهيمن على تجارة الكوكايين العالمية وبعد تراجع كارتل ميديلين إثر مقتل قائده الشهير بابلو إسكوبار سنة 1993، برز كارتل كالي كأكبر وأقوى كيان إجرامي في البلاد، بل وربما في العالم، في مجال تهريب المخدرات.

•النشأة والخلفية الاجتماعية:

نشأ كارتل كالي في مدينة كالي، الواقعة جنوب ميديلين، والتي تعد مركزًا ثقافيًا وتكنولوجيًا مهمًا في كولومبيا، لا سيما في مجال الطباعة والنشر، لكنها اشتهرت أيضًا بتقنيات التزوير، خاصة للعملة الأمريكية وقد تأسس الكارتل من قبل الأخوين غيلبرتو وميغيل رودريغيز أوريخويلا (Gilberto and MIGUEL Gilberto ORJUELO) وصديقهما منذ الطفولة خوسيه سانتاكروزلون(JosèsantacruzLONDO) ، الذين ترعرعوا في أحد أحياء كالي الفقيرة منذ سن المراهقة، شاركوا في أنشطة إجرامية شملت عمليات اختطاف استُخدمت أموالها (حوالي 75 ألف دولار) للانخراط في تجارة المخدرات في سبعينيات القرن الماضي على عكس بابلو إسكوبارالذي كان يعيش حياة صاخبة مفعمة بالترف ، تبنى قادة كارتل كالي أسلوبًا أكثر تحفظًا وتمويهًا، حيث كانت فلسفتهم تقوم على "شراء كولومبيا بدلًا من ترويعها" امتلكوا مؤسسات قانونية، مثل البنوك، وسلسلة صيدليات وطنية (استُخدمت لاستيراد مواد كيميائية لتصنيع الكوكايين)، بالإضافة إلى محطات تلفزيونية وفريق كرة قدم مرموق تلقى أبناء غيلبرتو تعليمهم في جامعات أمريكية وأوروبية، فيما أنشأ سانتاكروز نسخة مقلدة لنادٍ اجتماعي رفض عضويته، ليؤكد بذلك مكانته الاجتماعية[2].

[1]Ibid, 30.

[2] Howard Abadinsky, Organized Crime, 11th ed. (Boston: Cengage Learning, 2016), p.171.

•الهيكل التنظيمي:

تم تنظيم الكارتل على نمط هرمي صارم، يشدد على الانضباط والولاء استخدم قادته نموذجًا إداريًا مشابهًا للشركات الكبرى، حيث كان هناك مدير تنفيذي عام، تحت إدارته مدراء تنفيذيون مختصون في مجالات مثل الاستحواذ، الإنتاج، النقل، التوزيع، التمويل، والتنفيذ الأمني.

كما اعتمد الكارتل نظام الخلايا (Cells)، بحيث تعمل كل خلية بشكل شبه مستقل عن الأخرى، بقيادة مدير مسؤول عنها كانت هذه الخلايا تستخدم في توزيع الكوكايين بالجملة، خاصة في الولايات المتحدة، حيث تمركزت العمليات في حي إلمهورست–جاكسون هايتس بمدينة كوينز – نيويورك، المعروف باسم "كولومبيا الصغيرة" لكثافة وجود الكولومبيين فيه وقد مكّنهم هذا الحي من التمويه والتحكم في تحويل الأموال من خلال وكالات السفر وخدمات الحوالات المالية[1].

كان للكارتل أيضاً فروع خارجية متعددة، ومدراء إقليميين يرفعون تقارير دورية إلى قادة كالي حصل الموظفون على مكافآت وعطلات منتظمة، وكانوا يتلقون تعليمات صارمة بالحفاظ على صورة منخفضة في الولايات المتحدة لتفادي الانتباه الأمني وفي حال تورط أحدهم في شبهات أو مراقبة، كان يتم نقله إلى مدينة أخرى فورًا.

ورغم أن الكارتل اشتهر بتفضيله الرشوة على العنف، إلا أن الجانب الأمني لم يكن غائبًا عنه ففي عام 1991، شنّ كبير منفذي الكارتل المعروف بـ"العقرب" حملة عنف شرسة ضد النقابيين والمتعاطفين مع حركات التمرد، شملت تعذيب وقتل أكثر من 100 شخص، غالبًا باستخدام مناشير كهربائية، وذلك ضمن مساعيه لترسيخ مكانة الكارتل في الأرياف الكولومبية.[2]

يعتمد كارتل كالي على استيراد "قاعدة الكوكايين" من دولتي بيرو وبوليفيا، وهي المواد الأولية المستخلصة من أوراق نبات الكوكا وتُنقل هذه القاعدة إلى كولومبيا بواسطة طائرات صغيرة ذات محركين، حيث تُحوَّل في مختبرات سرية إلى كوكايين هيدروكلوريد (HCl)، وهو الشكل النهائي القابل للاستهلاك وتتموضع هذه المختبرات غالبًا في المناطق النائية من كولومبيا، مثل السهول الشاسعة والغابات الكثيفة، لتقليل احتمالات الكشف من قبل السلطات وتشير تقارير استراتيجية مراقبة المخدرات الدولية لعام 1994

[1] ***Ibidem.***

[2] U.S Department of Justice, National Criminal Justice, Understanding, The Cali Cartel: The New king of Cocaine, November 1994, p.9.

إلى أن القدرة القصوى العالمية لإنتاج الكوكايين في عام 1993 تراوحت بين 770 و805 أطنان مترية، وقد استأثر كارتل كالي بغالبية هذا الإنتاج، ما يبرز مركزية دوره في هذه السوق غير المشروعة.

كما تُدار بعض المختبرات التابعة للكارتل وفق نماذج شبه صناعية، إذ تستخدم منشآت واسعة النطاق يعمل فيها أكثر من عشرين عاملًا، وتنتج أسبوعيًا ما يزيد على 250 كيلوغرامًا من الكوكايين ويعكس ذلك قدرة تنظيمية وتمويلية متقدمة، تجعل من هذه المنشآت أشبه بمصانع مكتملة الأركان تابعة للاقتصاد غير الرسمي[1].

•وسائل التهريب والتوزيع:

يعتمد الكارتل على شبكة معقدة من وسائل التهريب متعددة الوسائط، تشمل النقل الجوي والبري والبحري ومن أبرز أساليب التهريب البحري استخدام الحاويات التجارية المشروعة لشحن الكوكايين، حيث يتم إخفاء المخدرات داخل الجدران المزدوجة أو القيعان الزائفة لتلك الحاويات كما يُدمج الكوكايين أحيانًا مع البضائع القابلة للتلف مثل المأكولات البحرية، والخضروات المجمدة، والزهور، ما يجعل اكتشافه أكثر صعوبة.

وتُستخدم أيضًا طائرات نفاثة تجارية وخاصة، مشابهة لطراز "أيروسباشيالكارفيل"، لتهريب الكميات الكبيرة إلى وجهات مختلفة، لا سيما إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

•الانحدار والسقوط:

رغم قوة التنظيم، كانت الحاجة إلى اتصالات هاتفية دائمة تمثل نقطة ضعف كبيرة، لأن كارتل كالي كأي منظمة كبيرة ومعقدة يعتمد على الاتصالات الهاتفية المستمرة بين أفراده وفروعه الداخلية والخارجية لإدارة عمليات التهريب والتوزيع وغسيل الأموال لكن هذا الاعتماد على الهواتف خلق ثغرة أمنية خطيرة، لأن السلطات الأمريكية والكولومبية استطاعت التنصت على المكالمات، وجمع الأدلة ضدهم من خلال المحادثات الهاتفية التي تم تسجيلها، مما سهل عملية الملاحقة القضائية ففي عام 1991، وُجهت لائحة اتهام ضد الأخوين أوريخويلا و42 آخرين في الولايات المتحدة، بتهمة غسل 65 مليون دولار سنويًا من عوائد المخدرات وفي عام 1995، تم القبض على غيلبرتو في غرفة سرية داخل منزل فاخر بكالي، وتبعه اعتقال ميغيل بعد شهرين اعترف الشقيقان بتورطهما في تهريب المخدرات، ووافقا على تسليم أصول بقيمة 2.1 مليار دولار مقابل تخفيف الأحكام، فحُكم على غيلبرتو بالسجن 10 سنوات وميغيل بـ 9سنوات لكن

[1] *Ibidem.*

بعد سنوات من المتابعة، تم تسليمهما إلى الولايات المتحدة في 2004 و2005، وفي عام 2006 صدر بحقهما حكم بالسجن لمدة 30 عامًا.

ورغم تلك الضربات، ظلت جذور الكارتل وعقليته حاضرة ففي عام 2006، قُتل فريق من القوات الخاصة الكولومبية في كمين نُصب له قرب منشأة نفسية يُشتبه في استخدامها كمركز لتجارة المخدرات، وتبين لاحقًا أن الجناة كانوا جنودًا من لواء جبلي في الجيش الكولومبي، في إشارة إلى استمرار اختراق الفساد لأجهزة الدولة[1].

المطلب الثاني: الكارتيلات المكسيكية

الخريطة 04: خريطة سياسية للمكسيك

المصدر: https://ar.maps-mexico-city.com/

تُعد المكسيك اليوم أحد أبرز الفاعلين العالميين في مجال إنتاج وتوزيع المخدرات، حيث لم تعد فقط معبرًا لمرور المواد غير المشروعة، بل أصبحت أيضًا من أهم الدول المنتجة لها هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة سلسلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية التي ساهمت في تعزيز مكانة المكسيك داخل الشبكة العالمية للإجرام المنظم وفقًا لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDC)، إذ تحتل المكسيك المرتبة الثالثة عالميًا في إنتاج الهيروين والأفيون بعد أفغانستان

[1] *Ibid, 11.*

وميانمار، كما أنها تأتي مباشرة بعد الباراغواي كأكبر منتج للماريخوانا في القارة الأمريكية ولقد شهدت زراعة الخشخاش في المكسيك نموًا مستمرًا خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، حيث وصلت المساحات المزروعة إلى ما يقارب 20,000 هكتار بحلول عام 2009، في وقت تطورت فيه إمكانيات تصنيع الهيروين داخل المختبرات المحلية التي تُشرف عليها منظمات إجرامية متنوعة في السياق نفسه، ارتفعت معدلات إنتاج الماريخوانا إلى أعلى مستوياتها منذ بداية التسعينيات، إذ بلغت المساحات المزروعة نحو 12,000 هكتار وإلى جانب هذه الزراعات التقليدية، بدأت المكسيك تحتل موقعًا متقدمًا في إنتاج المخدرات الاصطناعية، وعلى رأسها الميثامفيتامين، وهي مادة ذات تأثير نفسي قوي، ازدادت شعبيتها في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة[1].

إلا أن دور المكسيك لا يقتصر على الإنتاج فقط، بل إنها تشكل محورًا رئيسيًا في عملية التوزيع الدولية، خاصة فيما يتعلق بعبور الكوكايين القادم من دول أمريكا الجنوبية والمتجه إلى السوق الأمريكية الشمالية وقد أفضى هذا الموقع الاستراتيجي إلى نشوب صراع عنيف بين الكارتيلات المتنافسة، أسفر عن حالة من العنف الممنهج الذي أوقع عشرات الآلاف من القتلى، حتى باتت بعض المدن المكسيكية مثل تيخوانا وسيودادخواريز تُسجّل معدلات عنف تفوق ما يُرصد في مدن تشهد نزاعات مسلحة ككابول أو بغداد.

وإذا كانت هذه الظاهرة تبدو للوهلة الأولى محلية أو إقليمية، فإن آثارها بدأت تتجاوز حدود المكسيك لتصل إلى أوروبا فالقارة الأوروبية، التي كانت تقليديًا أقل استهلاكًا للكوكايين مقارنة بالولايات المتحدة، أصبحت الآن من الأسواق الواعدة بالنسبة لشبكات التهريب، نظراً لتنامي الطلب واتساع شبكات التوزيع وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أوروبا مرشحة لتجاوز الولايات المتحدة كأكبر سوق للكوكايين خلال السنوات القادمة، وهو ما جعل الكارتلات المكسيكية تتجه إلى محاولة ترسيخ وجودها داخل القارة العجوز[2].

1-كارتل سينالوا:

يُعتبر كارتل سينالوا مثالًا بارزًا على كيفية تطور المنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى كيانات شبه سياسية، قادرة على منافسة الدولة من حيث السيطرة والنفوذ، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف مؤسساتي وفساد مزمن انطلاقًا من جذور زراعية في ولاية سينالوا، استغل الكارتل التاريخ الطويل لزراعة الخشخاش التي دعمتها الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، ليعيد توظيف هذه البنية الاقتصادية الزراعية في خدمة اقتصاد غير شرعي يعتمد على تهريب المخدرات إلى الأسواق الأمريكية هذا الامتداد

[1]Jean-Charles Olvera& Michel Gandilhon, Les Cartels Mexicains : de l'Amérique latine à l'Europe, 3, 2012 p.2.
[2]***Ibidem.***

من الاقتصاد المحلي إلى السوق العالمية يضع كارتل سينالوا في موقع يتجاوز حدود الدولة القومية، ويمنحه قوة تفاوضية غير مباشرة أمام أجهزة الدولة.

وفي هذا السياق، فإن ما يعزز هذا النفوذ ليس فقط القوة الاقتصادية والعسكرية للكارتل، وإنما قدرته على اختراق مؤسسات الدولة السيادية، مما يقوّض من شرعيتها.

ومن أبرز مظاهر تغلغل الكارتل داخل مؤسسات الدولة هو الاختراق العلني لأجهزة الأمن والقضاء، كما يتجلى في حالة كولياكان، حيث تم اعتقال كامل جهاز الشرطة في المدينة، وكذلك مسؤولي مكافحة المخدرات المتورطين في تسريب المعلومات مقابل رشاوي شهرية هذا التواطؤ لا يعبّر فقط عن فساد إداري، بل يشير إلى تآكل سيادة الدولة، بحيث تصبح المؤسسات الأمنية أداة في يد التنظيمات الإجرامية وهنا تبرز إشكالية مركزية في العلوم السياسية، عندما تفقد الدولة احتكارها للسلطة والعنف المشروع، فإن الفاعلين غير الرسميين—كالكارتيلات—يملأون هذا الفراغ، وغالبًا ما يقدمون الحماية والخدمات الاجتماعية بشكل غير رسمي في المجتمعات المهمشة.

ومن هنا، تنشأ علاقة معقدة بين التنظيمات الإجرامية والمجتمع المحلي، علاقة تقوم على التبادل النفعي وتؤسس لنوع من الشرعية البديلة، كما يتجلى في تجربة كارتل سينالوا في المناطق الريفية[1].

يتمتع كارتل سينالوا، ولا سيما زعيمه خواكينغوزمانلويرا (Joaquin Guzman LOERA) الملقب "بأل تشابو"، بنوع من الشرعية المحلية، خاصة في مسقط رأسه باديراغواتو هذه الشرعية تُبنى على مزيج من الخوف والاحترام، حيث يرى السكان المحليون في الكارتل مصدرًا للرزق والحماية أكثر مما يرونه تهديدًا، إن هذا النوع من الشرعية غير الرسمية يُذكرنا بمفاهيم "الدولة داخل الدولة"، حيث يتمكن الفاعلون غير الحكوميين من ملئ الفراغات التي تتركها الدولة، سواء من خلال الإنفاق على البنية التحتية، أو دعم المجتمعات عبر الحماية من الحملات الأمنية، أو حتى تقديم خدمات طبية وتعليمية في بعض الحالات هذا التعايش بين السكان والكارتل يعكس تشابك الاقتصاد السياسي المحلي مع الأنشطة غير الشرعية لكن هذه العلاقة لا تنفصل عن السياق الدولي، إذ إن عمل الكارتل لا يقتصر على المستوى المحلي، بل يمتد ليشكل شبكة عابرة للحدود تؤثر وتتأثر بالعلاقات بين الدول، وخصوصًا بين المكسيك والولايات المتحدة.

حيث لا يمكن فهم صعود كارتل سينالوا دون الإشارة إلى البُعد الدولي للعلاقات بين المكسيك والولايات المتحدة فحجم التهريب والطلب المرتفع على المخدرات في السوق الأمريكية، بالإضافة إلى ضعف الرقابة على الحدود، يشكلان عنصرين أساسيين في استمرار هذه الشبكات في المقابل، تسعى الوكالات الأمريكية،

[1]Howard Abadinsky, Organized Crime, 11th ed. (Boston: Cengage Learning, 2016), p.180.

مثل إدارة مكافحة المخدرات (DEA)، إلى فرض ضغوط دبلوماسية وقانونية على الحكومة المكسيكية، كما يظهر في حالات ملاحقة غوزمان وتقديم المكافآت الضخمة للقبض عليه ومع ذلك، فإن هذه الضغوط كثيرًا ما تصطدم بواقع سياسي داخلي يتسم بالتواطؤ والانقسام، ما يجعل الحرب على المخدرات أشبه بصراع توازنات داخلية ودولية أكثر من كونها حملة أمنية مجردة[1].

وهنا تتضح الحاجة إلى مراجعة شاملة للسياسات المعتمدة، فالمواجهة الأمنية وحدها لم تُظهر فعالية دائمة، مما يستدعي إعادة التفكير في المقاربات المعتمدة.

تُظهر تجربة كارتل سينالوا محدودية السياسات الأمنية الأحادية، إذ أن اعتقال زعماء التنظيمات، أو حتى مواجهتهم عسكريًا، لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار الكارتل أو اختفاء الشبكات غير الشرعية بل على العكس، يمكن أن تنتج هذه الحملات فراغًا يُملأ بسرعة من قبل جهات منافسة أو من داخل الكارتل نفسه من هنا، تبرز ضرورة تبني مقاربات متعددة الأبعاد تعالج الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة، كالفقر، وغياب العدالة الاجتماعية، وتوزيع السلطة، وإصلاح مؤسسات الدولة، إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة تدفقات الأموال والسلاح[2].

2- كارتل تيخوانا:

يُعرف أيضًا بـ"كارتل أريلانو فيليكس"، يُعد أحد أبرز التنظيمات الإجرامية التي نشأت في المكسيك منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وتحديدًا في عام 1989 يتمركز نشاط هذا الكارتل في مدينة تيخوانا الواقعة في ولاية باخا كاليفورنيا، وهي منطقة استراتيجية على الحدود المكسيكية–الأمريكية، مما يوفر له موقعًا جغرافيًا مثاليًا لتسهيل عمليات تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة، التي تُعد السوق الرئيسة للمخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية.

وتأسس هذا الكارتل ضمن إطار بنية عائلية تقليدية لعائلة أريلانو فيليكس (Arellano FÉLIX)، التي تضم سبعة إخوة وأربع أخوات، وقد تمكنوا من تشكيل شبكة معقدة تُعنى بإدارة الأنشطة الإجرامية مثل غسيل الأموال، وتهريب الأسلحة والمخدرات، واختراق مؤسسات الدولة من خلال الفساد والإفساد الممنهج لرجال الأمن والمسؤولين هذا النمط من التنظيم العائلي يُعزز تماسك الكارتل، ويمنحه درجة من الاستقرار المؤسسي الداخلي رغم الضربات الأمنية المتكررة التي يتعرض لها[3].

---

[1]Ibid. p.181.

[2]Ibid. p.182.

[3]Luis Enrique MontenegroRinco& Paola Andrea DuránEstupiñán, "Lucha contra el narcotráfico : transferencia de unaexperiencia, Criminalidad, (50),(2), décembre 2008, p.60.

ولم يعتمد الكارتل على العنف فقط، بل استخدم أيضًا أدوات الفساد على نطاق واسع ففي عام 1998، تم القبض على اثنين من أعضاء وحدة مكسيكية نخبوية لمكافحة المخدرات كانوا يعملون سرًا، بعد أن تبين أنهم يعملون لصالح كارتل تيخوانا كما يُعتقد أن الشرطة المكسيكية زودت الكارتل بمركبات مسروقة بشكل منتظم، في حين وفر بعض عناصر الجيش أسلحة هجومية ورشاشات آلية وبواسطة وسطاء، كان الإخوة يقدمون الرشوى إلى السياسيين ورجال الأعمال الذين يواجهون صعوبات مالية.[1]

على المستوى الجيوسياسي، تشكل كارتلات المخدرات المكسيكية، ومنها كارتل أريلانو فيليكس، تهديدًا مركبًا للأمن القومي في المكسيك، كما تمثل تحديًا مباشرًا لسيادة الدولة ومؤسساتها، خصوصًا في المناطق الحدودية التي تتحول إلى مناطق "شبه خارجة عن القانون" كما أن نشاط هذه الكارتلات له تأثير عابر للحدود يتطلب تعاونًا دوليًا، خاصة مع الولايات المتحدة، في إطار ما يُعرف بـ «الحرب على المخدرات".

والصراع المستمر بين كارتل أريلانو فيليكس وكارتلات أخرى مثل كارتل سينالوا وكارتل خواريز يسلط الضوء على تنافسية غير تقليدية بين فاعلين غير دولتيين على موارد وساحات النفوذ، وهو ما يُنتج موجات عنف متكررة تسقط ضحايا من المدنيين العزل، وتزيد من هشاشة المجتمعات المحلية ويمثل هذا التنافس نموذجًا لما يسميه بعض منظري العلاقات الدولية بـ"اللااستقرار الأمني الناتج عن تعدد الفواعل المسلحة"، حيث لا تكون الدولة الفاعل الوحيد في المجال الأمني.

بعد ذلك في عام 2002، اعتُقل 22 عضوًا من المنظمة في ولايات أمريكية متعددة، في حين أوقفت السلطات المكسيكية أكثر من 2000 عضو آخرين، ما سمح لكارتل سينالوا بقيادة إيسمايل "مايو" زامبادا بتوسيع نفوذه في منطقة تيخوانا. وفي عام 2003، اعتُقل 240 عضوًا من تنظيم زامبادا، وصودرت 13 طنًا من الكوكايين و8.3 ملايين دولار نقدًا وفي عام 2008، تم القبض على آخر إخوة أريلانو–فيليكس المطلوبين، إدواردو، من قبل الشرطة الاتحادية المكسيكية بعد اشتباك مسلح استمر ثلاث ساعات في تيخوانا يُذكر أن قادة كارتل تتيخوانا والخليج استمروا في إدارة عملياتهم من داخل السجون وفي عام 2005، تدخلت الحكومة المكسيكية بقوة من خلال إرسال 750 من الجنود وعناصر الشرطة الاتحادية لاستعادة

[1]Howard Abadinsky, Organized Crime, 11th ed. (Boston: Cengage Learning, 2016), p.183.

السيطرة على سجن شديد الحراسة، بعد اكتشاف تحالف بين زعماء الكارتلين داخل السجن واستخدامهم للرشاوى والتهديدات لكسب ولاء الحراس[1].

3-تفكك كارتيلات المخدرات في المكسيك: مقاربة سياسية وجيوسياسية:

لقد أدت الحرب الشاملة التي أعلنها الرئيس فيليبي كالدريون (Filipe CALDERON) ضد تهريب المخدرات في عام 2006 إلى تغيّر جذري في خريطة الجريمة المنظمة في البلاد فعلى الرغم من أن الهدف المعلن كان القضاء على الكارتلات الكبرى، إلا أن النتيجة غير المقصودة تمثلت في تفتيت تلك التنظيمات إلى خلايا ومجموعات أصغر، أقل مركزية، وأكثر قدرة على التكيّف مع الضغوط الأمنية[2].

وعليه، فإن عدد الكارتيلات ارتفع من ست تنظيمات رئيسية في عام 2006 إلى ستة عشرة منظمة بحلول عام 2012، ما يعكس دينامية تفكك وتشظٍّ متسارع[3].

ومن الناحية النظرية، يُمكن ربط هذا التطور بما يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ «أثر التوازن السلبي"، حيث تؤدي محاولات تفكيك الفاعلين غير الحكوميين عبر القوة العسكرية إلى تعزيز لا مركزيتهم بدلاً من القضاء عليهم ويؤكد هذا التحليل ما طرحه تيد غالن كاربنتر (Galen CARPENTER)، حين أشار إلى أن الصراع بين كارتل الخليج وتنظيمه المسلح السابق "لوس زيتاس"، الذي انشق وأصبح منافسًا شرسًا، يعكس تحوّلاً في موازين القوى داخل عالم الجريمة المنظمة، نتيجة الضغوط الحكومية والعسكرية.

وفي السياق ذاته، يعزز الأكاديمي بروس باغلي(Brus BAGLEY) هذه المقاربة من خلال طرحه لمفهوم "تأثير الصرصور"، الذي يصف كيف يؤدي الضغط الأمني في منطقة ما إلى انتقال الفاعلين الإجراميين إلى مناطق أكثر هشاشة، سواء داخل الدولة أو عبر الحدود، في ظاهرة يمكن ربطها أيضًا بما يُعرف بـ"تأثير البالون"، حيث لا يتم القضاء على الظاهرة بل يُعاد توزيعها جغرافيًا ومن هذا المنظور، فإن الحرب على المخدرات لم تؤدِّ إلى اجتثاث البنية التحتية للكارتلات، بل دفعتها إلى التوسع في مناطق جديدة، وخلق تهديدات أمنية في مناطق كانت سابقًا مستقرة نسبيًا.

على المستوى الإقليمي، تُظهر التجربة المكسيكية تشابهًا كبيرًا مع الحالة الكولومبية في التسعينات من القرن الماضي، حين نجحت الحكومة، بدعم مباشر من الولايات المتحدة، في تفكيك الكارتيلات الكبرى

[1] Luis Enrique Montenegro Rinco& Paola Andrea Durán Estupiñán, "Lucha contra elnarcotráfico: transferencia de una experiencia, Criminalidad,p.61.
[2]Jonthan Daniel Rosen& Roberto ZepedaMartínez, "La guerra contra el narcotráfico en México : unaguerraperdida, Reflixiones, (94),(1), (2015), p.8.
[3]***Ibidem.***

مثل كارتل ميديلين وكالي، لكن النتيجة كانت ظهور مجموعات صغيرة أشد شراسة، وأكثر مرونة وهو ما يطرح إشكالية هيكلية في مقاربة الأمن الإقليمي، حيث أن تفكيك شبكات الجريمة لا يُقابل دائمًا بتعزيز بناء الدولة، بل قد يُفاقم من التحديات الأمنية إذا لم يكن مصحوبًا بإصلاحات مؤسسية وهيكلية شاملة[1].

المطلب الثالث: الإنتاج والتمرد في البيرو

الخريطة 05: خريطة سياسية للبيرو

المصدر : https://www.infoplease.com/atlas/south-america/peru-map

تُعدّ بيرو نموذجًا معقّدًا ضمن منظومة الحرب العالمية على المخدرات، حيث شكّلت تاريخيًا بُؤرة استراتيجية في زراعة نبات الكوكا، المادة الخام الأساسية لإنتاج الكوكايين هذا الامتداد التاريخي لنشاط الزراعة غير المشروعة والتجارة المرتبطة بها، جعل من بيرو أحد الأركان الثلاثة الأساسية في خارطة إنتاج الكوكا عالميًا، إلى جانب كل من بوليفيا وكولومبيا خلال ثمانينيات القرن العشرين، وفي ظل تصاعد الخطاب الأخلاقي الأمريكي المرتبط بـ"أزمة الكراك"، تبوأت بيرو المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج الكوكا، مما أسهم في تركيز الاهتمام الدولي عليها بوصفها ساحة مركزية في المواجهة مع الاقتصاد غير المشروع العابر للحدود.

[1] Ibid, 9

وتحت تأثير مزيج من الضغوط والدعم القادم من واشنطن، تبنّت الحكومات البيروفية المتعاقبة استراتيجيات استهدفت الحد من زراعة الكوكا، وهو ما ترتب عليه تحولات بنيوية في خارطة الإنتاج الإقليمي، وأفضى إلى انتقال مركز الثقل نحو كولومبيا[1].

ففي الفترة الممتدة من عام 1993 إلى عام 1999، شهدت بيرو انخفاضًا حادًا في المساحات المزروعة بنبات الكوكا، حيث تراجعت المساحة من 129,100 هكتار في عام 1992 إلى 38,700 هكتار فقط في عام 1999 ويعزى هذا الانخفاض، في الغالب، إلى تنفيذ برامج مكافحة المخدرات التي دعمتها سياسات محلية ودولية، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأميركية في المقابل، عرفت كولومبيا في نفس الفترة ارتفاعًا حادًا في المساحات المزروعة، حيث قفزت من 37,100 هكتار إلى 160,000 هكتار وهو ما يشير إلى "تأثير البالون" (Balloon Effect)، حيث تؤدي ضغوط المكافحة في بلد معين إلى انتقال النشاط غير المشروع إلى بلد آخر مجاور.

أما في المرحلة الثانية، الممتدة من عام 2000 إلى عام 2009، فقد انعكست الاتجاهات بدأت بيرو تشهد ارتفاعًا تدريجيًا في المساحات المزروعة بنبات الكوكا، حيث ارتفعت من 38,700 هكتار في عام 1999 إلى 59,900 هكتار في عام 2009، بمعدل نمو سنوي مستقر يتراوح بين 4% و5% في المقابل، سجلت كولومبيا تراجعًا ملموسًا في المساحات المزروعة، من 163,000 هكتار إلى 68,000 هكتار خلال نفس الفترة، بمعدل انخفاض سنوي يتراوح بين 9% و12% هذا التغير في الاتجاهات يعكس من ناحية، فعالية سياسات المكافحة في كولومبيا (مثل برنامج "Plan Colombia")، ومن ناحية أخرى، عجز بيرو عن الحفاظ على مكاسبها السابقة في خفض المساحات المزروعة[2].

وبذلك أثبتت التجربة في بيرو أن جهود مكافحة زراعة الكوكا غير فعّالة، رغم تضاعف الإنفاق الأمريكي من 4 إلى 10 ملايين دولار بين عامي 1985 و1989، إذ استمرت الزراعة بل وتجدّدت ويُعزى ذلك إلى أن بيرو تُعد أرضًا خصبة لنمو نبتة الكوكا، التي تتميز بقدرتها على مقاومة الآفات والأمراض، وسهولة زراعتها دون عناية كبيرة، فضلًا عن إنتاجها لأربع محاصيل سنويًا وفي ظل ضعف البنية التحتية وتقلب أسعار المحاصيل البديلة، تبقى الكوكا المصدر الأكثر استقرارًا وربحية، حيث تُباع نقدًا في موقع الزراعة، ما يجعلها الخيار العقلاني الوحيد للمزارعين الفقراء، ويُفقد برامج الإبادة فعاليتها على المدى الطويل[3].

[1]Bagley and Rosen, Drug TraffickingOrganized crime and violence in the americas today, p.223.
[2]Jaime A. García Díaz y Jaime Antesana Rivera, Estudiocomparativo de la lucha antidroga en Perú y Colombia : La situación de la coca y la cocaína (Lima : RyFPublicaciones y Servicios S.A.C., 2010), p.7.
[3]Ibidem.

-الجماعات المتمردة في البيرو:

يُعتبر وجود عدة جماعات متمردة في بيرو عاملاً معقدًا ومهمًا أثر بعمق على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، وعلى رأس هذه الجماعات يأتي كل من "الدرب المضيء" (Sandero Luminoso)و"جيش توباك أمارو الثوري" (Movimiento Revolucionario Túpac Amaru).
رغم تراجع نفوذهما مقارنة بما كان عليه خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، إلا أنهما لا يزالان يُشكلان تهديدًا فعليًا في بعض المناطق الريفية من البلاد وقد تميزت جماعة "الدرب المضيء" بأنها كانت الأكثر لفتًا للانتباه على المستوى الدولي، نظراً لما مارسته من إرهاب واسع النطاق مكنها من السيطرة على أجزاء كبيرة من الداخل البيروفي لسنوات.

حيث أدى تفاقم التهديد في الثمانينات إلى درجة جعلت الحكومة البيروفية تعلن حالة الطوارئ في أكثر من نصف البلاد بحلول أواخر الثمانينيات وقد تضمن ذلك تعليق الحريات المدنية وفرض سيطرة عسكرية فعلية على معظم سكان تلك المناطق هذا الواقع يعكس حجم التهديد الذي كانت تمثله جماعة "الدرب المضيء" للنظام السياسي والاجتماعي في بيرو، ويُبرز مدى تغلغلها في البنية الجغرافية والاجتماعية للدولة.

وقد تمكنت الحركة من استغلال حالة السخط والاحتقان الشعبي الناتج عن سياسات الحكومة في تلك المناطق، خاصةً ما يتعلق ببرامج مكافحة المخدرات التي تمثلت في القضاء على زراعة الكوكا هذه السياسات، رغم أنها جاءت في سياق الالتزامات الدولية لمكافحة المخدرات، أدت إلى تدمير مصادر رزق آلاف الفلاحين، ما خلق أرضية خصبة لدعم الجماعة المسلحة أو على الأقل التساهل معها من قبل السكان المحليين.

لكن شهدت جماعة "الدرب المضيء" تحولًا ملحوظًا في توجهها بعد اعتقال زعيمها أبيمايل غوسمان، حيث تراجع بعدها الطابع الأيديولوجي الصرف لصالح الانخراط المتزايد في اقتصاد المخدرات، لا سيما عبر السيطرة على مناطق إنتاج الكوكا مثل وادي هوالاغا، وقد استثمرت الجماعة هذا النشاط لتمويل عملياتها، معتبرة ذلك امتدادًا للصراع ضد الرأسمالية، عبر تبرير بيع الكوكايين بأنه وسيلة لـ تسميم الرأسماليين أنفسهم. بهذا، تحوّلت الجماعة من حركة أيديولوجية ثورية إلى كيان شبه إجرامي يتبنى خطابًا يبرر من

خلاله أنشطته غير المشروعة، ويستمر في كسب الدعم الشعبي من خلال حماية الفلاحين في وجه سياسات الدولة المدعومة من الولايات المتحدة[1].

[1] Bagley and Rosen, Drug Trafficking organized crime and violence in the americas today, P.229.

المبحث الثالث: ممرات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية نحو العالم

سنتناول في هذا المبحث موضوع ممرات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية نحو العالم، من خلال تتبّع أبرز المسارات التي تسلكها شبكات التهريب لإيصال هذه المادة إلى الأسواق الدولية سنركّز أولًا على الطرق التي تُستخدم لتهريب الكوكايين نحو أمريكا الشمالية، باعتبارها من أكبر مناطق الاستهلاك عالميًا ثم ننتقل إلى دراسة المسارات المؤدية إلى أوروبا، والتي تمرّ غالبًا عبر منطقة الكاريبي وغرب إفريقيا كما سيتم التطرق إلى الدور المتزايد الذي باتت تلعبه القارة الإفريقية، سواء كنقطة عبور أو كمركز توزيع ناشئ في خريطة التهريب العالمية.

يشكل تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية نحو إفريقيا أمريكا الشمالية وأروبا تهديدًا متزايدًا على المستوى العالمي. تعد أمريكا الجنوبية، ولا سيما دول مثل كولومبيا وبيرو وبوليفيا، من أبرز مناطق إنتاج الكوكايين، حيث تساهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية في دفع السكان المحليين إلى المشاركة في تصنيع هذا المخدر من ناحية أخرى، تُعد الأسواق الاستهلاكية الكبيرة في أمريكا الشمالية وأوروبا وكذلك بعض المناطق في أفريقيا من أبرز وجهات هذه التجارة غير المشروعة ومع ذلك، فإن شبكة تهريب المخدرات تمتد لتشمل طرقًا متطورة عبر مناطق عبور حاسمة مثل البحر الكاريبي أو شمال أفريقيا، وهو ما يعكس الأبعاد العالمية لهذه الظاهرة.

وتستمر الطرق والوسائل التي يستخدمها الفاعلون الإجراميون في التطور والتنوع، مما يجعلها أكثر كفاءة ويصعب على السلطات تتبعها فعلى سبيل المثال، تطور استخدام التكنولوجيا الرقمية ووسائل النقل الحديثة جعلها أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الأمنية كما أن الطبيعة المتزايدة للعولمة والترابط بين الدول، إضافة إلى تزايد الرقمنة في المجتمع، ساهمت في تسريع ديناميكية سوق الكوكايين وتوسعها بشكل غير مسبوق واللافت أن هذا التوسع لم يقتصر على مناطق تقليدية كانت تستهلك الكوكايين بشكل رئيسي، بل شمل أيضًا مناطق جديدة مثل بعض الدول الأفريقية التي أصبحت نقاط عبور أو حتى أسواقًا استهلاكية متزايدة.

والجذير بالذكر هو تنوّع واختلاف ممرات تهريب الكوكايين التي شملت ممرات بحرية برية وجوية وكذا تنوع الوسائل المستخدمة، فشبكات التهريب لا تعتمد مسارًا ثابتًا، بل تقوم بتكييف استراتيجياتها وطرقها بناءً على المعطيات الأمنية والجغرافية والسياسية لكل منطقة ويُعد هذا التنوع في الممرات عنصرًا أساسيًا في مرونة هذه الشبكات وقدرتها على تفادي الرقابة وتجاوز الإجراءات الأمنية والجمركية.

الخريطة 06:ممرات تهريب الكوكاين من أمريكا اللاتينية نحو العالم

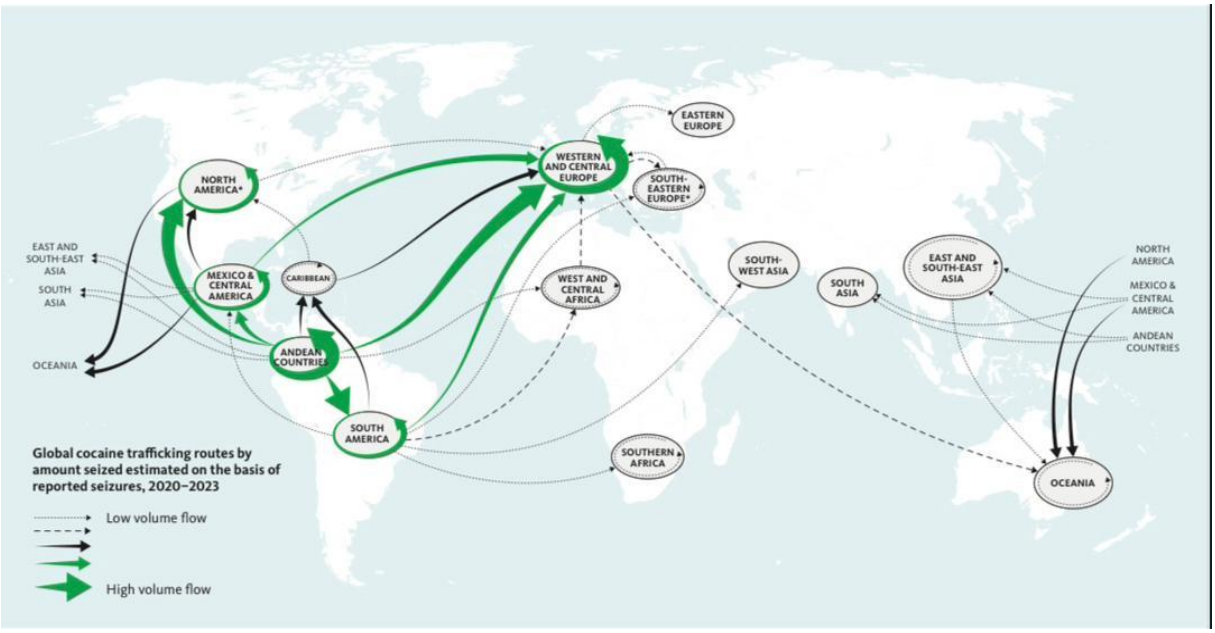

المصدر : https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/WDR_2025

المطلب الأول: أوروبا بين التهريب والاستهلاك

يُعدّ الكوكايين من أبرز المواد المنشطة المستهلكة في أوروبا، حيث يتوفر في شكلين رئيسيين تختلف خصائص كل منهما من حيث طرق التعاطي والفئات المستهدفة الشكل الأكثر انتشارًا هو مسحوق الكوكايين، المعروف بهيدروكلوريد الكوكايين (CocaineHCl)، والذي يُستهلك عادة عن طريق الشم، وأحيانًا بالحقن يُلاحظ أن معظم مستخدمي هذا الشكل يتعاطونه بشكل متقطع، غير أن شريحة صغيرة منهم تتعاطاه بشكل منتظم، ما قد يؤدي إلى عواقب صحية ونفسية سلبية.

في المقابل، يُعد الكراك كوكايين – وهو الشكل القابل للتدخين ويُعرف بـ "القاعدة الحرة" – أقل شيوعًا داخل القارة الأوروبية، ويقتصر استهلاكه على فئات محدودة في بعض الدول، وغالبًا ما يرتبط باستخدام مواد مخدرة أخرى مثل الهيروين، مما يزيد من الأضرار الصحية والاجتماعية المرتبطة به ومن الجدير بالذكر أن الكراك كوكايين يُصنّع محليًا في أماكن قريبة من مناطق توزيعه واستهلاكه، ما يحدّ من تهريبه عبر الحدود ويجعله ظاهرة محلية الطابع[1].

من الناحية الاقتصادية، يُقدّر المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان على المخدرات (EMCDDA) أن سوق الكوكايين في أوروبا تُدرّ عائدات تُقارب 5.7 مليار يورو سنويًا، مع استهلاك

[1] European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA), and Europol. Cocaine Trafficking to Europe. Perspectives on Drugs. Lisbon: EMCDDA, May 31, 2016. Accessed May 12, 2025. P.1.

سنوي يبلغ حوالي 91 طنًا وتُبرز هذه الأرقام الحجم الكبير للسوق والإيرادات غير المشروعة التي تولدها تجارة الكوكايين في القارة.

أما على مستوى المكافحة، فإن الكوكايين يحتل المرتبة الثانية من حيث كمية الضبط بعد الحشيش، مما يعكس مدى انتشاره وخطورته في عام 2014، سجلت دول الاتحاد الأوروبي حوالي 78,000 عملية ضبط للكوكايين، نتج عنها مصادرة 61.6 طنًا من المادة ورغم الاستقرار النسبي الذي شهدته مستويات الضبط منذ عام 2010، إلا أن هذه الأرقام لا تزال أدنى بكثير من الذروة التي سُجّلت في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وفي السياق ذاته، تشير الإحصائيات إلى أن 9% من المخالفات القانونية المتعلقة بالمخدرات في الاتحاد الأوروبي عام 2014 كانت مرتبطة بالكوكايين، أي ما يقارب 99,000 مخالفة، من بينها 29,000 مخالفة تتعلق بالإتجار، ما يعكس التحديات المستمرة أمام أجهزة إنفاذ القانون في التصدي لهذه الظاهرة[1].

1- تحول سوق الكوكايين غير المشروع نحو أوروبا:

تُظهر التحولات الجارية في سوق الكوكايين العالمي تغيرًا ملحوظًا في أنماط التهريب والاستهلاك، لا سيما في العلاقة بين قارتي أمريكا وأوروبا فقد أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى أن الكوكايين لا يزال أحد أكثر المخدرات غير المشروعة ربحًا، إذ تُبنى أسواقه على سلسلة من القرارات العقلانية والمنفصلة، مدفوعة أساسًا برغبة الفاعلين في تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر.

وفي سياق تقدير حجم السوق الأوروبي للكوكايين، تُبرز البيانات أن أوروبا تشهد تناميًا ملحوظًا في الطلب على هذه المادة يُقدّر أن نحو 91 طنًا من الكوكايين يُستهلك سنويًا في الاتحاد الأوروبي، بقيمة سوقية تصل إلى 5.7 مليارات يورو في قطاع التجزئة ومع أن البيانات الرسمية لا تتوفر بشكل كامل في جميع دول الاتحاد، فإن التقديرات التي تعتمد على استكمال المعطيات المفقودة تشير إلى اتساع السوق، سواء من حيث العرض أو الطلب وقد تم تسجيل نحو 78,000 عملية ضبط للكوكايين في عام 2014، بكمية إجمالية تقارب 61.6 طنًا، ما يجعل الكوكايين ثاني أكثر مادة يُجرى ضبطها بعد القنّب[2].

تأتي هذه الكميات المتزايدة بالتوازي مع تغيّرات في أنماط الإنتاج والتهريب يُصنّع الكوكايين حصريًا من أوراق الكوكا التي تُزرع في منطقة الأنديز والأمازون، وخاصة في كولومبيا، بيرو، وبوليفيا، حيث

[1] ***Ibid. P.2.***

[2] Jeremy McDermott et al., El itinerario de la cocaínahacia Europa (InSight Crime and Global Initiative Against Transnational Organized Crime, February 2021), P.12.

تتصدر كولومبيا قائمة المنتجين وقد شهد عام 2008 انخفاضًا لافتًا في زراعة الكوكا، خاصةً في كولومبيا، نتيجة السياسات الحكومية الصارمة في مجال الإبادة الزراعية، والتي أدت، خلال الفترة 2011–2014، إلى تقليص المساحات المزروعة بنسبة 31% كما ساهمت برامج التنمية البديلة في هذا التراجع، ولو بدرجات متفاوتة في كل من كولومبيا وبوليفيا.

لكن، ورغم هذه الجهود، فإن السوق العالمية للكوكايين لم تتقلّص، بل أعادت تشكيل نفسها فقد أدّت الضغوط الأمنية في أمريكا الجنوبية، بالتوازي مع زيادة الطلب الأوروبي، إلى تحول في مسارات التهريب وتغير في أولويات المنتجين والمهرّبين في عام 2009، أصبحت أرباح السوق الأوروبية تمثل نصف ما يجنيه تجار الكوكايين في أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة الكاريبي، في حين تراجعت أهمية السوق الأمريكية لتقتصر على ثلث تلك الأرباح وتُشير التحليلات إلى أن هذه الفجوة قد اتسعت خلال العقد الأخير[1].

تجدر الإشارة إلى أن أوروبا لم تصبح فقط سوقًا نشطًا للكوكايين، بل أيضًا نقطة عبور نحو أسواق أخرى. ففي عام 2017، بلغت عمليات ضبط الكوكايين في الاتحاد الأوروبي وتركيا والنرويج 142 طنًا، وهو رقم قياسي يشير إلى اتساع حجم الشحنات التي تمر عبر القارة ومع أن هذه المصادرات تبدو كبيرة، فإنها لا تمثّل إلا جزءًا يسيرًا من الكميات الحقيقية التي تصل إلى أوروبا فوفقًا لتقديرات خبراء الجريمة المنظمة، لا تتجاوز نسبة ما يتم ضبطه عادة بين 15% و20% من الكمية الكلية، ما يعني أن أوروبا استقبلت في ذلك العام ما بين 568 و804 أطنان من الكوكايين، إما للاستهلاك المحلي أو لإعادة التصدير إلى مناطق أخرى.

ويُلاحظ أيضًا أن أرباح السوق الأوروبية تفوق نظيرتها الأمريكية، رغم أن السوق الأمريكية لا تزال الأكبر من حيث الحجم. ففي عام 2017، بلغ متوسط سعر الكيلوغرام بالجملة في أوروبا نحو 41,731 دولارًا، مقارنة بـ 28,000 دولار في الولايات المتحدة وتُقدَّر قيمة سوق التجزئة في الاتحاد الأوروبي بما يتراوح بين 8.4 و11.8 مليار دولار، بينما قد تتراوح قيمة السوق بالجملة، حسب كمية الشحنات والأسعار، ما بين 23.7 و33.6 مليار دولار[2].

[1]Elisabeth Ingrid Reisenberger, Cocaine Trafficking between South America and Europe – A Challenge for International and European Law (Master's thesis, University of Graz, 2018), p.4.
[2]Jeremy McDermott et al., El itinerario de la cocaínahacia Europa, p.13.

في ضوء كل هذه المعطيات، يتّضح أن الكوكايين لم يعد مجرد مادة تُنتج وتُهرّب إلى سوق واحدة، بل أصبح جزءًا من شبكة تجارة عابرة للقارات، تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية، والسياسية، والأمنية بشكل معقد.

وقد أدى تراجع مركزية السوق الأمريكية وظهور السوق الأوروبية كمنافس قوي إلى إعادة تشكيل ديناميكيات التهريب، بما في ذلك تدخل الكارتلات المكسيكية مباشرةً في إنتاج الكوكايين في كولومبيا، بعد تفكك الشبكات الكبرى مثل كارتل الشمال أو قوات الفارك، مما أجبر المهربين على البحث عن سبل جديدة لضمان سلسلة الإمداد[1].

2- تهريب المخدرات إلى أوروبا:

يُواجه مهربو المخدرات تحديًا جغرافيًا رئيسيًا عند محاولة إيصال الكوكايين إلى الأسواق الأوروبية، يتمثل في غياب رابط بري مباشر كما هو الحال مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يحتم عليهم الاعتماد على وسائل النقل البحرية أو الجوية وقد دفعت هذه العوامل الجغرافية المهربين، خلال العقد الماضي، إلى تفضيل الطرق البحرية، لاسيما عبر استخدام الحاويات التجارية كوسيلة رئيسية للتهريب.

في هذا السياق، برز نمط متطور من الصراع بين المهربين والسلطات الأوروبية، تمثل في لعبة معقدة من "القط والفأر"، حيث يلجأ المهربون إلى إخفاء شحنات الكوكايين داخل الحاويات التي تحمل بضائع مشروعة، مستغلين الكميات الهائلة من الحاويات التي تصل إلى الموانئ الأوروبية سنويًا، الأمر الذي يصعّب من مهمة اكتشاف المواد المهربة[2].

ومع أن الحاويات تشكل الوسيلة الأساسية، إلا أن المهربين لا يقتصرون عليها فقد كشفت السلطات الإسبانية في نوفمبر 2019 عن استخدام وسيلة غير تقليدية، تمثلت في ضبط "غواصة مخدرات" عبرت المحيط الأطلسي وهي محملة بثلاثة أطنان من الكوكايين، تُقدّر قيمتها في السوق الأوروبية بنحو 90 مليون يورو وعلى الرغم من أن الشرطة الإسبانية تعتقد أن مثل هذه الوسائل البحرية قد استُخدمت لسنوات، فإن هذه الحادثة كانت الأولى التي يتم فيها ضبط غواصة تهريب داخل المياه الأوروبية، ما يعكس تنوع الأساليب ومرونة شبكات التهريب في التكيف مع الإجراءات الأمنية.

[1] Elisabeth Ingrid Reisenberger, Cocaine Trafficking between South America and Europe, p.4.
[2] Jeremy McDermott, James Bargent, Douwe den Held, and Maria Fernanda Ramírez, The Cocaine Pipeline to Europe (Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime and InSight Crime, 2021), p.3.

علاوة على ذلك، يدرك المهربون أن السلطات الأوروبية تركز مراقبتها على الحاويات القادمة مباشرة من دول الإنتاج الرئيسية مثل كولومبيا وبيرو ونتيجة لذلك، بدأ المهربون في تغيير استراتيجياتهم، حيث باتوا يستخدمون موانئ انطلاق بديلة في دول أخرى، مما يصعّب عملية التتبع كما لجأوا إلى اعتماد تقنيات أكثر تطورًا مثل أسلوب "التمويه السريع" (rip–on/rip–off)، والذي يقوم على إدخال المخدرات داخل حاويات تجارية مشروعة دون علم أصحابها، الأمر الذي يخلق تحديات أمنية وقانونية إضافية للسلطات[1].

توجد منطقتان رئيسيتان تُستخدمان كنقاط عبور للكوكايين في طريقه إلى أوروبا، هما منطقة الكاريبي والساحل الغربي لأفريقيا ففي منطقة الكاريبي، تُعد كل من جمهورية الدومينيكان وجامايكا محاور تهريب مركزية، بينما ساهمت الضغوط الأمنية في مناطق أخرى إلى دفع بعض الشبكات نحو استخدام مسارات بديلة تمر عبر الكاريبي الشرقي وتجدر الإشارة إلى أن منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي كانت المنطقة الوحيدة التي شهدت ارتفاعًا في حجم المضبوطات من الكوكايين خلال عام 2013، وفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC 2015) ويرتبط هذا الارتفاع على الأرجح بتشديد الرقابة الأمنية في المكسيك وأمريكا الوسطى، مما أدى إلى تحول المسارات نحو منطقة الكاريبي.

أما المنطقة الثانية فهي غرب أفريقيا، بما في ذلك الدول الساحلية والجزر المجاورة مثل الرأس الأخضر، وجزر ماديرا، وجزر الكناري وقد شهدت هذه المنطقة خلال الفترة من 2004 إلى 2007 ارتفاعًا حادًا في المصادرات، إلا أن حجم المضبوطات تراجع في السنوات الأخيرة ويُعد استخدام المسارات العابرة لغرب أفريقيا من القضايا التي تثير قلقًا أمنيًا متزايدًا، نظرًا لتداخلها مع مسارات تهريب الحشيش التقليدية، خاصة عبر شمال أفريقيا، حيث تُسجل أحيانًا ضبطيات كبيرة، مما يشير إلى أن هذه المسارات لا تزال نشطة وإن كانت متغيرة بطبيعتها، كما يدل على ذلك الارتفاع المفاجئ في المصادرات بالجزائر عام 2012[2].

وعند تتبع النقاط النهائية لدخول الكوكايين إلى السوق الأوروبية، يتضح أن دول أوروبا الغربية والجنوبية تُعد بوابات رئيسية لتهريب هذه المادة إذ تُشكل كل من إسبانيا والبرتغال في الجنوب، وموانئ هولندا وبلجيكا في الشمال، مداخل استراتيجية تُستخدم بشكل مكثف من قبل شبكات التهريب وتشير التقديرات إلى أن خمس دول أوروبية فقط، هي: إسبانيا، بلجيكا، هولندا، فرنسا، وإيطاليا، كانت مسؤولة عن نحو

[1] ***Ibid, p.4.***

[2] European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA), Cocaine Trafficking to Europe, Perspectives on Drugs (PODs), May 2016, p.2.

80% من الكميات المضبوطة من الكوكايين داخل الاتحاد الأوروبي في عام 2014، ما يؤكد أهمية هذه البلدان في خريطة التهريب الدولي.[1]

●التهريب البحري:

يُعتبر النقل البحري الوسيلة الأهم لتهريب الكوكايين، حيث أن حوالي 89% من كميات الكوكايين المصادَرة في عام 2021 تمت عبر الطرق البحرية وتُستخدم في ذلك مجموعة متنوعة من الوسائل، تشمل سفن الحاويات، القوارب السريعة، السفن الشراعية، قوارب الصيد، السفن التجارية، شبه الغاطسات والطائرات المائية بدون طيار.

تركّز هذه الشبكات على موانئ رئيسية مثل أنتويرب وروتردام، كما تستغل ضعف الرقابة في موانئ أخرى مثل ألخيسيراس، فالنسيا، جويا تورو، هامبورغ، وموانئ في منطقة البلقان والبحر الأسود، إلى جانب سواحل غرب إفريقيا كنقاط عبور[2].

●التهريب الجوي:

رغم التحديات اللوجستية الناتجة عن المسافات الطويلة، لجأت بعض شبكات البلقان إلى التهريب الجوي باستخدام طائرات مستأجرة لنقل الكوكايين داخل أمريكا الجنوبية ومن ثم نقله عبر الموانئ كما استطاعت هذه الشبكات تنفيذ عمليات تهريب عابرة للقارات باستخدام طائرات شحن كبيرة، وغالبًا ما يتم ذلك بدعم من فساد على مستوى عالٍ داخل المطارات وتفاقم التحديات الأمنية في هذا المجال بوجود مهابط طائرات غير قانونية، يصعب رصدها أو مراقبتها[3].

المطلب الثاني: إفريقيا كمنطقة للعبور واستهلاك الكوكايين

في ظل عالم تتزايد فيه مستويات الترابط والتداخل بين الدول، برزت منطقة غرب إفريقيا كأحد المراكز الحيوية في خارطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لاسيما فيما يتعلق بتجارة المخدرات غير المشروعة فقد أصبحت المنطقة وجهة استراتيجية لتجار المخدرات، ولا سيما الكارتلات القادمة من أمريكا اللاتينية، التي نجحت – من خلال شراكات محلية – في تحويل غرب إفريقيا إلى نقطة عبور رئيسية ضمن شبكة تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية، والمواد المخدرة الأخرى المنتجة في آسيا، إلى الأسواق الأوروبية.

---

[1]Ibidem.

[2] Fatjona Mejdini, "Cocaine Connections: Links Between the Western Balkans and South America," in DrugSmuggler Nation, ed. Stephen Snelders (Manchester: Manchester University Press, 2021), p26

[3] Ibid, p.32.

تشير التقديرات إلى أن ما يقارب ثلث كمية الكوكايين التي تصل إلى أوروبا تمر عبر غرب إفريقيا، وهي نسبة تعكس مكانة المنطقة في سلاسل الإمداد غير المشروعة غير أن ما زال الغموض يحيط بطبيعة العلاقة بين أمريكا اللاتينية، بصفتها منتجاً رئيسياً للكوكايين، وغرب إفريقيا، بصفتها منطقة عبور وتخزين واستهلاك متزايد ويُظهر تحليل ديناميات هذه العلاقة أن الضعف المؤسساتي الذي تعاني منه العديد من دول غرب إفريقيا، نتيجة فترات طويلة من النزاعات السياسية والعنف وعدم الاستقرار، قد أسهم في خلق بيئة ملائمة لأنشطة الجريمة المنظمة فالدول الهشة ذات القدرات المحدودة في إنفاذ القانون تُعدّ بيئة جذابة لتلك الشبكات، التي تستغل هشاشة النظم القضائية والأمنية لتوسيع عملياتها.

انطلاقاً من ذلك، نستنتج أن دول غرب إفريقيا قد تم استقطابها من قبل منظمات إجرامية دولية، مما وفر حوافز إضافية لشبكات الجريمة في أمريكا اللاتينية لاستخدام هذه المنطقة كبديل مفضّل لمسارات التهريب التقليدية فبالنسبة لتلك الشبكات، يبدو المسار الإفريقي أقل تكلفة من حيث المخاطر وأكثر مردودية من حيث الأرباح حيث تمثل افريقيا نقطة مهمة في خريطة تنقل الكوكايين تخزينه واستهلاكه، حتى وإن تطلب الأمر التنسيق اللوجستي وتقاسم النفوذ مع الشركاء المحليين.

1- تطور شبكات تهريب الكوكايين بين أمريكا اللاتينية وغرب افريقيا

تعد تجارة الكوكايين من الأنشطة غير الشرعية التي تتطلب اهتمامًا خاصًا بالنظر إلى تأثيراتها المعقدة على دول الإنتاج والاستهلاك وطرق العبور. في هذا السياق، يتعين تحليل منطقتين رئيسيتين: أمريكا اللاتينية كمنتج ومستهلك ومصدر للكوكايين، وغرب إفريقيا كمنطقة عبور وكمكان متزايد للاستهلاك فهذه الأخيرة توفر ظروفًا مغرية لتجار المخدرات لتهريب الكوكايين إلى أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية.

يُلاحظ أن تهريب المخدرات في غرب إفريقيا ليس ظاهرة جديدة، فقد بدأت المنطقة منذ خمسينيات القرن الماضي في العمل كممر لتهريب الكوكايين والهيروين على نطاق صغير ومع مرور الوقت، أسهمت الجاليات اللبنانية والنيجيرية في بناء الشبكات الإجرامية التي تطورت لاحقًا إلى شبكات قوية تشمل فاعلين من مختلف أنحاء العالم[1].

من جانب آخر، يعتبر حزب الله اللبناني أحد الفاعلين الرئيسيين في تجارة المخدرات، حيث يحقق أرباحًا من بيع الكوكايين، خاصة من منطقة الحدود الثلاثية بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي هذا النشاط كان يشمل تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر البحر الكاريبي وغرب إفريقيا.

[1] Carolina Sampó, "El tráfico de cocaína entre América Latina y África Occidental," URVIO, RevistaLatinoamericana de Estudios de Seguridad 24 (junio-noviembre 2019), p.189.

في الثمانينيات من القرن الماضي، شهد تهريب المخدرات توسعًا كبيرًا بسبب التباطؤ الاقتصادي والنزاعات الداخلية في بعض الدول الإفريقية.

بحلول أواخر التسعينيات، أصبحت غرب إفريقيا مركزًا رئيسيًا لتهريب الكوكايين، حيث كانت الشبكات الإجرامية تعمل في أغلب الأحيان بشكل متقطع ومجزأ ومع بداية القرن الواحد والعشرين، أصبح التعاون بين المنظمات الإجرامية اللاتينية والإفريقية أكثر تكاملًا، حيث قدمت المنظمات الإفريقية مسارات عبور آمنة ودعمًا لوجستيًا للمكسيكيين والكولومبيين، مما أدى إلى تغيير مسارات تهريب الكوكايين إلى أوروبا والولايات المتحدة، خاصة بعد أن أصبحت أوروبا سوقًا متزايد الطلب على المخدرات[1].

●حالة غينيا بيساو:

تُعد غينيا بيساو مثالًا واضحًا على الدول الهشة التي أصبحت ممرًا لتهريب المخدرات في غرب ووسط أفريقيا فالفقر المدقع وغياب التنمية ساهمَا في انتشار الفساد داخل مؤسسات الدولة، مما أضعف قدرتها على التصدي لتهريب المخدرات وتُعزز الروابط الثقافية واللغوية مع دول ناطقة بالبرتغالية مثل البرازيل والبرتغال والرأس الأخضر من جاذبية غينيا بيساو كدولة عبور ضمن المسارات التي تربط أمريكا الجنوبية بأوروبا.

كما تلعب العوامل الجغرافية دورًا كبيرًا، حيث تمتلك البلاد سواحل ممتدة وعشرات الجزر، ما يجعل من الصعب مراقبة التحركات البحرية وإلى جانب ذلك، فإن تاريخها الطويل من الانقلابات والنزاعات المسلحة ساهم في ترسيخ بيئة غير مستقرة، استخدمتها بعض الأطراف لتمويل أنشطتها من خلال الاتجار بالمخدرات، كما يتضح من الأحداث السياسية مثل اغتيال الرئيس في عام 2009 والانقلاب العسكري في عام 2010 بناءً على ذلك، تمثل غينيا بيساو نموذجًا لفهم كيف يمكن لتقاطع الفقر، الجغرافيا، والاضطراب السياسي أن يجعل من دولة معينة نقطة محورية في شبكات التهريب العالمية[2].

من الجدير بالذكر أن الكارتيلات المكسيكية كانت قد فرضت سيطرتها على تهريب المخدرات إلى أمريكا الشمالية، مما دفع المنظمات الكولومبية إلى البحث عن طرق جديدة وآمنة لنقل كوكايينهم إلى الأسواق الأوروبية، ما جعل غرب إفريقيا نقطة عبور أساسية في هذا السياق[3].

---

[1] ***Ibidem.***

[2] United Nations Office on Drugs and Crime. The Transatlantic Cocaine Market. Vienna: United Nations, April 2011. Research paper prepared by Thibault Le Pichon, Thomas Pietschmann, Ted Leggett, Raggie Johansen, Alexandre Schmidt, David Izadifar, Aisser Al-Hafedh, Olivier Inizan, and Gautam Babbar. P.28.

[3] Carolina Sampó, "El tráfico de cocaína entre América Latina y África Occidental, p.190.

الخطير في الأمر أن هذه الظواهر لم تبقَ محصورة في بعدها الإجرامي فحسب، بل أصبحت تمثل عاملًا مزعزعًا للاستقرار السياسي، إذ أُشير إلى أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات كان له دور مباشر أو غير مباشر في الأزمات السياسية التي شهدتها بلدان مثل غينيا بيساو ومالي، وأسهم في تصاعد أنشطة الجماعات المتطرفة، خصوصًا في المناطق الهشة والمهمشة، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن القيمة السنوية للكوكايين العابر لغرب إفريقيا قُدِّرت في عام 2013 بنحو 1.25 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ يفوق الميزانيات السنوية لعدد من دول المنطقة، مما يوضح حجم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه الظاهرة كما تُعد المنطقة ممرًا مهمًا للهيروين القادم من آسيا نحو الأسواق الغربية، فضلًا عن كونها أصبحت مؤخرًا مركزًا لإنتاج بعض أنواع المخدرات الاصطناعية[1].

وتُعزى قدرة هذه الشبكات الإجرامية على التغلغل والسيطرة إلى استغلالها للبيئة الهشة في غرب إفريقيا، حيث يسهل اختراق المؤسسات، وشراء الذمم، والعمل تحت غطاء شركات قانونية تُستخدم كواجهة للأنشطة غير المشروعة وتشير السجلات القضائية إلى تواطؤ بعض المسؤولين الرسميين مع هذه الشبكات، مما يعمّق أزمة الحوكمة، ويقوّض سيادة القانون[2].

- طرق التهريب البحرية: شهدت السنوات الممتدة من 2004 إلى 2010 تحوّلًا ملحوظًا في أنماط تهريب الكوكايين إلى أوروبا، تمثّل في بروز مسارات تهريب بحرية تمر عبر منطقة غرب إفريقيا، وهو ما يُعد تطورًا مبتكرًا في أساليب تهريب المخدرات وقد ازدادت أهمية هذه المسارات بشكل ملحوظ خلال الفترة ما بين 2004 و2007، حيث ارتفعت الكميات المقدرة من الكوكايين التي تم تهريبها عبر غرب إفريقيا من نحو 3 أطنان في عام 2004 إلى حوالي 47 طنًا في عام 2007، قبل أن تتراجع هذه الكميات إلى ما يقارب 21 طنًا في عام 2009 وبإضافة الكميات المستهلكة محليًا في غرب ووسط إفريقيا، والتي قدرت بنحو 13 طنًا في عام 2009، وكذلك الضبطيات المعدلة حسب النقاء، تشير التقديرات إلى أن إجمالي تدفقات الكوكايين نحو هذه المنطقة بلغ حوالي 62 طنًا في عام 2007، ثم انخفض إلى نحو 35 طنًا في عام 2009، في نطاق يتراوح بين 21 و55 طنًا غير أن اللافت في هذه الظاهرة هو ضعف فعالية آليات المراقبة والضبط في دول غرب ووسط إفريقيا، إذ لم تتجاوز الكميات المضبوطة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 نسبة 3% من إجمالي الكميات المهربة إلى أو عبر المنطقة، وهي نسبة أقل بكثير

[1]Commission Ouest-Africaine sur les Drogues, Pas seulement une zone de transit : Drogues, État et société en Afrique de l'Ouest, rapport indépendant, rédigé par Lansana Gberie et Camino Kavanagh, Genève : Imprimerie Genevoise SA, juin 2014, p.12.

[2] ***Ibidem.***

مقارنةً بمناطق أخرى وفي عام 2009 تحديدًا، لم تتجاوز الكميات المضبوطة نصف طن فقط، ما يمثل حوالي 1% من إجمالي الكميات المقدّرة، ويعكس هشاشة البنية الرقابية في مواجهة شبكات التهريب الدولية.[1]

●الممرات الجوية: يُلاحظ أن عدد المهربين الذين يستخدمون الرحلات الجوية أكبر من أولئك الذين يعتمدون على الطرق البحرية، فإن الكميات المضبوطة عبر الجو تبقى محدودة نسبيًا هذا التناقض يسلّط الضوء على الطبيعة التكتيكية لشبكات التهريب، التي غالبًا ما تستخدم النقل الجوي لنقل شحنات صغيرة لتقليل المخاطر المحتملة في حال الكشف، في مقابل استخدام السفن لشحن كميات كبيرة دفعة واحدة وتُعقّد محدودية الرحلات الجوية المباشرة بين أمريكا الجنوبية وغرب إفريقيا من نشاط التهريب عبر الجو، ما يجبر المهربين على الاعتماد على خطوط طيران قليلة متاحة أو على التوقف في بلدان ثالثة وقد شهدت بعض المسارات الجوية المحددة مثل خط فورتاليزا في البرازيل إلى برايا في الرأس الأخضر نشاطًا ملحوظًا، إلا أن عمليات الضبط على هذا المسار ظلت محدودة ويؤشر هذا إلى أن التهريب الجوي، رغم انتشاره العددي، لا يمثل الوسيلة الأبرز لنقل الكوكايين من حيث الحجم، ما يُبرز أهمية التهريب البحري في هذا السياق، حيث تتمكن الشبكات الإجرامية من تجاوز القيود اللوجستية للنقل الجوي واستغلال المساحات البحرية المفتوحة لتهريب شحنات ضخمة بعيدًا عن أعين السلطات[2].

المطلب الثالث: تهريب الكوكايين إلى الولايات المتحدة

يشكّل تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى الولايات المتحدة ظاهرة معقدة لها جذور تاريخية عميقة، وقد خضعت هذه الظاهرة لعدد كبير من الدراسات والتقارير الأمنية خلال العقود الماضية بلغ هذا النشاط غير الشرعي ذروته في ثمانينيات القرن العشرين، حيث سيطر المهربون الكولومبيون على السوق الدولية، وكانوا يعتمدون بشكل رئيسي على منطقة الكاريبي كممر عبور رئيسي نحو الولايات المتحدة.

مع بداية التسعينيات، أدّت الجهود المكثفة لتطبيق القانون إلى إضعاف الجماعات الكولومبية المتورطة في التهريب، مما أفسح المجال أمام الجماعات المكسيكية لتتولى تدريجيًا السيطرة على معظم حلقات سلسلة الإمداد والتهريب.

[1] United Nations Office on Drugs and Crime. The Transatlantic Cocaine Market. Vienna: United Nations, p.26.
[2]Ibid, p.30.

وقد أدى هذا التحول في مراكز النفوذ إلى تغيّر ملحوظ في طرق التهريب حيث أصبحت الحدود البرية الجنوبية الغربية للولايات المتحدة نقطة الدخول الرئيسية للكوكايين بدلاً من الممرات البحرية التقليدية[1].

في ظل التحولات الجيوسياسية والأمنية المتسارعة، شهدت شبكات التهريب تطورًا ملحوظًا في استراتيجياتها، حيث باتت تعتمد بشكل متزايد على دول الجوار، مثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، والإكوادور، والبرازيل، كنقاط عبور رئيسية وقد أسفر هذا التحول عن تداعيات قانونية وأمنية بالغة الخطورة، تمثلت في تصاعد معدلات العنف، واستشراء الفساد، وتنامي نفوذ الشبكات الإجرامية المنظمة، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لسيادة القانون في تلك الدول ويعود جزء من هذا التحول إلى بداية التسعينيات، حين أدّت الجهود المكثفة لتطبيق القانون إلى إضعاف الجماعات الكولومبية المتورطة في التهريب، وهو ما أتاح الفرصة أمام الجماعات المكسيكية لبسط نفوذها على معظم حلقات سلسلة الإمداد والتهريب ونتيجة لذلك، تغيّرت أنماط التهريب بشكل جذري، حيث أصبحت الحدود البرية الجنوبية الغربية للولايات المتحدة تمثل نقطة الدخول الرئيسية للكوكايين، بدلاً من الممرات البحرية التقليدية التي كانت تُستخدم سابقًا[2].

وكذلك شكّلت منطقة الكاريبي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات محورًا رئيسًا لعمليات تهريب الكوكايين، إذ اعتمد المهربون الكولومبيون، بالتعاون مع شركائهم الكوبيين والدومينيكيين، على هذا المسار لنقل الشحنات إلى جنوب ولاية فلوريدا غير أن التقدم التكنولوجي، وخصوصًا في مجال أنظمة الرادار والمراقبة الجوية، مكّن السلطات الأمريكية من إحراز نجاحات ملموسة في اعتراض هذه الشحنات، ما دفع المهربين إلى البحث عن مسارات بديلة أكثر أمانًا[3].

في هذا السياق، تحوّل التهريب تدريجيًا نحو المسارات المباشرة إلى المكسيك، مع اعتماد محطات لوجستية محدودة في دول أمريكا الوسطى لأغراض مثل التزود بالوقود إلا أن تشديد الإجراءات الأمنية، خاصة بعد عام 2006، أضعف فعالية هذه الطرق، الأمر الذي أسفر عن إعادة تموضع استراتيجي لعمليات التهريب. وكنتيجة لذلك، برزت دول أمريكا الوسطى ليس فقط كممرات عبور، بل كمناطق تخزين مؤقتة أيضًا، في حين أعيد تنشيط بعض المسارات عبر منطقة الكاريبي، لتعود إلى لعب دور محوري، وإن بصيغة جديدة تتلائم مع المعطيات الأمنية المستجدة.

[1]Oficina de las NacionesUnidas contra la Droga y el Delito (UNODC), DelincuenciaOrganizadaTransnacional en Centroamérica y el Caribe: El tráfico de cocaínadesdeSudamérica a los Estados Unidos (Viena: UNODC, 2012), p.31.

[2] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), The Transatlantic Cocaine Market (Vienna: UNODC, April 2011), p.52.

[3]UNODC, DelincuenciaOrganizadaTransnacional, p.32.

هذا التغير الاستراتيجي في طرق التهريب أدى إلى صعود دور الحدود الجنوبية الغربية للولايات المتحدة كممر أساسي، وهو ما استغلته الجماعات الإجرامية المكسيكية لتوسيع نفوذها والسيطرة على جزء كبير من سلسلة الإمداد، مما حدّ من دور الكولومبيين كموردين رئيسيين، ورسّخ دور المكسيك وأمريكا الوسطى كمحاور حيوية في تجارة المخدرات العالمية[1].

وفيما يتعلق بوسائل النقل، شهدت السنوات الماضية تغيرًا في الأساليب المستخدمة من قبل المهربين فعلى الرغم من استخدام "السفن شبه الغاطسة" (SPSS)، وهي مركبات بحرية بطيئة يصعب رصدها، إلا أن البيانات تشير إلى تراجع استخدام هذه الوسيلة بنسبة 70% بين عامي 2009 و2010، وفقًا لتقديرات الحكومة الأمريكية هذا التراجع ربما يدل على عودة المهربين إلى استخدام الوسائل التقليدية التي تتسم بفعالية أكبر في ظل التطور التكنولوجي في المراقبة، مثل القوارب السريعة، والتي استُخدمت مجددًا على نطاق واسع في كلا الساحلين الكاريبي والهادئ.

أما من الناحية الجوية، فقد شهدت أيضًا الطائرات الخفيفة عودة ملحوظة إلى المشهد وتُعد طائرات مثل "Cessna Conquest" و"Beechcraft Duke" من الطائرات المفضلة نظرًا لقدرتها على الهبوط والإقلاع من مدارج غير مجهزة، غالبًا ما تقع في مناطق نائية في دول مثل بنما، كوستاريكا، نيكاراغوا، هندوراس، وغواتيمالا هذه المناطق غالبًا ما تكون معزولة عن شبكة الطرق الرئيسة، مما يضطر المهربين إلى الاعتماد على مدارج ترابية صغيرة أو موانئ بسيطة لتأمين عمليات النقل.

•مجموعات نقل وتهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة:

تُعد شبكات النقل أحد الأركان الأساسية التي تعتمد عليها منظمات تهريب المخدرات، لاسيما مافيا "كالي" الكولومبية، في إيصال شحنات الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى الأسواق الاستهلاكية في الولايات المتحدة وتعتمد هذه المنظمات على مجموعات تهريب منظمة ومترسخة في مواقع جغرافية استراتيجية، تشمل منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، ودولة المكسيك، وذلك نظرًا لقربها الجغرافي من كولومبيا والولايات المتحدة على حد سواء.

تتنوع وسائل النقل المستخدمة في عمليات التهريب، وتشمل الطائرات والسفن والمركبات البرية، حيث يتم نقل الشحنات إما مباشرة إلى الولايات المتحدة أو عبر دول تُستخدم كمحطات عبور (transshipment countries) وفي هذا السياق، تلعب المجموعات المكسيكية دورًا محوريًا في تسهيل عملية التهريب، إذ

[1]United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), The Transatlantic Cocaine Market, p.52.

غالبًا ما تتولى مسؤولية نقل الشحنات بعد استلامها من المهربين الكولومبيين، وتقوم بتهريبها عبر الأراضي المكسيكية وصولًا إلى داخل الولايات المتحدة[1].

ويجدر بالذكر أن هذه المجموعات المكسيكية ليست حديثة العهد بالتهريب، بل إنها تمتلك خبرة واسعة وتمارس أنشطة متعددة في مجال التهريب، ما يجعلها فاعلًا رئيسيًا في تجارة المخدرات الدولية وتتميز هذه المجموعات بكونها متعددة الأنشطة (polydrugtraffickers)، حيث تتعامل ليس فقط بالكوكايين، بل أيضًا بأنواع أخرى من المخدرات والسلع غير الشرعية.

ومقابل خدماتها اللوجستية، تتلقى هذه المجموعات نسبة معينة من شحنات الكوكايين، مما يعزز من موقعها كموزع جملة داخل السوق الأمريكي، لاسيما في مدن رئيسية مثل شيكاغو، دنفر، وديترويت. وبالتالي، فإن دورها لا يقتصر على التهريب فقط، بل يمتد إلى التوزيع داخل الولايات المتحدة، ما يجعلها طرفًا مركزيًا في سلسلة الإمداد غير المشروعة للمخدرات.

ومن حيث الإمكانيات، تعتمد هذه المجموعات على تقنيات متقدمة لتعزيز فعالية عملياتها التهريبية وتجنب اكتشافها من قبل السلطات ومن بين هذه التقنيات أجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة الاتصالات اللاسلكية المزودة بأنظمة تشويش، بالإضافة إلى استخدامها معدات عسكرية مثل البنادق الهجومية والقنابل اليدوية والسترات الواقية من الرصاص كما تقوم بتوظيف كشافين مزودين بأجهزة استقبال لموجات الشرطة، بهدف مراقبة تحركات قوات إنفاذ القانون على الحدود المكسيكية–الأمريكية[2].

وفي تجلٍ واضح لابتكاراتها في مجال التهريب، قامت بعض هذه المجموعات ببناء أنفاق متطورة أسفل الحدود الجنوبية الغربية للولايات المتحدة، مما يتيح لها تهريب المخدرات بشكل سري وفعال دون التعرض للمراقبة المباشرة.

تُخزن شحنات الكوكايين غالبًا في مستودعات قريبة من الحدود الشمالية للمكسيك، ومن ثم تُقسّم إلى كميات أصغر تُنقل إلى داخل الأراضي الأمريكية باستخدام مركبات متعددة، مثل سيارات الركاب والشاحنات الكبيرة، لتقليل مخاطر الكشف والمصادرة[3].

[1] Drug Enforcement Administration, The Cocaine Threat to the United States, Drug Intelligence Report DEA-95016 (Washington, DC: U.S. Department of Justice, March 1995), p.5.

[2] Ibidem.

[3]Ibid, p.6.

خاتمة

بعد مسار بحثي طويل تخللته قراءات معمقة، وتحليلات مقارنة، واستعراض لتجارب دولية متعددة، أستطيع القول بثقة إن موضوع الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا اللاتينية يشكّل نموذجًا صارخًا لتشابك العوامل الأمنية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية في إنتاج ظواهر معقدة تتجاوز حدود الدول وتلامس جوهر الأمن الإنساني العالمي لقد وجدتني وأنا أخط سطور هذه الدراسة أغوص في شبكة من المعطيات المتداخلة، حيث تختلط معاناة الشعوب بنفوذ الكارتيلات، وتتقاطع خريطة الجريمة مع مسارات العولمة، وتغدو الدولة أحيانًا مجرد "فاعل رمزي" في مواجهة منظومات إجرامية منظمة ذات بُنى موازية للشرعية.

لقد بدأ البحث بمحاولة فهم الجريمة المنظمة من منظور مفاهيمي وتاريخي، ثم انتقلت إلى تحليل الإطار البنيوي لهذه الظاهرة في أمريكا اللاتينية، حيث تتغذى المنظمات الإجرامية على هشاشة المؤسسات، الفساد الإداري، والتفاوت الاجتماعي وقد تبيّن أن الاتجار بالمخدرات ليس مجرد نشاط غير قانوني، بل هو اقتصاد غير رسمي ضخم يتغلغل في النسيج المجتمعي، ويوجه حتى بعض القرارات السيادية في دول بأكملها.

ولعلّ ما يجعل هذه الدراسة أكثر إلحاحًا هو أنني، كلما تعمقت فيها ازددت قناعة أن مكافحة الجريمة المنظمة لا تنجح بالوسائل الأمنية وحدها، بل تحتاج إلى إعادة النظر في جذور الاختلال الاجتماعي والسياسي في هذه الدول، والبحث في سبل استعادة الدولة لهيبتها وشرعيتها عبر التنمية، العدالة والشفافية.

الإجابة عن الإشكالية:

عند طرحي للإشكالية المركزية: "إلى أي مدى تؤثر الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات على جودة الحياة في أمريكا اللاتينية، وما هي التداعيات العالمية لهذا النشاط؟"، كنت مدفوعًا برغبة صادقة في فهم هذه الظاهرة بما يتجاوز الصور النمطية والأحكام المسبقة واليوم، أجد أن الإجابة قد تبلورت لدي في ضوء ما أنجزته من تحليل، مفاده أن الجريمة المنظمة باتت ظاهرة بنيوية تقوّض مقومات الدولة والمجتمع، وتُعيد إنتاج واقع من العنف، الفقر، وانعدام الأمل.

لقد أكدت المعطيات أن جودة الحياة في أمريكا اللاتينية تراجعت بشكل مقلق في مناطق واسعة بسبب تغوّل المنظمات الإجرامية، وتسلطها على الموارد، واحتكارها لاقتصادات موازية تدمر الأسواق الرسمية كما ساهمت هذه الظاهرة في تزايد الهجرة القسرية، الانقسامات الاجتماعية، واستفحال العنف، ما حوّل الحياة اليومية إلى صراع مستمر من أجل البقاء.

أما عالميًا، فإن هذه الشبكات تصدّر مشاكلها إلى خارج الحدود، فتُغذي الحروب بالمال والسلاح، وتغرق الأسواق بالمخدرات، وتخلق تحالفات سرية داخل أنظمة الحكم، مما يحوّل الجريمة إلى تهديد دولي يتجاوز قدرة الدول بمفردها على مواجهته.

بعد معالجة الفرضيات الثلاثة، يمكنني القول باطمئنان علمي إن جميعها قد ثبتت صحتها بدرجات متفاوتة، وهو ما زاد من شعوري بامتلاء فكري وارتواء بحثي في نهاية هذه الرحلة:

الفرضية الأولى، المتعلقة بارتباط الجريمة المنظمة بأنشطة مثل غسيل الأموال، الفساد، والعنف، تحققت بوضوح، من خلال الأمثلة التي تناولت دور الكارتيلات في تمويل الأحزاب، التحكم في الانتخابات، وشراء الذمم داخل المؤسسات الرسمية.

الفرضية الثانية، التي افترضت أن التحولات الجيوسياسية تعيد تشكيل مسارات التهريب، أثبتت صحتها عبر دراسات الحالة، حيث تحولت دول مثل الإكوادور وكوستاريكا من مناطق هامشية إلى بؤر مركزية في خريطة التهريب.

الفرضية الثالثة، بشأن تنوّع المسالك الجغرافية وتطور وسائل التهريب، تجلت بوضوح في اعتماد هذه الشبكات على الطائرات دون طيار، الغواصات، وتقنيات عالية الدقة لتفادي الرقابة، وهو ما يعكس مستوى الاحتراف والتخطيط الذي بلغته هذه المنظمات.

الاستنتاجات التحليلية:

في نهاية هذا العمل، وكنتيجة لرحلة علمية ثرية، يمكنني استخلاص مجموعة من النتائج التي أعتبرها خلاصة فكرية ومحصّلة تحليلية لما بلغته هذه الدراسة:

1. الجريمة المنظمة ليست عرضاً بل مرضاً مزمناً في بعض دول أمريكا اللاتينية، يتغلغل في بنية الدولة ويضعف مؤسساتها، ويستبدل القانون بعلاقات القوة والإكراه.
2. الاتجار بالمخدرات هو المحور المركزي لكل الأنشطة الإجرامية الكبرى، سواء في تمويل العصابات، شراء النفوذ السياسي، أو توسيع الفساد، ما يجعل مكافحته ضرورة أخلاقية وأمنية وإنسانية.
3. الردع الأمني وحده لا يكفي، بل يتوجب اعتماد مقاربة هيكلية شاملة تُعالج جذور الفقر والتهميش، وتُعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتُعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة.

4. التعاون الدولي ضرورة وليست خياراً، خاصة في ظل الطابع العابر للحدود لهذه الظواهر. لكن هذا التعاون يجب أن يكون أفقياً لا عمودياً، أي لا بد أن ينبني على الندية والاحترام المتبادل، لا على الإملاءات الخارجية.

5. الوعي المجتمعي هو خط الدفاع الأول، فمتى ما أصبح المواطن مدركًا لخطورة هذه الظواهر وواعياً لحقوقه وواجباته، يصبح أكثر استعداداً للمشاركة في جهود الإصلاح والمواجهة.

ختاماً، أستطيع القول – وأنا أضع آخر نقطة في هذا العمل – أنني لم أعد أنظر للجريمة المنظمة بوصفها مجرد مادة بحثية، بل كظاهرة عالمية تمس كرامة الإنسان، واستقرار الدول، ومستقبل الأجيال ولعلّ هذا الإدراك العميق هو أغلى ما جنيته من هذه الدراسة.

قائمة المراجع

❖ **القران الكريم**

سورة الانفال

❖ **قائمة المراجع باللغة العربية**

❖ **مقالات:**

1. "الآليات الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية." مجلة السياسة
2. الباز، حسين بن محمد، وعبد العالي، عبد القادر. "الجريمة المنظمة: أسبابها وإجراءات منعها." مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1 (2023). https://jdl.journals.ekb.eg/article_316492_2a5f52d6d1964bcaede.eadc6a985495e.pdf.
3. بلحمرة، يمان. "مفهوم المخدرات تصنيفاتها وأهم أنواعها." مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية 2675 (أكتوبر 2023).
4. حسن، محمد. "العصابات في المجتمعات الحضرية." مجلة البحوث الاجتماعية 12، العدد 3 (2018).
5. خويل، لخير. "طبيعة الاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وأثرها في توسيع دائرة الجرائم الدولية." مجلة العلوم القانونية والاجتماعية 6، عدد 4 (2021): 15.
6. داسة، مصطفى، وصبرينةتواتي. "ظاهرة تعاطي المخدرات: من المفهوم إلى العلاج." مجلة المداد للبحوث والدراسات الأكاديمية، العدد 22 (2023).
1. غول، لخضر. المخدرات والمجتمع. محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة علم الاجتماع، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2019–2020.
2. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .(MENAFATF) الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وغسل الأموال. الاجتماع الرابع عشر، الجزائر، نوفمبر 2011.

❖ محاضرات

والقانون 10، عدد 2 (2021)
3. وزارة العدل الجزائرية.القانون رقم 04–18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وقمعه.الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2005.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

Books:

1. Roth, Mitchel P. Global Organized Crime: A Reference Handbook. Santa Barbara,CA : ABC-CLIO, LLC, 2010.
2. Albanese, Jay S. Organized Crime in Our Times. 6th ed. Burlington, MA: Routledge, 2011.
3. Abadinsky, Howard. Organized Crime. 10th ed. Belmont, CA: Wadsworth Cengage Learning, 2013.
4. Solís, Luis Guillermo, and Francisco Rojas Aravena. CrimenOrganizado en América Latina y el Caribe. Santiago : Editorial CataloniaLtda, 2008.
5. Tullis, LaMond, ed. Handbook of Research on the Illicit Drug Traffic: Socioeconomic and Political Consequences. In cooperation with the United Nations Research Institute for Social Development. Foreword by Keith Griffin. New York : Greenwood Press, 1991.
6. Kan, Paul Rexton. Drug Trafficking and International Security. Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, 2010.
7. Sageman, Marc. Understanding Terror Networks. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004.
8. Bagley, Bruce M., and Jonathan D. Rosen. Drug Trafficking, Organized Crime, and Violence in the Americas Today. Gainesville : UniversityPress of Florida, 2015.
9. Rey Pinto, Eva María. "Caracterizaciónsociopolítica de las fronteras en Colombia y América Latina." In Fronteras de Colombia : retos y desafíos para el desarrollo, edited by Nicolás Antonio LópezPulgarín et al., 13–. Bogotá : Sello Editorial ESDEG, 2022.
10. Benítez Manaut, Raúl, and Georgina Sánchez. "Las fronteras de México y el crimenorganizado." In Crimenorganizadoen América Latina y el Caribe,

edited by Luis Guillermo Solís and Francisco Rojas Aravena, 175–198. Santiago de Chile : Catalonia, 2008.

11. Benítez Manaut, Raúl, and Georgina Sánchez. "Las fronteras de México y el crimenorganizado." In Crimenorganizadoen América Latina y el Caribe, edited by Luis Guillermo Solís and Francisco Rojas Aravena, 175–198. Santiago de Chile : Catalonia, 2008.

12. Sampó, Carolina, and Valeska Troncoso. "Las respuestas de los Estadosfrente al avance delcrimenorganizado en América Latina : El uso de la violencia (2005–2015)." In El crimenorganizadoen América Latina: manifestaciones, facilitadores y reacciones, edited by Carolina Sampó and Valeska Troncoso, 155–182. Madrid : Instituto Universitario General Gutiérrez Mellado, 2017.

13. Zepeda, Beatriz, Fernando Francisco. El sistemafronterizo global en América Latina : un estadodelarte. Guatemala y Ecuador: FLACSO Sede Guatemala y FLACSO Sede Ecuador, 2017.

14. Bergman, Marcelo. El negociodelcrimen: El crecimientodeldelito, los mercadosilegales y la violencia en América Latina. Ciudad de México: Siglo XXI Editores, 2020.

15. Jaime A. García Díaz y Jaime Antesana Rivera, Estudiocomparativo de la lucha antidroga en Perú y Colombia : La situación de la coca y la cocaína (Lima : RyFPublicaciones y Servicios S.A.C., 2010),

16. Mejdini, Fatjona. "Cocaine Connections: Links Between the Western Balkans and South America." In Drug Smuggler Nation, edited by Stephen Snelders, Manchester: Manchester University Press, 2021.

17. Rey Pinto, Eva María. "Caracterizaciónsociopolítica de las fronteras en Colombia y América Latina." In Fronteras de Colombia: retos y desafíospara

el desarrollo, edited by Escuela Superior de Guerra, 25–50. Bogotá: Escuela Superior de Guerra “General Rafael Reyes Prieto”, 2022.

18. Rojas Aravena, Francisco, and Luis Guillermo. 2008. Crimenorganizado en América Latina y el Caribe. Santiago: Catalonia.
19. Sampó, Carolina, and Valeska [اسم العائلة إذا معروف]. El crimenorganizado en América Latina: manifestaciones, facilitadores y reacciones. Madrid: Instituto Universitario General Gutiérrez Mellado, 2017.
20. Zepeda, Beatres, Fernando, and Fransisco. El sistemafronterizo global en América Latina: un estadodelarte. FLASCO sede Guatemala y FLASCO sedeEcuador, 2017.
21. Bergman, Marcelo. El negociodelcrimen: El crecimientodeldelito, los mercadosilegales y la violencia en América Latina. Ciudad de México: Siglo XXI Editores, 2020.

❖ **Articles** :

1. McDermott, Jeremy, et al. El itinerario de la cocaínahacia Europa. InSight Crime and Global Initiative Against Transnational Organized Crime, February 2021.
2. Reisenberger, Elisabeth Ingrid. Cocaine Trafficking between South America and Europe – A Challenge for International and European Law. Master’s thesis, University of Graz, 2018.
3. European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA). Cocaine Trafficking to Europe. Perspectives on Drugs (PODs), May 2016.
4. Oficina de las NacionesUnidas contra la Droga y el Delito (UNODC). DelincuenciaOrganizadaTransnacional en Centroamérica y el Caribe : El

tráfico de cocaínadesdeSudamérica a los Estados Unidos. Viena: UNODC, 2012.

5. Drug Enforcement Administration. The Cocaine Threat to the United States. Drug Intelligence Report DEA-95016. Washington, DC: U.S. Department of Justice, March 1995.
6. Dammert, Lucía, and Ariel Ávila. "CrimenOrganizado y Política en América Latina." Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), enero 2020.
7. Ferreira Rubio, Delia. "Los sistemas de financiamientopolítico en América Latina : Principales Tendencias." Secretaría de AsuntosPolíticos de la Organización de los Estados Americanos (SAP/OEA).
8. United Nations Office on Drugs and Crime. Global Study on Homicide 2023: Homicide and Organized Crime in Latin America and the Caribbean. Vienna : UNODC, 2023.
9. Gouëset, Vincent. "L'impact du narcotrafic à Médellin." Cahier des AmériquesLatines 13 (1992).
10. U.S. Department of Justice, National Criminal Justice. Understanding: The Cali Cartel: The New King of Cocaine. November 1994.
11. Olvera, Jean-Charles, and Michel Gandilhon. "Les Cartels Mexicains : de l'Amérique latine à l'Europe." No. 3 (2012).
12. European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA), and Europol. Cocaine Trafficking to Europe. Perspectives on Drugs. Lisbon: EMCDDA, May 31, 2016. Accessed May 12, 2025.
13. McDermott, Jeremy, et al. El itinerario de la cocaínahacia Europa. InSight Crime and Global Initiative Against Transnational Organized Crime, February 2021.

14. Reisenberger, Elisabeth Ingrid. Cocaine Trafficking between South America and Europe – A Challenge for International and European Law. Master's thesis, University of Graz, 2018. (رسالة ماجيستر)

15. Commission Ouest-Africaine sur les Drogues, Pas seulement une zone de transit : Drogues, État et société en Afrique de l'Ouest, rapport indépendant, rédigé par Lansana Gberie et Camino Kavanagh (Genève : Imprimerie Genevoise SA, juin 2014).

16. Oficina de las NacionesUnidas contra la Droga y el Delito (UNODC). DelincuenciaOrganizadaTransnacional en Centroamérica y el Caribe : El tráfico de cocaínadesdeSudamérica a los Estados Unidos. Viena: UNODC, 2012.

17. Drug Enforcement Administration. The Cocaine Threat to the United States. Drug Intelligence Report DEA-95016. Washington, DC: U.S. Department of Justice, March 1995.

قائمة المواقع:

1. الجزيرة. "الجريمة المنظمة." الجزيرة نت. 27 مارس 2016، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/3/27/الجريمة-المنظمة، تم الاطلاع بتاريخ 12.03.2025.
2. لأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها (نيويورك: الأمم المتحدة، 2004)، https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/organised-crime/UNITED_NATIONS_CONVENTION_AGAINST_TRANSNATIONAL_ORGANIZED_CRIME_AND_THE_PROTOCOLS_THERETO.p
3. حسين بن محمد الباز، وعبد القادر عبد العالي، "الجريمة المنظمة: أسبابها وإجراءات منعها"، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1 (2023): 370، https://jdl.journals.ekb.eg/article_316492_2a5f52d6d1964bcaedeeadc6a985495e.pdf .
4. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت بقرار الجمعية العامة 25/55، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، دخلت حيز التنفيذ في 29 أيلول/سبتمبر 2003، https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html .

.5 United Nations Office on Drugs and Crime, United Nations Convention Against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto, 2004, https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/organised-crime/UNITED_NATIONS_CONVENTION_AGAINST_TRANSNATIONAL_ORGANIZED_CRIME_AND_THE_PROTOCOLS_THERETO.pdf .

.6 Federal Bureau of Investigation. Transnational Organized Crime. Accessed May 20, 2025. https://www.fbi.gov/investigate/transnational-organized-crime .

.7 Interpol. Organized Crime. Accessed May 20, 2025. https://www.interpol.int/Crimes/Organized-crime

.8 International Criminal Court. Rome Statute of the International Criminal Court. The Hague: ICC, 1998. https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/RS-Eng.pdf.

.9 Marina Caparini, Transnational Organized Crime: A Threat to Global Public Goods (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, September 2022) https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2022/transnational-organized-crime-threat-global-public-goods,

.10 World Health Organization, Lexicon of Alcohol and Drug Terms Published by the World Health Organization (Geneva: WHO, 1994, https://apps.who.int/iris/handle/10665/39461.

.11 United Nations, Office on Drugs and Crime (UNODC), "Illicit Drugs Definitions," accessed May 21, 2025, https://www.unodc.org/unodc/en/illicit-drugs/definitions/تم الاطلاع بتاريخ .25.03.2025

.12 مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ((MENAFATF، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وغسل الأموال، الاجتماع الرابع عشر، الجزائر، نوفمبر 2011، https://www.menafatf.org/ar/information-center/menafatf-pub

.13 United Nations, Convention on Psychotropic Substances, adopted February 21, 1971, United Nations Treaty Series, vol. 1019, p. 175, https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201019/volume-1019-I-14956-English.pd

.14 United Nations, Convention on Psychotropic Substances, adopted February 21, 1971, United Nations Treaty Series, vol. 1019, p. 175, https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201019/volume-1019-I-14956-English.pd

15. EscritóriodasNaçõesUnidas sobre Drogas e Crime. Tipos de DrogassobControle Internacional. Acessoem 21 de maio de 2025.https://www.unodc.org/documents/scientific/Tipos_de_Drogas_sob_Controle_Internacional

16. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug Report 2023 (Vienna: United Nations ,https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2023.html

17. Federal Bureau of Investigation (FBI), "Terrorism 2002–2005, https://www.fbi.gov/stats-services/publications/terrorism-2002-200

18. U.S. Department of Defense, Dictionary of Military and Associated Terms, Joint Publication 1-02, (November 8, 2010, amended April 15, 2016), s.v. "terrorism, .https://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/Doctrine/pubs/dictionary.pd

19. Center for Strategic and International Studies, The Nexus Between Terrorism and Drug Trafficking, CSIS, 2018, https://www.csis.org/analysis/nexus-between-terrorism-and-drug-trafficking

20. United Nations, United Nations Convention against Transnational Organized Crime (Palermo Convention),.https://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/UNTOC.html

21. United Nations Office on Drugs and Crime," United Nations Office at " Vienna, accessed May 15, 2025, https://www.unov.org/unov/en/unodc.html.

Organization of American States (OAS), Inter-American Drug Abuse Control Commission (CICAD), accessed May 21, 2025, https://www.oas.org/en/sms/cicad/

22. الاتحاد الأوروبي، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون (يوروبول)، تم الوصول إليه في 21 مايو، https://www.europol.europa.eu/

23. Revolutionary Armed Forces of Colombia – People's Army (FARC-EP), "Revolutionary Armed Forces of Colombia – People's Army (FARC-EP),"

National Counterterrorism Center, accessed May 21, 2025, https://www.dni.gov/nctc/terrorist_groups/farc.html .

24. لأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها (نيويورك: الأمم المتحدة، 2004)، https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/organised-crime/UNITED_NATIONS_CONVENTION_AGAINST_TRANSNATIONAL_ORGANIZED_CRIME_AND_THE_PROTOCOLS_THERETO.p

25. United Nations Office on Drugs and Crime, United Nations Convention Against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto, 2004, https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/organised-crime/UNITED_NATIONS_CONVENTION_AGAINST_TRANSNATIONAL_ORGANIZED_CRIME_AND_THE_PROTOCOLS_THERETO.pdf.

26. Federal Bureau of Investigation. Transnational Organized Crime. Accessed May 20, 2025. https://www.fbi.gov/investigate/transnational-organized-crime

27. Interpol. Organized Crime. Accessed May 20, 2025. https://www.interpol.int/Crimes/Organized-crime.

28. International Criminal Court. Rome Statute of the International Criminal Court. The Hague: ICC, 1998. https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/RS-Eng.pdf

29. Marina Caparini, Transnational Organized Crime: A Threat to Global Public Goods (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, September 2022) https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2022/transnational-organized-crime-threat-global-public-goods

30. موسوعة الإدمان، "المخدرات اصطلاحاً ولغةً"، موسوعة الإدمان، https://www.addiction-wiki.com/المخدرات-اصطلاحاً-ولغةً/

31. جامعة الزاوية، "آفة المخدرات وصلتها بالخمر وآثارها على المجتمع الإسلامي"، بحث منشور، https://zu.edu.ly/uploadfiles/file-1602349379895.pd5

32. World Health Organization, Lexicon of Alcohol and Drug Terms Published by the World Health Organization (Geneva: WHO, 1994, https://apps.who.int/iris/handle/10665/39461

United Nations, Office on Drugs and Crime (UNODC), “Illicit Drugs Definitions,” accessed May 21, 2025, https://www.unodc.org/unodc/en/illicit-drugs/definitions/ .33

United Nations, Convention on Psychotropic Substances, adopted February 21, 1971, United Nations Treaty Series, vol. 1019, p. 175, https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201019/volume-1019-I-14956-English.pd

United Nations, Convention on Psychotropic Substances, adopted February 21, 1971, United Nations Treaty Series, vol. 1019, p. 175, https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201019/volume-1019-I-14956-English.pd .34

EscritóriodasNaçõesUnidas sobre Drogas e Crime. Tipos de DrogassobControle Internacional. 21 Acessoem de maio de 2025, https://www.unodc.org/documents/scientific/Tipos_de_Drogas_sob_Controle_Internacional.pdf .35

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug Report 2023 (Vienna: United Nations, https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2023.html. .36

United Nations, United Nations Convention against Transnational Organized Crime (Palermo Convention), https://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/UNTOC.html. .37

Organization of American States (OAS), Inter-American Drug Abuse Control Commission (CICAD), accessed May 21, 2025, https://www.oas.org/en/sms/cicad/. .38

الاتحاد الأوروبي، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون (يوروبول)، تم الوصول إليه في 21 مايو، https://www.europol.europa.eu/ .39

Revolutionary Armed Forces of Colombia – People's Army (FARC-EP), "Revolutionary Armed Forces of Colombia – People's Army (FARC-EP)," National Counterterrorism Center, accessed May 21, 2025, https://www.dni.gov/nctc/terrorist_groups/farc.html. .40

41. Harlod Trinkunas ,THE NETWORK Effect trafficking in illicit drugs,money,and people in Latin america,december 3/ 2015 تم الإطلاع بتاريخ 04.04.2025https://www.brookings.edu/articles/the-network-effect-trafficking-in-illicit-drugs-money-and-people-in-latin-america/?utm

Guzmán Pèrez, Sofía lopes,"Money and politics-tackling corruption and organized crime in Latin America and the Caribbean ",The dialogue 30-10- .42

2024, https://thedialogue.org/analysis/money-in-politics-tackling-corruption-and-organized-crime-in-latin-america-and-the-caribbean

43. Donna M.Glodstein,K.Drybread."The social life of corruption in Latin America ",Taylor &francis, 13-11-2018, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14735784.2018.1531816#abstract

قائمة الخرائط والأشكال

1. الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	خريطة أمريكا اللاتينية	71
02	مناطق زراعة الكوكا في كولومبيا	79
03	تمركز مدينة ميديلين	81
04	خريطة سياسية للمكسيك	87
05	خريطة سياسية للبيرو	93
06	ممرات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية نحو العالم	98

2. الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	توزيع إنتاج عشبة القنب في العالم في عام 2005	37
02	ارتفاع زراعة الكوكا في كولومبيا	39
03	اتجاهات زراعة المخدرات وإنتاجها في العالم خلال الفترة الممتدة من 2003-2013	42

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الملخص	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات	14
المبحث الأول: ماهية الجريمة المنطمة	14
المطلب الأول: نشأة وتطور الجريمة المنظمة	14
المطلب الثاني: تعريف الجريمة المنظمة	18
المطلب الثالث: عولمة الجريمة المنظمة	25
المبحث الثاني: الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية	30
المطلب الأول: تعريف وتصنيف المخدرات والمؤثرات العقلية	30
المطلب الثاني: المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة الأكثر شيوعا	36
المطلب الثالث: الإتجار المشروع وغير المشروع بالمخدرات	43
المبحث الثالث: ارتباط ظاهرة الإتجار غير المشروع بالمخدرات ببعض الجرائم الأخرى	47
المطلب الأول: الإتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب	47
المطلب الثاني: الإتجار غير المشروع بالمخدرات وغسيل الأموال	49
المطلب الثالث: الإتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة	50
المبحث الرابع: آليات مكافحة الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات	53

المطلب الأول: الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات	53
المطلب الثاني: الآليات الإقليمية	57
المطلب الثالث: الآليات الوطنية بمنطقة أمريكا اللاتينية	60
الفصل الثاني: جيوبوليتيك الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا اللاتينية	
المبحث الأول: الحدود الهشة مدخل إلى تفشي الفساد ز النشاطات غير المشروعة	66
المطلب الأول: دور الحدود في تعزيز النشاطات غير المشروعة	66
المطلب الثاني: الفساد وضعف مؤسسات الدولة	72
المطلب الثالث: الأسواق غير المشروعة	75
المبحث الثاني: دور التنظيمات والكارتلات في الهيمنة على الإتجار بالمخدرات	77
المطلب الأول: الكارتلات الكولومبية	78
المطلب الثاني: الكارتلات المكسيكية	87
المطلب الثالث: الإنتاج والتمرد في البيرو	93
المبحث الثالث: ممرات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية نحو العالم	97
المطلب الأول: أوروبا بين التهريب والاستهلاك	98
المطلب الثاني: إفريقيا كمنطقة للعبور واستهلاك الكوكايين	103
المطلب الثالث: تهريب الكوكايين إلى الولايات المتحدة	107
خاتمة	112
قائمة المراجع	116
قائمة الخرائط والأشكال	128

فهرس المحتويات	130